



لجنة الأمن الغذائي العالمي

<p>الدورة الرابعة والأربعون "إحداثيات فارق في الأمن الغذائي والتغذية"</p>
<p>روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017</p>
<p>معالجة الأمن الغذائي والتغذية في سياق تغير الديناميكيات الريفية الحضرية: التجارب والنهج الفعالة في مجال السياسات مع مشروع قرار</p>

المحتويات

4	أولاً - مقدمة
4	ألف - المعلومات الأساسية والأهداف
5	باء - المنهجية
6	جيم - السياق العالمي
9	دال - بيئة السياسات العامة
10	ثانياً - عرض التجارب المختارة والرسائل الرئيسية
10	ألف - الحوكمة وتخطيط النظام الغذائي الإقليمي
13	التحالف من أجل العيش الكريم، مدينة ميدلين (كولومبيا) - منظمة الأغذية والزراعة
16	تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للنظام الغذائي، فانكوفر (كندا)



mu135

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

- 19..... تطوير قدرات الحكومة المحلية، مقاطعة مدينة نيروبي (كينيا) -معهد مازينجيرا
- 22..... نهج التنمية الإقليمية، بيرو - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- 25..... اليد العاملة وتدفقات الأشخاص والسلع والخدمات
- 29..... استراتيجية وطنية متعددة القطاعات ومتكاملة، الصين
- 31..... سلاسل القيمة في مجال الأسمدة العضوية في بنغلاديش ونيبال -المعهد الدولي للبيئة والتنمية
- 33..... برنامج "السوق في محيطك"، الأرجنتين
- 35..... تسويق الألبان غير الرسمي، الصومال
- إقامة روابط بين المزارعين المسنين الضعفاء والشباب في المدن من خلال إقامة زراعة مجتمعية في المناطق
شبه الحضرية، بيشكيك (قيرغيزستان)
- 38.....
- 40..... تجمع مارتيسانانا للسلطات المحلية، مدينة ميلانو وضواحيها (إيطاليا)
- 42..... جيم - النظم الغذائية المستدامة من أجل أنماط غذائية صحية
- 45..... التغذية العضوية في المدارس، ساو باولو (البرازيل)
- مشروع التغذية القائمة على منتجات السكان الأصليين، بيرو -مركز ثقافات السكان
الأصليين بيرو (CHIRAPAQ)
- 47.....
- 50..... 250 000 أسرة! تعبئة الاستهلاك المسؤول من أجل الاستدامة والصحة والإنصاف في إكوادور
- 52..... رابطة حبوب مونتسيرتولي القديمة، فلورنسا (إيطاليا)
- 55..... مبادرة من المزرعة إلى برنامج البداية المبكرة في مجال التعليم الأولي، مينيسوتا (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 59..... ثالثاً - الثغرات المعرفية والمجالات التي تتطلب المزيد من الأبحاث
- 60..... رابعاً - النتائج على مستوى السياسات العامة
- 64..... مصفوفة تجارب مختارة مقابل المواضيع والمسائل الشاملة لعدة قطاعات

المسائل التي ينبغي لفت عناية اللجنة إليها

إنّ اللجنة:

- (أ) تعرب عن تقديرها لعمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتوسع الحضري والتحول الريفي والانعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية، التي يرأسها سعادة Hans Hoogeveen (هولندا)؛
- (ب) وإذ تذكّر بالفقرة 32(هـ) من التقرير النهائي للدورة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، تثنّي على تجميع التجارب والنهج السياساتية الفعالة الواردة في الوثيقة CFS 2017/44/6 المعنونة "معالجة الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ تغيّر الديناميكيات الريفية والحضرية: التجارب والنهج الفعالة في مجال السياسات" باعتبار ذلك عملية مفيدة للإحاطة والمساعدة على بلورة فهم مشترك للمسائل بين أصحاب المصلحة في اللجنة وربما لإرساء الأساس الذي تستند إليه اللجنة في عملها الساعي إلى التقريب بين السياسات وتنسيقها؛
- (ج) وتأخذ علمًا بالمجالات المواضيعية المحددة في الوثيقة على أنّها المدخل إلى معالجة الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ الروابط القائمة بين المناطق الريفية والحضرية وبالفرص التي تشوب المعارف وبالانعكاسات على السياسات المنبثقة عن الاستعراض؛
- (د) وتأخذ علمًا بنتائج مناقشات مجموعة العمل المفتوحة العضوية، خاصة المجالات التي حدّدها الأعضاء والمشاركون على أنّها تتطلب المزيد من الاهتمام، وهي: (1) انعكاسات التوسع الحضري والتحول الريفي على الأمن الغذائي والتغذية للفئات الأشد ضعفاً وعلى المجموعات ذات الدخل المنخفض (أصحاب الحيازات الصغيرة، والأشخاص الذين لا يملكون أرضاً، والمشترون الصافون للأغذية، وتجار القطاع غير الرسمي، والمستهلكون ذوي الدخل المنخفض في المناطق الحضرية)؛ (2) ومعالجة المجالات المعنية (1) من خلال تعزيز مشاركة الشباب والنساء وعملهم في النظم الغذائية على امتداد السلسلة المتواصلة بين المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك ربط المنتجين بالأسواق؛ (3) ووضع رؤية للنظم الغذائية؛ (4) والحوكمة المحلية والإقليمية للأمن الغذائي والتغذية ودور المدن الصغيرة/المتوسطة؛
- (هـ) وتوافق على ضرورة أن تواصل لجنة الأمن الغذائي العالمي عملها في عام 2018 من أجل الاضطلاع بعمل استكشافي آخر من خلال تنظيم حدثين اثنين خلال فترة ما بين الدورات بهدف التوصل خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة إلى تحديد جدوى العمل الهادف إلى التقريب بين السياسات دعماً للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي في معالجة الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ تغيّر الديناميكيات الريفية والحضرية، كما هو مبين في الفقرات 19-27 من برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات للفترة 2018-2019.

أولاً - مقدمة

ألف - المعلومات الأساسية والأهداف

- 1- في عام 2016، عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، في إطار برنامج عملها المتعدد السنوات، منتدى يخصّ مسائل التوسّع الحضري، والتحوّل الريفي، والآثار على الأمن الغذائي والتغذية "للتوصّل إلى فهم أفضل للقضايا المطروحة، وتحديد المجالات الرئيسية التي يجب أن توليها السياسات العامة اهتمامًا والأدوار المحتملة للجنة الأمن الغذائي العالمي".
- 2- وقدم المنتدى اللاحق الذي عُقد خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، والذي استرشد بوثيقة معلومات أساسية شاملة¹، الفرصة الأولى لأصحاب المصلحة في اللجنة لتبادل الآراء والخبرات العملية بشأن التحديات، والفرص والنتائج الإيجابية التي حصلوا عليها نتيجة اتباع نهج ريفية حضرية أكثر تكاملًا.
- 3- وفي أعقاب المنتدى، وبعد اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، طلبت اللجنة من فريق العمل المفتوح العضوية المعني بالتوسع الحضري والتحوّل الريفي الاجتماع في عام 2017، والاتفاق على عملية تجميع الخبرات والنهج السياساتية الفعالة لمعالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذية في سياق تغيير الديناميكيات الريفية الحضرية.
- 4- وعقب المشاورات التي جرت في إطار فريق العمل المفتوح العضوية، وُجّه نداء عالمي من خلال المنتدى العالمي المعني بالأمن الغذائي والتغذية، في سبيل التماس موجزات قصيرة عن التجارب والنهج السياساتية الفعالة التي تركز بشكل رئيسي على الروابط الحضرية والريفية، وتتناول المجالات المواضيعية التالية: الحوكمة والاستدامة والنظم الغذائية والإنصاف الاجتماعي والاقتصادي.
- 5- وتُقدم الوثيقة مجموعة مختارة من الخبرات والنهج السياساتية التي تُحدد بعض الرسائل الرئيسية المتعلقة بمعالجة الأمن الغذائي والتغذية في سياق تغيير الديناميكيات الحضرية والريفية. وسبق عرض الخبرات المذكورة استعراضًا للتحوّلات الطارئة على ديناميكيات التوسّع الحضري والتحوّل الريفي والتغيّرات في النظام الغذائي؛ وكذلك لحظة عامة عن بيئة السياسات العامة العالمية.
- 6- وتسعى هذه الوثيقة إلى تحقيق هدف مزدوج يتمثل في إبلاغ أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي وتحفيز المزيد من المناقشات بشأن الأدوار المحتملة للجنة الأمن الغذائي العالمي للمُضي قُدّمًا. وعلى الرغم من التسليم بأنّ الخبرات التي تمّ تلقيها عن طريق النداء لا تُمثل جميع المناطق الجغرافية، ولا النطاق الكامل من الديناميكيات في إطار الموضوع العام للتوسّع الحضري والتحوّل الريفي، تُقدّم المساهمات الواردة في هذه الوثيقة رؤى لتصميم/تعديل السياسات العامة/الاستثمارات المتعلقة بالأغذية والزراعة في إطار الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات جميع الأفراد على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتّصل.

¹ وثيقة المعلومات الأساسية المقدمة إلى منتدى لجنة الأمن الغذائي العالمي المعني بالتحوّل الريفي والانعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية - المجالات الرئيسية لتوجيه السياسات والأدوار التي يمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي الاضطلاع بها (الوثيقة CFS 2016/43/11). متاحة على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/a-mr205a.pdf>

باء- المنهجية

7- تُعدّ هذه الوثيقة ثمرة عملية تشمل أربع خطوات:

- (1) فرز الطلبات الواردة من خلال النداء العالمي - عقب أول فحص للتقارير الثلاثة والتسعين² الواردة عن طريق النداء العالمي للمنتدى العالمي المعني بالأمن الغذائي والتغذية، قام فريق العمل التقني - الذي يضم منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وآلية المجتمع المدني التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي، وآلية القطاع الخاص التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي - بوضع مصفوفة (انظر الصفحة 66) تتيح رسم التجارب والنهج السياساتية في ثلاثة مجالات مواضيعية (1- الحوكمة والنظم الغذائية والتخطيط الإقليمي؛ 2- تدفقات اليد العاملة والسلع والخدمات؛ 3- النظم الغذائية المستدامة لحميات غذائية صحية؛ وخمس مسائل شاملة لعدة قطاعات (1- الصحة/التغذية؛ 2- شؤون البيئة/تغيّر المناخ؛ 3- القدرة على مواجهة المخاطر والأزمات؛ 4- الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي؛ 5- تنمية القدرات وتوعية المستهلكين والتعليم).
- (2) اختيار التجارب - يَسَّر إعداد المصفوفة عملية الاختيار الأولي للتجارب (التي أُرِفقت بهذه الوثيقة) على أساس المعيارين الأولين اللذين اتفق عليهما فريق العمل المفتوح العضوية: وهما التركيز على الروابط الحضرية والريفية وتأثير/أهمية الأمن الغذائي والتغذية. وأُجري اختيار آخر على أساس المعايير الإضافية التي وافق عليها فريق العمل المفتوح العضوية (المصاعب؛ والإنصاف؛ والابتكار والتغيير)، والمدرجة في هذا التقرير. ويُعرض كلٌّ من المجالات المواضيعية المستخدمة في المصفوفة بإيجاز كمقدمة للتجارب المختارة.
- (3) تحليل التجارب وتحديد الرسائل الرئيسية - بناءً على الاستعراض الوارد أعلاه ومع الاعتراف العام بالحاجة إلى مزيد من البيانات المتنوعة من الناحيتين الجغرافية والمواضيعية التي تتيح إجراء عملية أكثر دقة، وضع فريق العمل التقني مجموعة من الرسائل الرئيسية لكلٍّ من المجالات المواضيعية الثلاثة المذكورة أعلاه. واستكمل تحليل التجارب بحثًا إضافيًا جارٍ داخل الوكالات المتمركزة في روما وخارجها، وتحديد لرسائل رئيسية إضافية؛
- (4) تحديد آثار السياسات العامة - استنادًا إلى تحليل الخبرات الملخّصة في المصفوفة وتحليل الرسائل الرئيسية المحددة في إطار كلٍّ من مجالات مواضيعية، تمّ تحديد عدد من الفئات التي تنطوي على آثار سياساتية لتوجيه المناقشات في لجنة الأمن الغذائي العالمي، فضلًا عن تيسير الروابط بين الأدوات/التوصيات السياساتية القائمة ومسارات العمل الجارية في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

² نداء لتقديم الخبرات والنهج السياساتية الفعالة في معالجة مسائل الأمن الغذائي والتغذية في سياق تغير الديناميكيات الحضرية والريفية. الإجراءات:

<http://www.fao.org/fsnforum/activities/discussions/call-urbanization-rural-transformation>

جيم - السياق العالمي

- 8- يُقدَّر أنّ أكثر من 50 في المائة من سكان العالم، أي حوالي 3.9 مليارات نسمة، يعيشون حاليًا في المدن والبلدات الكبيرة المصنفة حضرية، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 67 في المائة بحلول عام 2050.³
- 9- وفي الوقت عينه، تجلّى التحوّل في الاقتصاد الريفي بمعظمه في تنويع مصادر دخل الأفراد والنواتج، من خلال زيادة الاعتماد على الأنشطة غير الزراعية⁴. ويجري هذا التحول بالتوازي مع الزيادات في الإنتاجية الزراعية التي تهيمن على الجغرافيا الريفية⁵.
- 10- وبالإضافة إلى ذلك، يتغيّر النظام الغذائي نتيجة لهذه التحولات، بغية دعم احتياجات سكان المناطق الحضرية، ويحوّل معه المناطق الريفية. وخلال العقود الأخيرة، اتسع نطاق الصناعة نتيجة للتقدّم التكنولوجي وتغيير الأنماط الغذائية والتوسّع الحضري وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. وكان للصناعة بالتالي دور في تغيير الأنماط الغذائية بطرق متنوعة. وتُهيمن الأغذية المحلية على العرض، ولكن للواردات دور متزايد في تلبية الطلب على الأغذية. وترتبط مجموعة من أسواق الجملة والتجزئة المناطق الريفية والمناطق التي تهيمن عليها الزراعة بالبلدات والمراكز الحضرية الصغيرة. وعلى الصعيد العالمي، تُقدَّر صناعة الأغذية بمبلغ 7 تريليونات دولار (10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)⁶.
- 11- وتُشير الأدلة إلى أنّ التوسّع الحضري السريع يمكن أن يزيد الأمراض المتصلة بالحميات الغذائية التي ترتبط بالتغيرات في أساليب الحياة وزيادة الاعتماد على الأغذية المتدنية الجودة والتي غالبًا ما تكون مستوردة، ما يُسفر عن اتباع أنماط غذائية غير متوازنة وغير صحية⁷. وفي ضوء هذا الدليل، يتعين إعادة تنظيم النظم الغذائية لتتحوّل من مجرد توفير الغذاء إلى توفير أنماط غذائية جيدة للجميع⁸.
- 12- وبفعل التوسّع الحضري وارتفاع الدخل ولكن أيضًا تحوّل مصادر الدخل في عالم تهيمن عليه التكنولوجيات الرقمية، تبلورت عادات الناس بشأن ما يأكلونه، وكيف ينبغي أن يكون شكل الغذاء، وطعمه، بل أيضًا كيف ينبغي أن يُباع⁹. وتوفر الحاجة إلى خدمة الأسواق الحضرية الكبيرة مجموعة من الفرص والتحديات للنظام الغذائي وصغار المزارعين. فعلى النظام الغذائي أن يستحدث تخزينًا ونقلًا أفضل وقدرات محسنة لتجهيز الأغذية بالاستناد إلى التكنولوجيات الجديدة. وفي بعض أنحاء العالم، تُؤدي القدرة على تلبية هذه الاحتياجات إلى تجميع الأراضي وزيادة أهمية المزارع المتوسطة الحجم في إنتاج الأغذية. وحيثما تكون البنى التحتية والائتمان وغيرها من المرافق ذات الصلة مفقودة أو بطيئة البناء، قد لا يستفيد الكثير من المزارعين ومن سكان المناطق الريفية من الديناميكيات الجديدة.

³ مراجعة توقعات التوسع الحضري في العالم، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة، 2014.

⁴ Bebbington و Rosada و Berdegué، 2013.

⁵ مستقبل الأغذية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة، 2016.

⁶ Wynberg 2015، Frost and Sullivan 2015؛ Root Capital 2015؛ ERS 2016؛ McKinsey 2016

⁷ تقرير حالة الأغذية والزراعة، 2017

⁸ <http://glopan.org/news/foresight-report-food-systems-and-diets>

⁹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لجنة تنظيم التنمية الريفية 2016؛ تقرير حالة الأغذية والزراعة 2017

13- وعندما ننظر إلى فقراء العالم، نجد أنّ 78 في المائة تقريباً ممن يعيشون على أقلّ من دولارين أمريكيين يومياً يعيشون في المناطق الريفية، وأنّ 63 في المائة من الفقراء يعملون في قطاع الزراعة¹⁰. وفي الوقت عينه، تقع حصة متزايدة من الفقر في العالم في المراكز الحضرية¹¹. وتيقّد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أنّ حوالي 45 في المائة من سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية يعيشون في الأحياء الفقيرة أو في أسر تفتقر إلى المساحة الكافية، والبناء المتين، ووضع الإقامة الآمن، والمياه المأمونة، والصرف الصحي، وإمكانية الحصول على الأغذية المأمونة بأسعار معقولة¹². وغالباً ما تكون المستوطنات غير الرسمية السريعة النمو مناطق حضرية غير مخطط لها، ما يفاقم مخاطر الفيضانات وغيرها من المخاطر المناخية بالنسبة إلى الفقراء من سكان المناطق الحضرية.

14- وهناك شواغل خطيرة بشأن تغيّر المناخ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والاتجاهات الديمغرافية التي تُشير إلى تغيّر معدلات الخصوبة والنمو السكاني المرتفع، ووجود المزيد من النساء في القوى العاملة، بما في ذلك في مجال الزراعة، وزيادة نسبة الشباب الذين ينضمون إلى القوى العاملة في بعض المناطق وشيخوخة المجتمعات في مناطق أخرى. وتؤثر جميع هذه العوامل في رسم مسارات تحوّل التنمية بطرق متعددة قد تختلف عن الأنماط والخبرات التاريخية. وبات التوظيف اللائق والمريح، لا سيما بالنسبة إلى الشباب، بمثابة تحدّد يتخذ أبعاداً هائلة في مختلف المناطق والبلدان، بصرف النظر عن مستوى التنمية فيها.

15- وتعتمد فرص العمل وما يرتبط بها من تنقل اليد العاملة في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، على مجموعة من عوامل الدفع والجذب التي تعمل كمحركات وتربط المناطق الريفية والحضرية أثناء فترات انتقال النظم الاقتصادية والاجتماعية. وتُشير عوامل الدفع عادة إلى انعدام الفرص في المناطق الريفية، في حين أنّ عوامل الجذب عادة ما تتعلق بنشوء القطاعات غير الزراعية، المرتبطة عادة بالتنمية الصناعية حول المراكز الحضرية أو في المراكز الريفية. وفي كثير من البلدان التي تُعدّ فيها مشاكل الأمن الغذائي وسوء التغذية هي الأعلى، كان نمو القطاعات غير الزراعية والحضرية بطيئاً؛ ما يطرح مسألة ما إذا كانت قطاعات الأغذية الزراعية ستحتاج إلى الاضطلاع بدور هام في العقود القادمة في إيجاد فرص العمل للسكان الشباب الذين تتزايد أعدادهم.

16- وحيث يكون نمو البلدات والمدن الريفية الوسيطة أفضل، ينشأ المزيد من الوظائف الزراعية وغير الزراعية ويقلّ الفقر على نحو مؤكّد. وبعبارة أخرى، تتشكّل التحولات الريفية في هذه السياقات جزّاء تفاعل "وسطين" في المناطق الريفية¹³:

(1) "الوسط الخفي" في المجتمعات الريفية: يُشير هذا المصطلح إلى ظهور البلدات الريفية، التي تُوفر أساساً حيويّاً محتملاً لتحسين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الطلب على السلع والخدمات والأغذية والنزوح إلى توليد سلاسل إمدادات غذائية قصيرة.

¹⁰ Olinto, P.; Beegle, K.; Sobrado, C.; Uematsu, H., 2013. The State of the Poor: Where are the poor, where is extreme poverty harder to end, and what is the current profile of the world's poor. Economic Premise, World Bank. Washington D.C.

متاح على الرابط التالي: <http://siteresources.worldbank.org/EXTPREMNET/Resources/EP125.pdf>

¹¹ Mitlin, D. and Satterthwaite, D., 2013. Urban poverty in the global South: scale and nature. New York: Routledge

¹² برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2012. The State of the World's Cities Report 2012/2013: Prosperity of Cities. (تقرير عن حالة مدن العالم لعام 2012/2013: ازدهار المدن). نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

¹³ منظمة الأغذية والزراعة، 2016، حلقة العمل التقنية بشأن التحول الريفي وانتقالات النظم الزراعية والنظام الغذائي: بناء قاعدة أدلة للسياسات العامة التي تعزز التنمية المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي والحدّ من الفقر، روما.

(2) "الجزء الأوسط" من النظام الغذائي: وهو عنصر في النظام يقع بعد الإنتاج الأولي ويُشير إلى تجارة المنتجات الزراعية وتجهيزها وتعبئتها وتغليفها وتوزيعها وتخزينها، بما في ذلك الأغذية، وحتى الاستهلاك النهائي.

17- ويتمثل جزء من التحدي الذي يواجه الوظائف الجديدة والعمل اللائق في المستقبل (بما في ذلك الأجر المعيشي الأدنى اللائق)، في عناصر النظام الغذائي وسلسلة إمدادات الأغذية التي تمتد لما بعد عملية الإنتاج. ومن شأن هذه العناصر من النظام أن تُنشئ الوظائف، أو تُحسن ظروف العمل الحالية، من خلال إشراك وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب الحيازات الصغيرة من تحقيق منافع أكثر، عن طريق الاندماج في الأسواق في ظلّ شروط داعمة¹⁴.

18- ولا يزال عدد كبير من المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية غير قادرين على الوصول إلى هذه الأسواق، وهم يواجهون عقبات في الاندماج وفي الامتثال لمعايير الطلب على السواء. وما زال يتعين علينا أن نفهم إلى أيّ مدى سيؤثر سكان المناطق الحضرية الذين سيبلغ عددهم 6.5 مليارات نسمة بحلول عام 2050، والتحوّل الريفي وتغيّر النظام الغذائي في المستهلكين والمنتجين على السواء— وبخاصة مئات الملايين من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون معظم الأغذية في العالم¹⁵.

19- وتتوسط جميع القوى المحركة المذكورة أعلاه هياكل اجتماعية وأطر مؤسسية وأصول إقليمية تمثل درجة عالية من التنوع داخل البلد. لذا ستوقف نتائج الأمن الغذائي والفقر، فضلاً عن الإدماج الاجتماعي واستدامة النظم الغذائية، على التفاعل بين العوامل العالمية/الوطنية والمحلية، فضلاً عن عدم تجانس الأسر المعيشية الريفية والسلوكيات الاقتصادية والاجتماعية.

20- وتشارك الأسر المعيشية الريفية عادة في عدّة اقتصادات مترابطة، بما في ذلك الاقتصادات الريفية والحضرية، والرسمية وغير الرسمية، والزراعية وغير الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، تُظهر الأسواق تنوعاً كبيراً في أشكال التقسيم على أساس قوى اقتصادية وعرقية ودينية وسياسية ومكانية وسلعية¹⁶. ويُفسر ذلك لماذا سبب عدم اعتماد أنماط التحوّل في بعض البلدان عمليات الانتقال المتوقعة من المجالات غير السوقية إلى الأسواق، أو من الزراعة إلى الصناعة، أو من المجال الريفي إلى المجال الحضري. ويُثير ذلك أيضاً مسألة ما إذا كان تحديد الخصائص الأحادي الاتجاه للتحوّل الريفي يعكس بدقة التفاعلات المعقدة للعوامل المتداخلة التطور التي تؤثر في التحوّل الريفي وفي أنماط النظم الغذائية.

21- وتُبيّن الديناميكيات المشار إليها أعلاه أنّ تحقيق التنمية المستدامة والنظم الغذائية المتكاملة سيتطلّب حلولاً شاملة تعكس تباين استجابة الأماكن الريفية والحضرية للعوامل المحركة للتغيّر، على أن تستهدف هذه الحلول المنتجين والمستهلكين على السواء، وسيطلب ذلك أيضاً بناء المؤسسات و/أو تعزيز القدرات المؤسسية للتعامل مع هذا التعقيد.

دال - بيئة السياسات العامة

22- لطالما مالت الحكومات والمجتمع الدولي إلى التركيز على التنمية الحضرية والريفية باعتبارها "قطاعات" وتحديات منفصلة، وعادة ما يكون ذلك من خلال منظار التقدّم القطاعي.

¹⁴ تُناقش المزيد من الخيارات الملموسة لصالح المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي لعام 2016، توصيات بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق، روما.

¹⁵ Seto, K.C. and Ramankutty, N., 2016. Hidden linkages between urbanization and food systems. *Science*, 352(6288), pp.943-945.

¹⁶ Koppel B., J. Hawkins, and W. James (Editor) (1994), *Development or Deterioration?: Work in Rural Asia*

23- وفي العامين الماضيين، مع اعتماد أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية الذي اعتمد في برنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية، حصل تحوّل كبير وغير مسبوق نحو تفكيك الانقسام بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وإعادة وضع أطر لبيئة السياسات العامة حول نهج أكثر شمولية للسياسات المتكاملة:

- يسعى الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر المدقع، ويسعى الهدف 2 إلى القضاء على الجوع، ومكافحة جميع أشكال سوء التغذية، وزيادة إنتاجية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة ومداحيلهم، في حين يسعى الهدف 11 إلى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، ويهدف المقصد 11-أ إلى "دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية". ويدعو الهدف 10 إلى الحدّ من أوجه انعدام المساواة في الدخل، فضلاً عن أوجه انعدام المساواة القائمة على أساس السنّ أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أيّ وضع آخر داخل البلد. ويتناول هذا الهدف أيضاً أوجه انعدام المساواة بين البلدان، بما في ذلك تلك المتصلة بالتمثيل والهجرة والمساعدة الإنمائية؛
 - وتشير الخطة الحضرية الجديدة إلى "التسلسل الريفي الحضري المتصل للأماكن"، وتطلب من البلدان والوكالات الدولية الالتزام بنهج التنمية الإقليمية المتوازنة، من خلال تعزيز النمو المنصف في أرجاء التسلسل الريفي والحضري المتصل للمناطق، في أنحاء المناطق الريفية والحضرية، وعدم إقصاء أحد. وتطلب الخطة أيضاً الترويج لسياسات عامة منسقة للأمن الغذائي والتغذية في أنحاء المناطق الريفية والحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية، بغية تيسير إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتجهيزها وتسويقها؛
 - ويمثل عقد العمل من أجل التغذية (2016-2025) الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016، عشر سنوات من الاهتمام الرفيع المستوى بالتغذية ويهدف إلى تكثيف وضع السياسات العامة والبرمجة والإجراءات المرتبطة بالتغذية التي تقوم بها جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وهكذا سيُسهم العقد في تحقيق جميع الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة؛
 - ويؤمّن ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية مدخلاً على المستوى البلدي لوضع سياسات غذائية إقليمية منسقة من خلال تركيزه على النظم الغذائية المستدامة، والحوكمة المتكاملة، والأنماط الغذائية المستدامة والتغذية، والإنصاف الاجتماعي والاقتصادي، وإنتاج الأغذية، والإمدادات الغذائية وتوزيعها، والمهدر من الأغذية¹⁷.
- 24- وتوفّر هذه الآليات معاً بيئة تمكينية عالمية لمعالجة مسائل الأمن الغذائي والتغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. ومع ذلك، لا يزال هناك طلب ملحّ من الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على الأدوات والدعم لوضع السياسات العامة الخاصة بها وتنفيذها.

ثانياً - عرض التجارب المختارة والرسائل الرئيسية

ألف - الحوكمة وتخطيط النظام الغذائي الإقليمي

- 25- يرتبط التأثير المتزايد للنظم الغذائية العالمية بتغيرات هامة في طريقة إنتاج الأغذية والاتجار بها واستهلاكها. ولهذا التغيرات تأثيرات على بقاء المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وقدرتهم على الصمود، والوصول إلى أنشطة تجهيز الأسواق، وتدققات السلع والخدمات، وخلق فرص للعمل، وصحة الفئات الضعيفة في المدن والمجتمعات الريفية.
- 26- ويزداد الاعتراف بأنه من أجل التصدي لهذه التحديات، لا بدّ من تحقيق تنمية إقليمية أكثر تكاملاً ومن وجود روابط حضرية ريفية متوازنة، لصالح سكان المناطق الحضرية والريفية على حدّ سواء (Dubbeling وآخرون، 2016). ولن تكفي السياسات القطاعية العامة للقضاء على الفقر والجوع. وستعني تقييم تدابير السياسة العامة وحواجزها على أساس نهج قائم على منظور النظم الغذائية، ومراعاة القيود التي يفرضها تفاعل العوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.
- 27- وعلى الرغم من أنّ التحول المفاهيمي نحو تعزيز الروابط الحضرية والريفية واضح في بيئة السياسات العامة العالمية، هناك حاجة إلى تحويل هذه المفاهيم إلى نماذج ملموسة للحوكمة الشاملة، المتعددة القطاعات والمتعددة المستويات، من أجل تحسين العلاقات الريفية والحضرية، وضمان مشاركة الأشخاص الأكثر تضرراً جراء مسألتي الأمن الغذائي والتغذية؛ ولا سيما الفئات المهمشة والمنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة.
- 28- ولا تستطيع المدن والبلدات والقرى، أيّاً كان حجمها، أن تدعم سكانها بفعالية من دون وجود آليات تيسر المشاركة في صنع القرارات، فضلاً عن التعاون الشامل للقطاعات مع الكيانات العامة التي تضطلع بدور في حوكمة النظام الغذائي. وتستدعي النهج المرتكزة على حقوق الإنسان المتبعة في الجهود المحلية والتصاعدية لمعالجة جميع طرق الأمن الغذائي والأنماط الغذائية المستدامة أدوات سياساتية جديدة، وتحوّلاً نحو آليات "حوكمة نظم غذائية متعددة المستويات" تحقق أشكالاً مبتكرة من المشاركة في وضع السياسات الغذائية المحلية وتنفيذها. ويرتبط مفهوم التسلسل المكاني للمناظر الحضرية والريفية بمفهوم تسلسل الحوكمة في كافة المستويات الحكومية، امتداداً من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى التنمية الأطول أجلاً: وذلك في الواقع تسلسل "لرعاية النظام الغذائي"¹⁸.
- 29- ويمكن للتخطيط الإقليمي وتخطيط النظام الغذائي أن يعالجا مسألة الحياة غير المضمونة للأراضي، حيث يحدّ انعدام الوضوح في السياسات العامة الاستثمار في تحسين الأراضي وبالتالي يحدّ من النواتج. وبالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالأراضي، يمكن للتخطيط الإقليمي وتخطيط النظام الغذائي أن يعالجا النظام الغذائي برومته في ما يتعلق بالإمدادات والشؤون اللوجستية والتوزيع عن طريق تجار الجملة والتجزئة الرسميين وغير الرسميين، والمنافذ العامة والمهدر من الأغذية.
- 30- وترد أدناه أربع تجارب تقدم أمثلة متنوعة ومبتكرة عن هذه الآليات: في منطقة ميدلين، أنتيوكيا في كولومبيا، جرى تأسيس تحالف مشترك بين المؤسسات من أجل وضع النظام الغذائي الزراعي في إطار سياسة عامة واحدة وشاملة. وفي فانكوفر، انعكس نهج النظام الغذائي المتبع في المنطقة في استراتيجية نظام غذائي إقليمية تشمل مجموعة متنوعة من القطاعات والمؤسسات. وفي نيروبي، أقام مجلس المدينة شراكة مع إحدى منظمات المجتمع المدني لتطوير قدرات الحكومة المحلية التقنية على تيسير تنفيذ قانون تعزيز وتنظيم الزراعة في المناطق الحضرية. وفي بيرو، أقامت الحكومة الوطنية شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتنفيذ خطة للتنمية الإقليمية تستهدف الفئات الأكثر عرضة للفقر والجوع.

¹⁸ الأغذية والزراعة والمدن - تحديات الأمن الغذائي والتغذية، والزراعة، وإدارة النظام الإيكولوجي في عالم آخذ في التحضر (منظمة الأغذية والزراعة، 2012)

الرسائل الرئيسية المنبثقة عن التجارب

◀ يمكن للاتفاقات المؤسسية المتعددة المستويات التي يتم تعزيزها في القطاع الخاص وعن طريق إشراك أصحاب المصلحة المتعددين أن تُسهم بنجاح في التصدي لتحديات الأمن الغذائي المستدام والتغذية المستدامة في سياق تغيير الديناميكيات الريفية الحضرية؛

◀ يمكن للتخطيط المحلي المتكامل - مثل نهج التنمية على صعيد المدينة والمنطقة وعلى الصعيد الإقليمي - أن يحقق أوجه تآزر وتوازن بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من خلال دعم تطوير نظم غذائية محلية أو إقليمية أقوى، بما يُيسر وصول المستهلكين إلى الأغذية المحلية من أجل التوصل إلى أنماط غذائية مستدامة، ويدعم صغار المنتجين وموزعي الأغذية في الوصول إلى الأسواق، مع إيلاء اهتمام خاص للأسر المهمشة و/أو التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي؛

◀ وهناك حاجة إلى تحسين القدرات التقنية للمؤسسات المحلية والحكومات على جميع المستويات - لا سيما في المدن الصغيرة والبلدات الريفية - واكتساب مهارات جديدة ضرورية لمعالجة الديناميكيات المتغيرة التي تنسم بها النظم الغذائية.

عناصر إضافية اقترحها فريق العمل الفني للنظر فيها من الناحية السياسية

هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى ما يلي:

◀ تنسيق السياسات العامة القطاعية الوطنية، واستراتيجيات التنمية المحلية بحيث تعكس التحديات والفرص المحددة السياق؛

◀ الاعتراف بالدور المركزي والمتنامي للحكومات المحلية - وبخاصة السلطات المحلية في المدن الصغيرة والبلدات الريفية - باعتبارها جهات فاعلة ناشئة في مجال الأمن الغذائي والحوكمة الغذائية؛

◀ تحسين قدرات المؤسسات المحلية والحكومات - بما في ذلك قدرات المقاطعات والحكومات الإقليمية شبه الوطنية، والمدن الصغيرة والبلدات الريفية - لمعالجة مسائل التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُعدّ الوصول إلى البيانات المصنفة والاستقلالية المالية والشرعية من خلال المساءلة أمام المواطنين، ومواءمة الإجراءات والأطر القانونية والتنظيمية، عوامل حاسمة؛

◀ التسليم بأن وجود مساحات للحوار أو منتديات متعددة أصحاب المصلحة وحده لا يقود بشكل تلقائي إلى عملية شاملة ومنصفة تنسم بالشفافية والمساءلة، أو لا يحقق تلقائياً نواتج إيجابية للأمن الغذائي والتغذية، أو لإعمال الحقّ في الغذاء الكافي؛

◀ ومعالجة مسألة الحيازة غير المضمونة للأراضي المتعلقة بأنشطة النظام الغذائي، وعدم وضوح السياسات العامة. وهناك إمكانات لتخطيط النظام الغذائي الحضري والإقليمي باعتباره عنصرًا سياسيًا شاملاً يجب أن يشمل الإدارات الحكومية والمجتمع المحلي وأصحاب المصلحة الآخرين.

التحالف من أجل العيش الكريم (Alianza por el Buen Vivir)، مدينة ميديلين (كولومبيا) -
منظمة الأغذية والزراعة

الهيئة الرئيسية المسؤولة

بلدية مدينة ميديلين

التاريخ/الإطار الزمني

الفترة 2016 - 2019

مصدر التمويل

موارد عامة

المكان

إدارة أنتيوكيا، كولومبيا

معلومات أساسية/السياق

اتبعت الحكومات، منذ عقود، الصيغ ذاتها لتحقيق التنمية الريفية التي تمثلت في ما يلي: زيادة إنتاج السلع الغذائية الأساسية وإنتاجيتها، وتقديم المشورة الفنية بشأن الشؤون الريفية، ووضع سياسات للتجارة الحرة مع بلدان أخرى وآليات لتمويل الإنتاج الزراعي والحيواني، وتوفير حوافز للاستثمارات الخارجية المباشرة لا سيما تلك الموجهة نحو الصناعات الاستخراجية.

وتبيّن أن هذه السياسات غير فعالة بل وأنها تحقق نتائج عكسية بحيث أن النهوض بالإنتاج والإنتاجية لم يتمخض عن زيادة مداخيل المزارعين، ولم تتمكن أغلبية المنتجين الريفيين من الاستفادة بشكل مباشر من فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية الجديدة، ولم تنجح آليات التمويل في إشراك أغلبية المزارعين الأكثر حاجة إلى ذلك، في حين بقيت المناطق القائمة بشكل رئيسي على الصناعات الاستخراجية في الكثير من الأحيان هي الأكثر فقرًا وتعرضًا للعنف.

النهج/الأهداف

يشكّل "التحالف من أجل العيش الكريم" نموذجًا للتدخل في إدارة أنتيوكيا، كولومبيا، وهو يمثل الاهتمام المشترك بين المؤسسات في بلدية ميديلين، وإدارة أنتيوكيا، والتجمع الحضري لسهل أبوزا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الرامي إلى تنسيق النظام الزراعي والغذائي بالكامل في إطار سياسة واحدة متكاملة من شأنها تحقيق ما يلي:

- الحد من إخفاقات السوق في قطاع الأغذية الطازجة والمصنّعة إلى أدنى درجة ممكنة. وتترتب عن الإخفاقات هذه تكاليف عالية مرتبطة بالوساطة والمعلومات غير المتناسقة والهياكل الاحتكارية (تنافسية غير كافية)، وآثار سلبية على المناخ (عوامل خارجية) من جملة أمور أخرى.

- تحسين نمو الشركات والجهات الفاعلة المعنية بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصناعات الزراعية وتنافسيتها عن طريق المعونات وعمليات تحويل الموارد المالية وغير المالية التي تعزز مصفوفات النفقات والتكاليف.
- تحسين تكتل الجهات الفاعلة الاجتماعية والعامة والخاصة والأكاديمية وتنظيمها لتعزيز وفورات الحجم ونقل المعارف، وتحسين الموارد الاقتصادية لمشاريع محددة إلى أقصى حد ممكن بشكل عام.

ويشكل "التحالف من أجل العيش الكريم" مبادرة من شأنها أن:

- 1- تعود بالفائدة على أشخاص من المناطق الريفية والحضرية والطبقات الاجتماعية الاقتصادية الأكثر احتياجًا إليها بهدف تحسين رفاههم على نحو خاص.
- 2- تتبع نهج تشكيل الجمعيات والشبكات التي تحسّن النسيج الاجتماعي وتعزز الإنتاجية ووفورات الحجم إلى أقصى حد ممكن، باعتباره أساسًا للتنمية.
- 3- تنفذ "مشاريع ريادية" أو ذات نطاق واسع بما يسمح بتحقيق أثر أكبر في الميدان.
- 4- تضمن ألا يقاس الأثر المحرز على المستوى الاجتماعي فحسب، بل أن يعود بالفائدة على الطبيعة بشكل عام لا سيما من حيث الاستدامة البيئية.
- 5- تسعى إلى وضع المشاريع ضمن جمعيات أو تحالفات مع كيانات خاصة و/أو اجتماعية تساعد على تسريع العملية ونقل المعارف وضمان استمرارية العمليات وتحسين إدارة المخاطر وتوزيعها.

الخصائص الرئيسية للتجربة/العملية

إن نتائج المشروع متمثلة في ما يلي:

- تحسين كفاءة نظم الإنتاج وتحقيق القيمة المضافة عبر العمليات التي يضطلع بها صغار ومتوسطو المنتجين.
- تحسين الكفاءة في كل حلقة من حلقات سلسلة التسويق في القطاعات والبلديات المختارة، بهدف تغطية الطلب على الأغذية المحلية والإقليمية.
- تنفيذ استراتيجيات لتعزيز استخدام الموارد الطبيعية في النظم الزراعية والغذائية من القطاعات المختارة.
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تجعل النظم الزراعية الغذائية أكثر كفاءة.

وستُحقق النتائج المرجوة من المشروع من خلال التدريب والمساعدة الفنيين، والمتابعة المستمرة، والتمويل وإنشاء البنى الأساسية لبناء القدرات على زيادة إنتاج الأغذية السليمة واستهلاكها، وتشجيع العادات الجيدة والظروف الغذائية السليمة، وتعزيز ربط الزراعة الأسرية بالأسواق القريبة و/أو الإقليمية عبر تحسين كفاءة نظام الإمدادات الفرعي مما يحقق وفورات في كلفة الأغذية ويدرّ مداخيل من منتجات سلة السلع الأساسية.

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كلٍ منها

- يشمل هيكل التحالف المشترك بين المؤسسات المراحل الثلاث الأساسية من السلسلة ألا وهي:
- إنتاج الأغذية وإنتاجيتها في المناطق الفرعية (بإشراف حكومة أنتيوكيا)
- التوزيع والنقل (بإشراف التجمع الحضري لسهل أبوّ)
- الاستهلاك والتسويق (بإشراف بلدية ميدلين)
- وإن المؤسسات الثلاث السالفة الذكر، التي تشكّل الهيئة الثلاثية الأطراف، تستهدف بحسب صلاحياتها ثلاث فئات هي:
- جمعيات صغار ومتوسطي المنتجين
- الشركات وأصحاب الشركات في مجالي الخدمات اللوجيستية والنقل
- أصحاب المتاجر، والمحال المتوسطة الحجم، والمستهلكون من الأسر

وإنها تسعى، من خلال تدخلاتها، إلى تحقيق ثلاثة أهداف عامة لكل من الفئات وهي: المداخل الأخرى وإضفاء الطابع الرسمي على العمل الذي تقوم به؛ والحد من الوساطة والمضاربات؛ وتخفيض أسعار البيع والارتقاء بجودة المنتجات الزراعية والحيوانية، على التوالي.

وتشارك منظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها منظمة دولية، بصورة شاملة في المشروع عبر توفير الإرشادات والمساعدة الفنية، وتبادل الخبرات ورصد مؤشرات المشروع ونتائجه ومتابعتها.

وعلى الرغم من أن المؤسسات تضطلع بأدوار محددة جدًا في إطار المشروع، تجدر الإشارة إلى أن التنسيق والعمل الجماعي يبقى الضمانة الأساسية لاستدامة المشروع ونجاحه.

التغييرات الرئيسية الملاحظة بالنسبة إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية

يشكّل الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وجهين لعملة واحدة. إذ يتقاضى المنتجون أجرًا منخفضًا جدًا مقابل منتجاتهم في حين يدفع المستهلكون ثمنًا أكبر مقابل أغذية ذات جودة متدنية، وذلك لأن المجموعتين تواجهان نظامًا زراعيًا غذائيًا يشوبه الاحتكار والمضاربات، وقائم على سياسات عامة غير متسقة وقصيرة المدى وذات أثر محدود، ويعاني من تخطيط استراتيجي قطاعي شبه منعدم ومنغلق في وجه الاتجاهات العالمية.

وبناء على ما تقدّم، يقترح "التحالف من أجل العيش الكريم" تحقيق نتائج ملموسة ورامية إلى معالجة أوجه القصور في السلسلة الزراعية الغذائية، بالاستناد إلى نتيجتين أساسيتين مرجوتين هما:

- تحسين مداخل صغار ومتوسطي منتجي الأغذية بنسبة 15 في المائة من خلال تحسين الإنتاجية وكفاءة سلسلة الإمدادات والنظم الإنتاجية.
- تحسين الأمن الغذائي والتغذوي للأسر الضعيفة من خلال تخفيض أسعار بيع الأغذية بنسبة 15 في المائة.

التحديات التي تمت مواجهتها وطريقة معالجتها

أدت العلاقات المؤسسية من جهة، والمنظور والنطاق اللذان تعطيهما كل مؤسسة للمشروع من جهة أخرى إلى تعقيد عملية التوصل إلى اتفاق بشأن أهداف المشروع ونتائجه، إلى جانب المنهجيات الرامية إلى تطبيقه. وتم تخطي هذه الصعوبة عبر عقد اجتماعات منتظمة مع إشراك أشخاص من مؤسسات تتمتع بخلفيات وخبرات مختلفة مما ساعد على جعل الأفكار المطروحة أكثر واقعية.

والوقت المحدود المتاح لمختلف موظفي المؤسسات لبلورة المشروع أدى إلى إطالة العملية، غير أنه تمت معالجة هذا الوضع بفضل اهتمام المؤسسات المشاركة التي وفّرت موظفين مهنيين التزموا كلياً بوضع المشروع المذكور.

الدروس المستفادة /الرسائل الرئيسية

يمكن لكل مؤسسة، من موضع قوّتها، أن تقدّم مواردها لوضع مشروع ما، مما يبني تعاوناً حقيقياً يعود بالفائدة على جميع الجهات الفاعلة في النظام الزراعي الغذائي ويجول دون تنفيذ تدخلات منفصلة غير مستدامة.

وأسفر التواصل والإبلاغ المستمران بشأن المشروع مع جهات فاعلة مختلفة وبحسب سيناريوهات مختلفة عن إشراك المزيد من الأشخاص المهتمين مما سمح بتعزيز مشروع التدخل أكثر فأكثر.

تنفيذ استراتيجية النظام الغذائي الإقليمية، فانكوفر (كندا)

الهيئة الرئيسية المسؤولة

مجلس "مترو فانكوفر"

التاريخ/الإطار الزمني

منذ عام 2011

مصدر التمويل

لم تخصص الاستراتيجية الإقليمية للنظام الغذائي ميزانية للفترة الممتدة بين عام 2011 (عندما اعتمدت) وعام 2014. ومع بدء تنفيذ خطة العمل، ستحظى الاستراتيجية الإقليمية للنظام الغذائي بميزانية لم تحدد بعد.

المكان

"مترو فانكوفر"، كندا

معلومات أساسية/السياق

في فانكوفر، هناك شواغل متزايدة إزاء ارتفاع معدل البدانة، وسلامة الأغذية، وزوال الأراضي الزراعية وارتفاع الأسعار، واستنزاف الأرصد السمكية والمهدر من الأغذية ومبيدات الآفات والأسمدة والتلوث ونضوب الأسواق المحلية، وضخامة بصمة الكربون للأغذية. وأدى كلٌّ من عوامة النظام الغذائي والنمو السكاني السريع إلى ضغوطات كبرى على الموارد والمزارعين المحليين. وفي كولومبيا البريطانية، كانت نسبة 86 في المائة من الأغذية تُنتج محليًا في السبعينيات من القرن الماضي؛ وفي عام 2010، لم تتعد نسبة الأغذية المنتجة محليًا 43 في المائة. ومع ذلك، هناك اهتمام متجدد بزراعة الأغذية وإعداد وجبات صحية وشراء الأغذية المنتجة محليًا. ومع ذلك، يُناهز متوسط عمر المزارعين في كولومبيا البريطانية 57 سنة؛ وفي كولومبيا البريطانية، هناك 6 في المائة فحسب من المزارعين دون سن 35. ويتطلب التفاوت بين إمدادات الأغذية وزيادة الطلب اتخاذ إجراءات من قبل الحكومة المحلية.

محور التركيز/الأهداف

اعتمدت الاستراتيجية الإقليمية للنظام الغذائي في "مترو فانكوفر" عام 2011، في إطار رؤية تهدف إلى إيجاد "نظام غذائي مستدام ومرن وصحي يساهم في رفاه جميع السكان والازدهار الاقتصادي للمنطقة، ويحافظ على إرثنا الإيكولوجي". وتضمّ الاستراتيجية الإقليمية للنظام الغذائي خمسة أهداف ترمي إلى التخفيف من الآثار السلبية لخدمات النظم الغذائية، وتعزيز التطورات الإيجابية، وإتاحة المشاركة العامة، والاستفادة من أوجه التآزر المترابطة على الصعيد الإقليمي.

الخصائص الرئيسية للتجربة/العملية

الأهداف/الغايات	الإجراءات
<p>الهدف 1: زيادة القدرة على إنتاج الأغذية المحلية</p> <p>الغاية 1-1 حماية الأراضي الزراعية لأغراض الإنتاج الغذائي</p> <p>الغاية 2-1 إعادة موائل الأسماك إلى ما كانت عليه وحماية المصادر المستدامة للأغذية البحرية</p> <p>الغاية 3-1 إتاحة توسيع نطاق الإنتاج الزراعي</p> <p>الغاية 4-1 الاستثمار في جيل جديد من منتجي الأغذية</p> <p>الغاية 5-1 توسيع نطاق إنتاج الأغذية التجارية في المناطق الحضرية</p>	<ul style="list-style-type: none"> • حماية الأراضي الزراعية عن طريق تنفيذ مترو 2040؛ • اعتماد خطوط توجيهية لإعادة موائل الأسماك إلى ما كانت عليه وتعزيزها؛ • الاستثمار في البنية التحتية للريّ والصرف لتمكين المزارعين من زيادة الإنتاج الغذائي؛ • تيسير الإنتاج الغذائي التجاري في المناطق الحضرية؛ • تناول مسألة الردم غير المشروع في الأراضي الزراعية بالاستناد إلى القوانين البلدية وأنشطة إنفاذها.
<p>الهدف 2: تحسين الجدوى المالية للقطاع الغذائي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • استعراض السياسات لإدراج الأغذية المحلية في اتفاقات الشراء؛

<ul style="list-style-type: none"> • توسيع نطاق تسويق الأغذية المحلية (إيجار الأراضي التي تعود ملكيتها للمدينة لإقامة أسواق المزارعين، وتقديم الخدمات البلدية، والترويج على نحو أفضل للزيارات والفعاليات في المزارع، وما إلى ذلك)؛ • وضع خطط لمعالجة المسائل المتصلة بالأغذية واستعراض الأنظمة والقوانين والسياسات الرامية إلى إزالة العقبات وتهيئة بيئة تجارية مؤاتية للمؤسسات الغذائية المحلية. 	<p>الغاية 2-1 زيادة القدرة على تجهيز الأغذية المحلية وتخزينها وتوزيعها</p> <p>الغاية 2-2 إدراج الأغذية المحلية في سياسات الشراء للمؤسسات العامة الكبرى</p> <p>الغاية 2-2 زيادة فرص التسويق المباشر للأغذية المحلية</p> <p>الغاية 2-4 مواصلة تطوير سلاسل القيمة في قطاع الأغذية</p> <p>الغاية 2-5 استعراض السياسات والبرامج الحكومية للتأكد من أنها تتيح توسيع نطاق قطاع الأغذية المحلية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إشراك المؤسسات التعليمية واستضافة فعاليات سنوية؛ • إطلاق برنامج لزيادة قدرة الطلاب على إدارة الحدائق المدرسية وتوسيعها، ودعم المحتوى والبرامج المتعلقة بالزراعة في المتحف المحلي؛ • تطوير موارد جديدة للمناهج الدراسية بغية دعم الأساتذة والطلاب في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي لإدماج مفهوم "النظم الغذائية" في الفصول الدراسية. 	<p>الهدف 3: قيام السكان بخيارات غذائية صحيّة ومستدامة</p> <p>الغاية 3-1 تمكين السكان من القيام بخيارات غذائية صحية</p> <p>الغاية 3-2 التعريف بدور الخيارات الغذائية في دعم الاستدامة</p> <p>الغاية 3-3 تعزيز الإلمام بالمعارف والمهارات الغذائية في المدارس</p> <p>الغاية 3-4 الاحتفاء بطعم الأغذية المحلية وتنوع المطابخ</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الشروع في تنفيذ مشاريع تجريبية للسماح بتربية النحل في المناطق السكنية وتربية الدجاج في المناطق الحضرية؛ • إجراء بحوث بشأن كيفية تحسين الأمن الغذائي في مواقع الإسكان الاجتماعي؛ • دعم البرامج الرامية إلى تيسير حصول الفئات السكانية الضعيفة على الأغذية؛ • إنشاء حدائق مجتمعية للسكان. 	<p>الهدف 4: حصول الجميع على غذاء صحي ومتنوع ثقافيًا وبسعر معقول</p> <p>الغاية 4-1 تحسين فرص حصول الفئات الضعيفة على الأغذية المغذية</p> <p>الغاية 4-2 تشجيع الزراعة الحضرية</p> <p>الغاية 4-3 تمكين المنظمات التي لا تتوخى الربح من استرداد الأغذية المغذية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • وضع خطط للإدارة المتكاملة لمياه الأمطار بغية إدارة المياه المتدفقة من المناطق الحضرية وتأثيرها في الأنواع المائية والبرية؛ وإدارة النباتات وتحديد المياه الجوفية؛ • تثقيف السكان والأعمال التجارية إزاء حظر هدر الأغذية من خلال الحملات الإعلامية وإسداء المشورة 	<p>الهدف 5: نظام غذائي يتسق مع الصحة الإيكولوجية</p> <p>الغاية 5-1 حماية وتعزيز سلع النظام الإيكولوجي وخدماته</p> <p>الغاية 5-2 الحد من الهدر في النظام الغذائي</p>

<p>بشأن سبل الحدّ من النفايات العضوية وهدر الأغذية، كجزء من البرنامج الإقليمي لحظر النفايات العضوية؛</p> <ul style="list-style-type: none"> • إطلاق مبادرات لدعم أفضل الممارسات الخاصة بإدارة معابر تيارات المياه، وإدارة الأراضي للخيول ومالكي قطع الأراضي الصغيرة؛ • وضع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ تأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على الإنتاج الغذائي المحلي. 	<p>الغاية 3-5 تيسير اعتماد ممارسات مستدامة بيئيًا</p> <p>الغاية 4-5 التأهب لمواجهة تأثيرات تغير المناخ</p>
---	--

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية ودور كلٍّ منها

يعزز كلٌّ من مترو فانكوفر وأعضائه وخطة عمله إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والجماعات المحلية والمؤسسات التعليمية والسلطات الصحية الإقليمية ومصارف الأغذية والمنظمات الخيرية. ويهدف إشراك أصحاب المصلحة هؤلاء إلى تعزيز توليد الأفكار وبناء القدرات وحلّ المشاكل، وفي نهاية المطاف، إلى تنشيط النظام الغذائي الإقليمي.

التحديات التي تمت مواجهتها

تُعنى الحكومات المحلية بالعديد من الأولويات والالتزامات المتنافسة. وهناك في جميع أنحاء المنطقة نقص في الموارد في ما يخص مسائل الأغذية والزراعة. وهناك عدم اتساق في ما يتعلق بمكان وكيفية معالجة المشكلات المتعلقة بالأغذية الزراعية داخل كل بلدية مما يصعب التنسيق في ما بين الإدارات وعبر المنطقة. ويحدّ الطابع الجزأ للحكومات المحلية من قدرة الوكالات الحكومية على العمل عبر عدة ولايات قضائية للاستفادة من أوجه التآزر. وكثيراً ما تؤدي المستويات المتباينة من الالتزام السياسي بنهج نظام غذائي إلى إتمام الإجراءات عندما يصبح الموظفون والتمويل متاحين، وليس لأنها تمثل أولوية استراتيجية.

الدروس المستفادة/الرسائل الرئيسية

يتطلب تحسين النظم الغذائية الحضرية اتباع نهج قائم على النظم الإيكولوجية في المدينة والمنطقة. فالملوّثات ومبيدات الآفات وغازات العادم وتصريف مياه المجارى، وما إلى ذلك لا تتقيّد بالحدود السياسية وتستنزف الموارد الطبيعية التي توفر لنا الغذاء. ويتطلب نهج النظام الغذائي في المنطقة والإقليم فهم العلاقات المتباينة والمترابطة بين البلديات القائمة على الزراعة التي تميل إلى التركيز على حماية الأراضي الزراعية وتوسيع الإنتاج الغذائي التجاري، وتلك التي تملك أراضٍ زراعية أقل، والتي يمكن أن تساعد على إذكاء الوعي الغذائي المحلي وتحقيق فوائد اجتماعية للسكان من خلال أنشطة مثل أسواق المزارعين والزراعة الحضرية. ويعدّ بناء الوعي وفهم أدوار كلٍّ من الحكومات المحلية وتربطها أمرين أساسيين لتوسيع نطاق إنتاج الأغذية المحلية على نحو فعال. ويمثل إشراك أصحاب المصلحة مسألة بالغة الأهمية، إذ إنه يسمح لكلّ مجتمع بالاستفادة من نقاط قوّته لمعالجة مشاكل الأغذية، فضلاً عن العمل معاً على الإجراءات الشاملة والتعلم من تجارب

الآخرين. وهناك حاجة إلى مواصلة الاستثمار وتوسيع نطاق النهج المبتكرة في جميع أنحاء المنطقة؛ والشروع في مبادرات جديدة للتصدي للتحديات المستمرة والناشئة بالنسبة إلى النظام الغذائي الإقليمي.

تطوير قدرات الحكومة المحلية، مقاطعة مدينة نيروبي (كينيا) - معهد مازينجيرا

الجهة المناصرة

معهد مازينجيرا

الهيئة الرئيسية المسؤولة

مقاطعة مدينة نيروبي

التاريخ/الإطار الزمني

2015-2017

مصدر التمويل

تُوفر مقاطعة مدينة نيروبي، ومعهد مازينجيرا الأموال للتدريب من منظمة الإيواء الكندية والشؤون العالمية في كندا ومركز بحوث التنمية الدولية.

المكان

نيروبي، كينيا

معلومات أساسية/السياق

في عام 2010، ثبت أنّ معظم الأطفال الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية في المدينة يعانون من سوء التغذية، وهو أيضًا الحال في مدن أفريقية أخرى. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الدخل ونقص فرص العمل، ما يجعل الغذاء باهظ الثمن بالنسبة إلى الكثيرين.

وفي عام 2013، أُعطيت حكومة مدينة نيروبي صلاحيات بموجب دستور عام 2010 وأصبحت مسؤولة عن شؤون الزراعة في المدينة. وفي عام 2015، أقرت حكومة مدينة نيروبي قانون تعزيز وتنظيم الزراعة الحضرية الذي وُضع بموجب "دستور كينيا" و"شريعة الحقوق" التي تشمل الحقّ في الغذاء - وذلك في إطار الهياكل المؤسسية الكينية ومن أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبناء مدن مستدامة وقادرة على الصمود. ويركز القانون على الجوع وتخفيف وطأة الفقر، بموازاة حماية سلامة الأغذية والبيئة.

محور التركيز/الأهداف

هناك تاريخ طويل من الإهمال تجاه ظاهرة الزراعة الحضرية في المدن الأفريقية المنتشرة على نطاق واسع، وتاريخ تشريعي حافل لظالمات قيّد المسألة أو تجاهلها. وحتى الأمس القريب، لم يشكل الأمن الغذائي في حد ذاته أولوية بالنسبة إلى الحكومات المحلية في المدن. وفي سياق مماثل، لم تُدرج هذه المواضيع بشكل ملائم في المناهج الدراسية للتدريب المهني لمختلف المهن ذات الصلة مثل التخطيط والتصميم الحضري، فضلاً عن إدارة الصحة العامة.

وأهم ما في هذه التجربة هو التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني لصالح تحسين الحوكمة وإدارة النظم الغذائية في مدينة رئيسية من مدن أفريقيا الشرقية. ويتمثل الهدف الرئيسي في تطوير قدرات الحكومة المحلية من أجل تطبيق قانون تعزيز وتنظيم الزراعة الحضرية لعام 2015، عن طريق دورة تدريبية متعددة القطاعات مدتها يومان بشأن النظم الغذائية والزراعة الحضرية، بالتعاون مع معهد مازينجيرا.

الخصائص الرئيسية للتجربة

تألفت الدورة التدريبية من خمس وحدات:

الوحدة 1: إنتاج الأغذية والزراعة في المناطق الحضرية

- (أ) عرض مقاطعة مدينة نيروبي بشأن الزراعة وقانون تعزيز وتنظيم الزراعة الحضرية في مقاطعة مدينة نيروبي لعام 2015.
- (ب) الزراعة الحضرية في أفريقيا وفي العالم.
- (ج) الزراعة الحضرية وإدارة النفايات في النظام الغذائي.
- (د) مناقشة بشأن تطبيق قانون عام 2015.

الوحدة 2: السياسات العامة والتخطيط بشأن النظم الغذائية الحضرية

- (هـ) النظم الزراعي الغذائي في المناطق الحضرية.
- (و) النظم الغذائية في المناطق الحضرية: تحدٍ للسياسات على المستوى العالمي.
- (ز) الولايات القضائية التي تضطلع بها الحكومة المحلية في مجال النظم الغذائي.
- (ح) أصحاب المصلحة الآخرون في النظام الغذائي.
- (ط) مناقشة بشأن الفرص والتحديات المشتركة بين القطاعات في نيروبي.

الوحدة 3: التخطيط والتصميم للنظم الغذائية الحضرية

- (ي) التحديات في ما يتعلق بالتخطيط والتصميم للنظم الغذائية الحضرية.
- (ن) عناصر النظم الغذائية الحضرية التي تتطلب تخطيطاً وتصميمًا.
- (ل) أنواع المجالات الغذائية في نيروبي.
- (م) حالة التعاونية الإسكانية NACHU.
- (ن) مناقشة بشأن تخطيط النظم الغذائية وتصميمها في نيروبي.

الوحدة 4: اقتصادات الأغذية على الصعيد الإقليمي وفي المدينة

- (س) الزراعة والمداحيل والفقر في المناطق الحضرية.
- (ع) الزراعة الإيكولوجية ومنظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية.
- (ف) تفعيل الاقتصادات المحلية والإقليمية للأغذية.
- (ص) الخدمات والبرامج الرامية إلى إنقاذ صغار المزارعين من الفقر.
- (ق) مناقشة بشأن النظام الغذائي في مقاطعة مدينة نيروبي بوصفه قطاعًا إنتاجيًا.

الوحدة 5: الأمن الغذائي والتغذوي في المناطق الحضرية

- (ر) الأمن الغذائي والتغذوي في المناطق الحضرية على الصعيد العالمي وفي أفريقيا.
- (ش) الحق في الغذاء والتغذية الكافيين – ما المساعدة التي تقدمها الزراعة الحضرية.
- (ت) الصحة العامة البيطرية واستهلاك الماشية – الدروس المستفادة من تجربة نيروبي.
- (ث) تربية الأحياء المائية والأسماك وإدارة المياه.
- (خ) سبل المضي قُدماً في مقاطعة مدينة نيروبي.

وفي أعقاب الدورة، وبالتشاور مع فريق تدريب دولي معني بالنظم الغذائية في المدينة والإقليم، من بين أعضائه مدينة نيروبي ومعهد مازينجيرا، تقرر إضافة وحدة سادسة تشمل إدارة النفايات وإعادة استخدامها.

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كلٍ منها

قاد قطاع الزراعة وتربية الماشية ومصايد الأسماك والحراجه والموارد الطبيعية في مقاطعة مدينة نيروبي العملية بجميع مراحلها. وأعدّ مسؤولون من مختلف الإدارات، بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، المواد التدريبية للمسؤولين من قطاعاتهم ومن القطاعات الأخرى في حكومة المدينة. وأنشئ فريق عمل لهذا الغرض. وتعاون موظفو معهد مازينجيرا بشكل كامل مع موظفي المدينة لإعداد المواد التدريبية وتقديم دورات تدريبية، بصفتهم أعضاء في فريق العمل.

وشاركت مدينة تورنتو، كندا، في الدورة التدريبية، ممثلة في شخص رئيس استراتيجيتها الغذائية. وُجرت تورنتو تدريباً موازياً في كندا، وهي عضو في فريق التدريب المعني بالنظم الغذائية في المدينة والإقليم.

التغيرات الرئيسية الملاحظة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنظم الغذائية

من السابق لأوانه تقييم تأثير قانون تعزيز وتنظيم الزراعة الحضرية في نيروبي، أو الدورة التدريبية التي أجريت في مارس/آذار 2016، على الرغم من أنّ التقييم الذي تلى حلقة العمل كان إيجابياً. ولا بدّ في وقت لاحق من قياس الأمن الغذائي والتغذوي في نيروبي – لا سيما في المستوطنات غير الرسمية المنخفضة الدخل – لتقييم أيّ تغييرات في المؤشرات الرئيسية مقارنة ببيانات عام 2010.

الدروس المستفادة/الرسائل الرئيسية

يتطلب الفقر والجوع في المناطق الحضرية بذل جهود مستدامة وتعاونية من قبل مجموعة واسعة من المؤسسات المعنية، لكنهما يحتاجان بشكل خاص إلى قيادة حازمة، على غرار الجهود الذي بذلتها حكومة مقاطعة مدينة نيروبي.

نُهج التنمية الإقليمية، بيرو – الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الجهة المناصرة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالشراكة مع جمهورية بيرو.

الهيئة الرئيسية المسؤولة

وزارة الزراعة والري في بيرو هي الوكالة الرئيسية المنفذة، بالشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حيث يتولى هذا الأخير توفير الدعم في مجال التنفيذ والإشراف والتقييم.

التاريخ/الإطار الزمني

أكتوبر/ تشرين الأول 2016 – ديسمبر /كانون الأول 2022

مصدر التمويل

بلغ المجموع الكلي للمشروع أكثر من 70 مليون دولار أمريكي تقريبا وكان يتوزع على النحو التالي: قرض مقدم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (28.5 مليون دولار أمريكي)؛ ومساهمة من حكومة بيرو (38.8 مليون دولار أمريكي)؛ والجهات المستفيدة من المشروع (7.2 مليون دولار أمريكي). وبلغت التكاليف الإجمالية للمشروع: 74.5 مليون دولار أمريكي.

المكان

يشمل المشروع منطقة تمتدّ على 27 مقاطعة بلدية في سبع محافظات في أبوريماك، ووادي نهر إيني ومانتانارو -وهي منطقة جيوسياسية في وسط بيرو توجد في أقاليم كوسكو وأبوريماك وأياكوتشو وهوانكافيليك وجونين. وتقع هذه المنطقة ما بين المنحدرات المترابطة لوسط جبال الكورديليرا وشرق جبال الكورديليرا في جبال الأنديز والمنحدر الأمازوني لجبال الأنديز. وتشمل جبالاً شاهقة يتراوح علوّها بين 3000 و4500 متر، والوديان الموجودة ما بين جبال الأنديز يتراوح علوّها بين 1500 و3000 متر، ومنطقة ما قبل الجبل أو منطقة غابات يتراوح علوّها بين 300 و1500 متر، وجزء من السهل الأمازوني أو الأدغال، التي يقل علوّها عن 300 متر.

معلومات أساسية/السياق

تعاني المنطقة التي يوجد فيها المشروع من ارتفاع تأثير الفقر المدقع واستبعدت على نطاق واسع من التنمية القطرية. وزاد هذا الوضع سوءاً بفعل الصراع الطويل الأمد الذي عانت منه بيرو خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي. ويستشري الإتجار غير المشروع بالمخدرات في منطقة أبوريماك ووادي نهر يني ومانتانارو، حيث توجد بقايا من عناصر جماعات عصابات الدرب المضيء (Sendero Luminoso)، التي أصبحت حالياً متورطة في الإتجار بالمخدرات. ويتوزع السكان، ضمن المنطقة التي يوجد فيها المشروع، بين حوالي 75 في المائة في الأرياف مقابل 25 في المائة في المدن، بناء على التعاريف المحلية. وتعيش نسبة 74 في المائة من سكان المنطقة دون خط الفقر النقدي. ويعاني 39 في المائة منهم من الفقر المدقع و33 في المائة من الفقر – وتضع هذه النسب الإحصائية هذه المقاطعات ضمن أكثر المقاطعات هشاشة في البلاد. ومن بين السكان الذين يعيشون في المنطقة التي يوجد فيها المشروع، تقل أعمار 73 في المائة منهم عن 29 سنة، و66 في المائة هم من السكان الأصليين.

محور التركيز/الأهداف

يركز المشروع على ثلاثة أهداف مترابطة:

- بناء القدرات المؤسسية في الإقليم، بما في ذلك قدرات الحكومات المحلية والإقليمية، ودعم المبادرات لتحسين المنافع والممتلكات البلدية.
- إقامة شبكة مستدامة من الجمعيات من بين الجهات المستفيدة المحتملة من المشروع بهدف تعزيز وتوسيع نطاق الفرص في مجال التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي، وتوفير الدعم للأنشطة الاقتصادية من قبل المجموعات المعنية مثل منظمات المزارعين، بالإضافة إلى الإدماج المالي للأسر والجمعيات.
- تعزيز الترابط داخل الإقليم، مع التركيز بوجه خاص على تسهيل الوصول إلى الأسواق، وخلق فرص للعمل مع دعم إطلاق المشاريع أو التعاقد مع المنشآت الصغرى المحلية أو المجتمعية من أجل الصيانة الروتينية للطرق، وتوفير البنى التحتية الخاصة بالري على المستوى المحلي، وتعزيز تجميع المياه وجمعها.

الخصائص الرئيسية للتجربة/العملية

تصمم النهج التكميلية التالية لضمان أن يعود المشروع بالنفع على الأسر المعيشية الأكثر تأثراً بالفقر والمجاعة، مع تسهيل التغييرات الإقليمية الواسعة النطاق:

- نهج إنمائي إقليمي يجمع بين عنصرين رئيسيين: (1) التنمية المؤسسية لتعزيز المشاورات بين الوكلاء المحليين والخارجيين، مع إشراك الفئات الفقيرة في عمليات تغيير الإنتاج ومنافعه؛ (2) وتغيير الإنتاج لربط اقتصاد الإقليم بالأسواق التي تتميز بديناميتها.
- التركيز على التنمية التشاركية والمجتمعية عن طريق توكيل المنظمات المجتمعية مهمة تصميم وتنفيذ المشاريع الفرعية التي تعطي أولوية لتحسين وصول الفئات الفقيرة إلى الشروات الاجتماعية والبشرية والمالية والطبيعية.

- إدماج اجتماعي شامل. العمل، بناء على ذلك، مع منظمات المجموعات الفقيرة - خاصة المجموعات الصغيرة الحجم ومجموعات المزارعين من السكان الأصليين - والاعتراف بأن تمتع هذه المجموعات بالأصول المادية وغير المادية له أولوية وتأمين حقوقها كذلك.

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كلٍّ منها

- الوكالة المسؤولة عن المشروع هي وزارة الزراعة والري في بيرو، مع التنسيق والتعاون الوثيقين من قبل الإدارات على مستوى البلدية والمحافطة.
- ستتولى مسؤولية تنفيذ المشروع وحدة تنسيق المشروع، التي تتألف من منسق للمشروع وثمانية أخصائيين في المجالات التالية: (1) الرصد والتقييم؛ (2) الإدماج المالي؛ (3) روح المبادرة؛ (4) البنى التحتية؛ (5) وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ؛ (6) الإدماج الاجتماعي؛ (7) الإدارة؛ (8) وموظفو المحاسبة والدعم. وسيكون لدى كل وكالة محلية فريق مؤلف من منسق ومساعد إداري وأخصائيين متنوعين.
- في جميع الحالات، سيعمل الأخصائيون في تنفيذ المشروع مع المجموعات المحلية في مجالي التصميم والتنفيذ، حيث ستكون هذه الأخيرة مسؤولة بالدرجة الأولى عن تنفيذ المشاريع الفرعية.

التغييرات الرئيسية الملاحظة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنظم الغذائية

تشمل المنافع المتوخاة في ما يخص الأمن الغذائي والتغذوي ما يلي: زيادة الأصول المادية لدى مجتمعات المزارعين؛ وتحسين الإنتاجية الزراعية؛ وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ وزيادة حصول المستهلكين الفقراء في الأقاليم المستهدفة على أغذية ميسورة التكلفة؛ وزيادة رأس المال الاجتماعي لتعزيز عملية إطلاق وتطوير الجمعيات الاقتصادية لمجموعات المزارعين الريفيين الصغيرة الحجم بغرض زيادة فرص وصولها إلى سلاسل القيمة، وتعزيز مشاركتها في المنافع الناجمة عن التنمية الإقليمية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا كله، على المدى الطويل، إلى تحسين فرص الوصول إلى الأغذية وتوافرها في الإقليم.

التحديات التي تمت مواجهتها

تتعلق التحديات الرئيسية بما يلي: (1) القدرة المؤسسية؛ (2) والمقايضات الممكنة بين النهج المستهدفة لضمان استفادة المجموعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من المنافع (مثلا التركيز على المجموعات والمناطق الفقيرة) مقابل نُهج كلية/متعددة الجوانب لتحقيق التنمية على نطاق الإقليم ككل.

وفي المقام الأول، بينما توجد بالفعل بعض التدابير لتطوير نظم الحوكمة اللامركزية، غير أن القدرة لدى المؤسسات ذات الصلة معدومة في معظم الأحيان. وبالمثل، تكون القدرة لدى المنظمات المعنية بالمجموعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي للمساهمة في تصميم المبادرات وتنفيذها ضعيفة عموماً. وهكذا، فإن توفير التدريب على الصعيدين شبه الوطني والمحلي أمر ضروري على المدى القصير؛ وينطبق الشيء ذاته على النهج الطويلة الأمد لضمان الحصول على فرص التثقيف والتدريب ذات الصلة في مجال التنمية الإقليمية، حيث يستلزم هذا الأخير إقامة شراكة مع المؤسسات المحلية والوطنية والدولية التي لديها رأس مال بشري ومهات تربوية خاصة.

وفي المقام الثاني، لا يعتبر التوفيق على النحو المناسب بين المبادرات المستهدفة والأوسع نطاقاً لتطوير الأقاليم أمراً سهلاً بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة الحجم نسبياً. وتعتبر المشاركة في عمليات السياسات الوطنية وشبه الوطنية، التي تركز على إدارة المعارف من أجل تبادل النتائج مع المبادرات الإقليمية (التكميلية) وإعطاء الأولوية لنظم التعلم والتدريب، كلها تدابير يمكن أن تسهل نقل النهج المحلية المستهدفة نسبياً إلى أقاليم أوسع نطاقاً.

الدروس المستفادة/الرسائل الرئيسية

- (5) ينبغي أن تجد المشاريع الفردية المزيج والتكامل المناسبين بين النهج المستهدفة والكلية. ولا ينبغي للنهج المستهدفة أن تتبع نهجاً لصالح الفقراء قادراً على الوصول إلى المجموعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي فحسب، بل أن تركز، في سياق الموارد المحدودة، على المجالات المواضيعية التي يمكن للمشروع أن يأتي فيها بقيمة مضافة. ورغم ذلك، تنطوي التنمية الإقليمية في حد ذاتها على النظر في نهج كلي يجمع بين مختلف العناصر المحددة التي تعتمد عليها إقامة شبكات من المجتمعات المحلية.
- (6) ينبغي ربط المشاريع الفردية وتنسيقها مع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية والسياسات والنهج على نطاق أوسع، من أجل التصدي للقيود المتعددة الجوانب التي تواجهها الأطراف الفاعلة المحلية على النحو الملائم.
- (7) يجب أن تعتمد التنمية الإقليمية على نهج قائمة على السكان تستهدف المجموعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتمكّنها من المشاركة فيها.
- (8) يجب وضع الأطراف الفاعلة المحلية – لا سيما المجموعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي – في صلب عملية تصميم وتنفيذ المبادرات التي تعود عليها بالنفع، وأن تكون ممثلة في نظم الحوكمة الإقليمية. وفي الوقت نفسه، ستكون تنمية قدرات هذه المجموعات، وكذلك السلطات شبه الوطنية والمحلية، أمراً ضرورياً لضمان تحسينها على المدى الطويل.

باء- اليد العاملة وتدفعات الأشخاص والسلع والخدمات

31- تُحدّد عادة الصلات القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية بحسب تدفقات الأشخاص والسلع والمعلومات والتمويل والمهدر من الأغذية والعلاقات الاجتماعية عبر مختلف المساحات. وفي الواقع العملي، تبين هذه التدفقات الصلة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية التي تنتج عن "الروابط الوظيفية" بين القطاعات العرضية للزراعة والصناعة والخدمات¹⁹. ويتصل كثير من هذه الروابط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأغذية والتغذية²⁰.

¹⁹ Tacoli, C. 2015: الدور الحاسم للصلات الريفية الحضرية، أسبوع منطقة الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا، معرض 2015 متاح على الرابط التالي:

<http://www.oecd.org/swac-expo-milano/presentationsanddocuments/session-1-insight-tacoli-iiied.pdf>

²⁰ Taguchi, M.; Flanagan, K.; Edwards, D.; Santini, G.; Forster, T. 2015: تعزيز الروابط الحضرية والريفية من خلال النظم الغذائية في المنطقة والإقليم، ورقة لموضوع مشترك بين مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية وموائل الأمم المتحدة، بشأن حوار التنمية الإقليمية، المجلد 35 بشأن "الروابط الحضرية والريفية في إطار دعم الخطة الحضرية الجديدة".

- 32- ويُشير استعراض الأدلة من المؤلفات²¹ والتجارب إلى أنّ فرص العمل ستنشأ في المناطق النامية جراء زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات وكذلك جراء الابتكار والاستثمار والتنويع والتفريق في معالجة النواتج والمنتجات والتجارة الدولية. وتنشأ الفرص بما يتجاوز إنتاج النواتج في مجالي الزراعة أو الصناعة، لتشمل سائر الروابط في النظام الغذائي، بل أيضاً توفير الخدمات.
- 33- ولا تزال معالجة القيود الهيكلية الرئيسية مسألة ذات أولوية للمناطق الريفية وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل تحسين قدراتهم على زيادة الإنتاج وتحسين النواتج والاندماج في النظام الغذائي. وسيكون لدعم إيجاد فرص للعمل وتحسين ظروف العمل عبر النظم الغذائية وعبر التسلسل الريفي والحضري المتصل أهمية خاصة²².
- 34- وحتى في أشدّ مناطق العالم فقراً، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، يُعيد التوسّع الحضري والتغيرات في النظم الغذائية تشكيل المشهد الاقتصادي والاجتماعي. إذ ترد معظم الإمدادات الغذائية في أفريقيا وآسيا من الأسواق المحلية. ويُنشئ التوسّع الحضري السريع والتكنولوجيات الرقمية ديناميكيات وتحديات جديدة للمناطق الريفية والقطاع الزراعي. ويُوفر التحوّل نحو المزيد من الطلب على الفاكهة والخضار واللحوم في الطلب على الأغذية فرصاً لتنويع الدخل والعمل اللائق في مجال الزراعة²³.
- 35- ويُشكّل بناء البنى التحتية ورأس المال البشري صميم حلّ التحديات الهيكلية في المناطق الريفية. ويواجه العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة قيوداً اقتصادية واجتماعية مزمنة، بل أيضاً قيوداً قانونية وتنظيمية، تتجلى في تدني الدخل، وقلة المدخرات والاستثمارات. وقد عزّز هذا العبء ضعف التكنولوجيات، ولكن أيضاً ضعف تكامل النظام الغذائي في مجال النقل والوصول إلى الكهرباء وخدمات الإرشاد.
- 36- وتُعدّ نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان ضرورية لدعم بناء المهارات للعدد المتزايد من الشباب الذين يدخلون سوق العمل، والنساء الضعيفات في قطاع الزراعة وفي المجالات الأخرى. ومن شأن هذه الخطط أن تُيسّر انتقال الشباب إلى العمالة المنتجة وأن تجعل حركة الأشخاص عبر القطاعات والمناطق الجغرافية أقل صعوبة²⁴.
- 37- وخارج مجال الزراعة، وكذلك داخلها، يشارك معظم السكان في البلدان النامية في المشاريع الأسرية غير الرسمية في المناطق الحضرية والريفية على السواء، التي كثيراً ما تشكل جزءاً من استراتيجية التنويع في الأسرة. وتُعدّ إنتاجية المشاريع الأسرية غير الزراعية منخفضة، وهي تُوظف عادة العاملين لحسابهم، ولكن غالباً ما يكون الدخل للفرد أعلى مما هو في الزراعة أو من الأجر في المناطق الحضرية²⁵. بيد أنّ تقديم الخدمات والدعم لهذه المنظمات الرسمية ودعم اندماجها في النظام الرسمي - إذا كان ذلك ممكناً ومناسباً - يمكن أن يوفر حلولاً، فضلاً عن دخل أعلى، بما في ذلك إيرادات للدولة.

²¹ تقرير عن التنمية في العالم لعام 2013، الوظائف، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

²² منشورات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2016، مستقبل الأغذية والزراعة، الفاو، روما.

²³ تقرير حالة الأغذية والزراعة، 2017

²⁴ P. Karfakis، Kangasniemi M. و M. Knowles (2017)، دور الحماية الاجتماعية في التحوّل الهيكلي الشامل، منظمة الأغذية والزراعة، روما، mimeo.

²⁵ البنك الدولي، 2014، عمالة الشباب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واشنطن العاصمة

38- وتحصل الهجرة الداخلية أو الدولية لأسباب متعددة، بما في ذلك العوز، نظرًا إلى محدودية فرص كسب الدخل، خاصة في المناطق الريفية. ورغم التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الهجرة، فهي قد تكون أداةً للحدّ من الفقر والتنمية لكلا بلدي المنشأ والمقصد، موفّرةً تدفقات التحويلات للاستثمارات في المشاريع الزراعية وغير الزراعية. وفي حالات أخرى، حيث لا تتوفر الفرص أو لا تتوافق المهارات المطلوبة مع المهارات المقدمة²⁶، تُسفر موجات الهجرة عن ارتفاع أوجه عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أظهرت البحوث التقدّم المحرز في الحدّ من الفقر الناجم عن الهجرة في المناطق الريفية (من المجتمعات الزراعية إلى البلدات الريفية)²⁷. ويمكن تعزيز هذه المساهمة بقدر أكبر مع استمرار الجهود لتنسيق التدفقات، وإدارة العوامل الدافعة إلى الهجرة من المناطق الريفية، من خلال تقليص أوجه التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية، وتخفيض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز فرص العمل اللائق، بل أيضًا دعم التوافق بين المهارات المقدمة وتلك المطلوبة.

39- وتؤكد أوجه الترابط والتآزر بين المناطق الحضرية والريفية ومهامها أكثر فأكثر عن طريق الديناميكيات الاقتصادية والصلات الاجتماعية وأوجه التآزر البيئية. ويُعدّ كلٌّ من البيئة والتنوع البيولوجي جزءًا من هذه العلاقات المعقدة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ويمثل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية أسسًا متينة للنظم الغذائية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية. وفيما تنمو المدن والمناطق الحضرية ويغلب الطابع الصناعي على الإنتاج الغذائي، يتنامى الخطر في ما يتعلق باستدامة النظم الإيكولوجية التي تدعم النظم الغذائية وتدمرها، ولا سيما خطر تدهور التنوع البيولوجي.

40- ويُعدّ الحفاظ على المهام ذات الصلة، التي لا يمكن فصلها عن خدمات النظام الإيكولوجي وتخطيط التنوع البيولوجي وإدارته، جزءًا هامًا من النظام الغذائي المستدام. وعلى هذا الأساس، من المهم تقييم نماذج إنتاج الأغذية الزراعية وغيرها، إلى جانب القيم الاجتماعية والممارسات المجتمعية.

41- وتقدّم مجموعة التجارب المختارة المعروضة أدناه لمحة عن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بتدفق الأشخاص والسلع والخدمات عبر المناطق الريفية والحضرية في سياق الأمن الغذائي والتغذية. وتشمل هذه التجارب: استراتيجية وطنية متكاملة متعددة القطاعات لمعالجة التحديات المتعددة التي يطرحها التوسّع الحضري السريع في الصين؛ ونهج لتيسير النظام بغية تحسين خصوبة التربة من خلال سلاسل قيمة الأسمدة العضوية في بنغلاديش ونيبال؛ وتعزيز سلاسل القيمة القصيرة لأجل عرض منتجات جيدة بأسعار معقولة في الأحياء التي تعيش فيها الفئات الضعيفة في الأرجنتين؛ وكشف الدور الخفي ولكن الأساسي لأسواق الألبان غير الرسمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الصومال؛ ودعم تكيف المعارف والممارسات التقليدية مع الحياة المعاصرة من خلال إشراك أشخاص مسنين ريفيين ضعفاء مع شباب من المناطق الحضرية في الزراعة شبه الحضرية وتربية الحيوانات الداجنة في المجتمعات المحلية؛ وتعزيز القدرات القيادية الجديدة في مجال تخطيط الأراضي وإدارتها كوسيلة للجمع بين الإشراف البيئي وإيجاد فرص للعمل في المناطق الريفية في سياق هشّ في المناطق شبه الحضرية في ميلانو بإيطاليا.

²⁶ منظمة العمل الدولية، 2016: العمالة في العالم والآفاق الاجتماعية لعام 2016: تحويل الوظائف من أجل القضاء على الفقر. جنيف، سويسرا.

²⁷ Chrsitiensen, L., Y. Todo, (2014), Poverty reduction during the rural-urban transformation-the role of the missing middle. World Development, 63, 43-58 and Dorosh, P. and J. Thurlow (2014), Can cities drive African development? Economy wide analysis for Ethiopia and Uganda, World Development, 63, 113-123

الرسائل الرئيسية المنبثقة عن التجارب

يمكن لتقوية الروابط الحضرية والريفية أن تُعزز نتائج الأمن الغذائي والتغذية من خلال القيام بما يلي:

- ◀ معالجة الثغرات في البنية التحتية لتحسين إنتاجية النظم الغذائية واستدامتها عبر التسلسل الريفي والحضري المتصل؛
- ◀ تعزيز الفرص المتاحة للمنتجين الريفيين والحضريين لاستخلاص قيمة أكبر من المشاركة في سلاسل الإمداد المحلية والإقليمية؛
- ◀ تعزيز فرص مدوّدة للدخل داخل المزارع وخارجها تستهدف بخاصة النساء والشباب، بما في ذلك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- ◀ تعزيز فرص الاستخدام المتكامل للأراضي والموارد الطبيعية والتخطيط للاقتصاد الدائري عبر الأقاليم؛
- ◀ تعزيز الآليات الكفيلة بتحسين كفاءة واستخدام المهدر من الأغذية والمنتجات الثانوية لتخفيض الطلب على الموارد الطبيعية وتيسير وجود المزيد من أوجه التآزر بين المناطق الريفية والحضرية؛
- ◀ توفير الأطر القانونية والسياسات العامة التي تدعم آليات مبتكرة للإدماج الاجتماعي وتصون الممارسات غير الرسمية الفعالة؛
- ◀ تعزيز الشراكات العامة الحضرية والريفية للحفاظ على التراث الطبيعي وإدارة الموارد (البيئية)، وكذلك التعزيز المشترك للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

عناصر إضافية اقترحها فريق العمل الفني للنظر فيها من الناحية السياسية

هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى ما يلي:

- ◀ تعزيز القدرات في المدن الصغيرة والبلدات الريفية لتعزيز دورها في توفير فرص العمل، ووحدات للتسويق والخدمات الإدارية والمالية والتعليمية الاجتماعية والطبية لصالح السكان الريفيين؛
- ◀ استخدام السياسات العامة الغذائية الحضرية والتخطيط المكاني باعتبارهما أدوات لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة والتوسع الحضري المخطط على نحو أفضل وأكثر استدامة (الحدّ من الزحف العمراني من أجل حماية الأراضي وتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام)؛
- ◀ فهم ديناميكيات الهجرة ومعالجة حالات الهجرة بدافع الشدّة.

استراتيجية وطنية متعددة القطاعات ومتكاملة، الصين

الجهة المناصرة والهيئة الرئيسية المسؤولة

الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية

معلومات أساسية/السياق

هاجرت أعداد ضخمة من سكان الأرياف في الصين إلى المدن منذ أن بدأ انفتاح الصين والإصلاحات فيها في سنة 1978. وارتفع معدل التوسع الحضري في البلاد من 17.9 في المائة خلال سنة 1978 إلى 57.4 في المائة في سنة 2016. وقدمت الحكومة الصينية الدعم لمئات ملايين المهاجرين هؤلاء ولعدد موازٍ من سكان الريف من أجل تحسين أمنهم الغذائي والارتقاء بمستويات تغذيتهم .

محور التركيز/الأهداف

- (9) العمل بشكل فعال على تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية من خلال تغذية الصناعة للزراعة ودعم المدن للأرياف بغية زيادة إمدادات الأغذية واستقرارها .
- (10) إجراء ما يلزم من عمليات إعادة تكييف هياكل الزراعة في ضوء التغيرات التي شهدتها أنماط الاستهلاك لسكان الأرياف والمدن على السواء، شرط كفالة الأمن المطلق لإمدادات الحبوب الغذائية لإنتاج منتجات زراعية تلبي طلب المستهلكين .
- (11) تيسير النقل الطوعي لحيازات الأراضي الصالحة للزراعة من السكان المهاجرين إلى الأسر الزراعية المتخصصة على أساس تطبيق تسجيل حيازة الأراضي ووصون حقوق المزارعين في الحيازة، مما يزيد مستوى الدخل لكل من الجهة الناقلة والمنقول إليها، ولتجنب التخلي عن الأراضي.
- (12) تعزيز البنى الأساسية الزراعية وتشجيع الخدمات الاجتماعية الطابع للإنتاج الزراعي والحرص على إمكانية قيام السكان المهاجرين المعوزين بأعمال زراعية بنصف دوام للحد من الخطر المحدق بأمنهم الغذائي .
- (13) توفير التدريب والدعم للمزارعين لا سيما الشباب والنساء والمسنين لتعزيز قدرة المهاجرين على الحصول على فرص للعمل ولتنمية إمكانات منتجي الأغذية المتخصصين وللنهوض بسبل عيش المزارعين .

الخصائص الرئيسية للتجربة/العملية

- (14) زيادة الاستثمارات في الزراعة وفي المناطق الريفية لتيسير تخصيص موارد الإنتاج في الريف والمدن واستغلالها على النحو الأمثل في القطاعات الزراعية وغير الزراعية بغية تحقيق التكامل المشترك بين الصناعة والزراعة وإقامة تفاعل بين القطاعات الريفية والحضرية.
- (15) الالتزام بمجموعة من النهج من أعلى إلى أسفل وبالعكس وتشجيع نماذج التنمية المبتكرة الخاصة بالسياقات وتعميم سياسات الدعم طبقاً للاحتياجات الفعلية .

(16) التركيز على حماية حيازة المزارعين وحقوقهم وصون حقوق الإنتاج والإدارة الخاصة بالمزارعين وتيسير الإنتاج والإدارة لدى المزارعين بوسائل شتى .

(17) تعزيز تصميم السياسات وتطبيقها. وقد ركزت عدة وثائق تسمى "وثائق الرقم 1" الصادرة عن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في الصين على التنمية الريفية الحضرية المتكاملة لتشجيع تحرير العمالة وتدقيقها ورأس المال من الأراضي بموازاة صون سبل عيش المزارعين بعد نقل أراضيهم، وذلك من خلال إقامة شبكة حماية اجتماعية ريفية وتحسين عملية تنظيم نفاذ الرساميل الصناعية التجارية إلى القطاع الزراعي .

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كلٍّ منها

(18) وزارة الزراعة وغيرها من الوزارات والإدارات الحكومية في مجالات رسم السياسات وتخصيص الموارد المالية / الاستثمارات والتدريب وما إلى ذلك؛

(19) شركات القطاع الخاص في مجالات الاستثمارات الخاصة وتحسين فرص نفاذ المزارعين إلى الأسواق؛

(20) التعاونيات في مجالات نفاذ المزارعين إلى الأسواق وتوفير خدمات اجتماعية الطابع؛

(21) السكان المهاجرون في عدد من المجالات مثل تعزيز مهارات العمل خارج المزرعة؛

(22) المزارعون في عدد من المجالات مثل تحسين القدرات في مجال زراعة الأغذية .

التغيرات الرئيسية الملاحظة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنظم الغذائية

(23) ارتفع إنتاج الأغذية سنة بعد سنة إلى أن بلغ 616,239 مليون طنّ في سنة 2016 وهو رقم أعلى بكثير من 304.77 مليون طن الذي سجّل في عام 1978. وخلال الفترة 2004-2015، ازداد إنتاج الأغذية لمدة 12 سنة على التوالي؛

(24) بلغت غلال الأغذية المنفردة 5452.1 كلفغ للهكتار الواحد وهو رقم أعلى بكثير من 2527.3 كلفغ للهكتار الواحد في سنة 1978؛

(25) شهد دخل المزارعين ارتفاعاً سريعاً حيث بلغ الدخل القابل للتصرف للفرد الواحد في الأرياف 12 363 يوان في عام 2016 وهو رقم أعلى بكثير من 133.6 يوان في عام 1978 (من حيث القيمة الإسمية). وتتقلّص الثغرة في الدخل بين المناطق الريفية والحضرية بشكل مستمرّ منذ سنة 2009؛

(26) حتى نهاية 2016، كان قد تمّ نقل أكثر من ثلث الأراضي في الصين

التحديات التي تمت مواجهتها

(27) أذى الدفع الخارجي لسكان الريف، ومعظمهم من الشباب، إلى انخفاض نسبي في نوعية اليد العاملة في الزراعة وكانت له بالتالي تأثيرات كبرى على الإنتاج الزراعي؛

(28) تأثر بعض الشيء إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة بدخول الرساميل الصناعية والتجارية إلى الزراعة وحلول الرساميل محلّ اليد العاملة؛

(29) في ظلّ انفتاح الأسواق، تفاقم تقلّب الأسعار في أسواق الأغذية وكانت له بعض التأثيرات على الإنتاج الزراعي وعلى الاستهلاك في المناطق الريفية والحضرية على حدّ سواء.

سلاسل القيمة في مجال الأسمدة العضوية في بنغلاديش ونيبال - المعهد الدولي للبيئة والتنمية

الجهة المناصرة

المعهد الدولي للبيئة والتنمية

الهيئة الرئيسية المسؤولة

مجموعة العمل الفعلي (Practical Action) والمعهد الدولي للبيئة والتنمية

التاريخ/الإطار الزمني

2016

مصدر التمويل

وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة

المكان

بنغلاديش ونيبال

معلومات أساسية/السياق

غالبًا ما يكون عرض المواد العضوية شحيحًا في المناطق الريفية في جنوب آسيا. إذ بفعل المكننة، حلّت الجرارات محلّ حيوانات الجرّ؛ فتراجعت تربية الحيوانات، كما أنّ مخلفات المحاصيل والحيوانات صارت تُستخدم عمومًا كوقود أو كعلف بدل أن تُعاد إلى التربة. وفي الوقت نفسه، تُؤيد السياسات الزراعية التي تنتهجها الحكومة بشكل كبير استخدام الأسمدة الكيميائية أكثر من الأسمدة العضوية. ونتيجة لجميع هذه التوجهات، لا تُعاد كمية كافية من المواد العضوية إلى الحقول للحفاظ على سلامة التربة بصورة مستدامة.

ومن ناحية أخرى، ازداد إنتاج النفايات العضوية الحضرية بشكل كبير بموازاة التوسع الحضري والتنمية الاقتصادية. وفي الواقع، لا تزال إدارة النفايات الصلبة في المدن تشكّل أحد أهم المجالات المهملة في التنمية الحضرية في كثير من البلدان النامية. وبينما توجد أسواق للنفايات غير العضوية (أغلبها غير رسمية)، لا ينطبق ذلك على النفايات العضوية. ونظرًا إلى توليد كميات كبيرة من النفايات العضوية، ثمة إمكانية واضحة لاستخدام هذه المواد لأغراض إنتاجية، مثل توليد الطاقة أو إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. ويمكن تسميد النفايات العضوية وتحويلها إلى أسمدة لأغراض الإنتاج الزراعي،

ويمكن أن تُساعد على التعويض عن النقص في المواد العضوية في المناطق الريفية. ويُعدّ تحويل النفايات العضوية الحضرية إلى أسمدة إحدى الاستراتيجيات التي يجري استخدامها لمعالجة مشاكل خصوبة التربة في المناطق الريفية في كلٍّ من بنغلاديش ونيبال.

مجالات التركيز/الأهداف

تحسين خصوبة التربة في بنغلاديش ونيبال، من خلال توطيد التعاون وتبني نهج نظامي لتيسير العمل في الأسواق وفي أذهان الجهات المشاركة في سلاسل القيمة في مجالي الأسمدة العضوية والتسميد.

الخصائص الرئيسية للتجربة/ العملية

تتطلب زيادة استخدام الأسمدة العضوية و/أو الوسائل الأخرى لتحسين خصوبة التربة اتخاذ إجراءات منسقة على عدّة مستويات. ويتيح التعاون معالجة المشكلات في المجال الفرعي للأسمدة العضوية والقيام بأنشطة تتخطى نطاق الجهات الفاعلة أو التدخلات الفردية. وعلى وجه الخصوص، تُعدّ حاجة إلى التعاون مع الجهات التالية:

- المزارعون ومجتمعاتهم المحلية من أجل فهم القيود المفروضة عليهم والمساعدة على بناء قدراتهم من أجل إنتاج أسمدتهم العضوية الخاصة؛
- صانعو السياسات بما يضمن إقامة بيئة مواتية للمستثمرين والمصنعين والتجار والمزارعين؛
- والمستثمرون والمصنعون لتطوير جانب العرض في القطاع الفرعي، بما في ذلك التُّجار في مجال الزراعة ومقدمو المعارف والمشورة.

ومع أخذ تلك الحاجة في الاعتبار، أنشئت آليات تعاونية لتعزيز الابتكار والعمل المنسق في كلا البلدين. وكانت هذه الآليات التعاونية تنطوي على عقد سلسلة من المنتديات التي يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون، بموازة التخطيط للإجراءات وتطبيق خطة عمل مشتركة. وعليه، فقد كانت تشكل أكثر من مجرد منتدى للنقاش بل كانت تتطلب التزامًا مستمرًا من جانب الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كلٍّ منها

مجموعة العمل الفعلي (Practical Action) في بنغلاديش – دور تنفيذي

مجموعة العمل الفعلي (Practical Action) في نيبال – دور تنفيذي

مجموعة العمل الفعلي (Practical Action) في المملكة المتحدة – دور استشاري

المعهد الدولي للبيئة والتنمية – دور استشاري وقيادي في مجال المطبوعات

التغييرات الرئيسية الملاحظة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنظم الغذائية

يُطالب المستهلكون في بنغلاديش بالغاء الأمن وينشئ هذا الطلب فرصًا للمنتجين والمسوقين على حدٍّ سواء. ويتمثل أحد التغييرات الرئيسية التي لاحظناها في تزايد وعي المزارعين بالآثار السلبية المترتبة على الاستخدام المفرط للأسمدة

الكيميائية ومبيدات الآفات. وأفاد معظم المزارعين أنهم يستخدمون الأسمدة العضوية والتسميد في الأراضي الزراعية المخصصة لاستهلاكهم الشخصي. ولكن بسبب محدودية الإمدادات من الأسمدة العضوية، لا يستطيعون القيام بذلك في ما يخص المحاصيل التجارية.

وفي الوقت عينه، يدرك صانعو السياسات أكثر فأكثر الحاجة إلى إجراء تغييرات في السياسات الراهنة من أجل إنشاء بيئة تمكينية لسلاسل القيمة الخاصة بالأسمدة العضوية. وتشمل هذه التغييرات الحاجة إلى تحرير سياسة الترخيص وإزالة شرط امتلاك منتجي الأسمدة العضوية مختبرات خاصة لاختبار العينات. وفي الوقت عينه، أصبحت الآليات التعاونية التي تضمّ المزارعين والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ذاتية الاستدامة.

وفي نيبال، تلتزم مديرية إدارة التربة التابعة لوزارة الزراعة بقيادة الآلية التعاونية والعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز سلاسل القيمة في مجال الأسمدة العضوية. كما أبرزت استراتيجية التنمية الزراعية الطويلة الأجل في البلاد الحاجة إلى تحسين خصوبة التربة باستخدام مواد عضوية. وقد يُسهم تحسين استخدام الأسمدة العضوية في عكس مسار انخفاض خصوبة التربة. ويمكنه أن يزيد أيضاً من إنتاجية الزراعة في نيبال، وهي الأدنى في آسيا الجنوبية.

التحديات التي تمت مواجهتها

لا تزال الأعمال المتعلقة بسلاسل القيمة في مجال الأسمدة العضوية في مراحلها الأولى في بنغلاديش ونيبال وقد واجهت عقبات ملموسة. وتواصل البيئة السياساتية ونظام توزيع المدخلات في كلا البلدين دعم الأسمدة الكيميائية على حساب الأسمدة العضوية بشكل كبير. وبالإضافة إلى ذلك، كان من الصعب إقناع المزارعين باستخدام الأسمدة الكيميائية والأسمدة العضوية بكميات متوازنة.

الدروس المستفادة/الرسائل الرئيسية

بغية كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في قيام الزراعة المكثفة في جنوب آسيا باستنزاف المواد العضوية في التربة وزيادة التعرض لخطر الجفاف، لا بدّ من اتباع نهج متكامل يحقق التوازن بين استخدام الأسمدة العضوية والأسمدة الكيميائية ويعزز الممارسات الزراعية الكفيلة بتحسين خصوبة التربة. ويتعيّن إجراء بحوث لوضع استراتيجيات زراعية فعالة من حيث التكلفة وقائمة على السوق، ومكيفة مع مجموعة واسعة من الظروف ومع مختلف أنواع المزارعين. ويكون ضمان عودة كميات كبيرة كافية من المواد العضوية إلى التربة من خلال وضع سياسات تُذكي الوعي بمشاكل خصوبة التربة، وتُشجع سلاسل القيمة الخاصة بالمواد العضوية وتدعمها، وتُيسّر إجراءات الترخيص وتُعدل المعايير غير الواقعية، وتبني قدرات الشركات، وتؤمن كميات كافية من المواد الخام من مصادر متعددة، وتُحفز الطلب.

ويتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة من دراسة الحالة هذه في أنّ سلاسل القيمة الخاصة بالسلع الأساسية مثل الأسمدة العضوية لا تتجلى من تلقاء ذاتها، بل ينبغي تعزيزها على مرّ الزمن وتتطلب اتخاذ إجراءات من طرف أصحاب المصلحة المتعددين. ويشمل هؤلاء القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية والمزارعين. وتضطلع منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بالخبرة والمشهود لها بدور حاسم في تيسير آليات التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة وبناء الزخم اللازم.

برنامج "السوق في محيطك" (El Mercado en Tu Barrio)، الأرجنتين

الهيئة الرئيسية المسؤولة

وكيل الوزارة للأغذية والمشروبات في الوزارة الوطنية للصناعات الزراعية

وكيل الوزارة للتجارة الداخلية في الوزارة الوطنية للإنتاج

التاريخ/الإطار الزمني

مطلع سبتمبر/أيلول 2016 – طوال سنة 2017

مصدر التمويل

أموال خاصة لكل من الوزارتين المذكورتين .

المكان

الأرجنتين: على النطاق الوطني

استهلّ البرنامج على نطاق مقاطعة بوينس آيرس وسيبدأ تطبيقه هذا العام 2017 في سائر المناطق الأخرى في البلاد .

معلومات أساسية/السياق

يسعى البرنامج إلى توفير منتجات عالية الجودة وبأسعار معقولة لسكان الأحياء الأكثر هشاشة على اعتبار أنّ الظروف السائدة في السنوات الأخيرة قد أدت إلى تفاوت كبير في أسعار السوق بالنسبة إلى المنتجات نفسها .

النهج/الأهداف

- تنويع عرض الأغذية بأسعار معقولة للسكان عامة وللفئات الأشدّ هشاشة من الناحية الاجتماعية بنوع خاص.
- تقريب المسافات بين المنتج والمستهلك من خلال اختصار السلسلة التجارية .
- اعتماد المعارض والأسواق المحلية باعتبارها مساحة لتسويق الأغذية المستوفية للشروط الصحية ولشروط النظافة وبأسعار معقولة بموازاة ضمان جودة العرض وتنوّعه وإعطاء معلومات للمستهلك حول القيمة التغذوية والاستهلاك وإصدار توصيات لشراء المنتجات .

الخصائص الرئيسية للتجربة/العملية

توفير أغذية طازجة ومجهّزة من مجموعات الأغذية الرئيسية بما فيها الألبان والفاكهة والخضار واللحوم وأنواع الدقيق بفضل عرض متنوّع وعالي الجودة وبأسعار مقبولة. أما الأماكن المتاحة فتتراوح بين 8 و12 مكاناً تعرض فيها منتجات متنوعة بحيث لا تكون هناك منافسة بين المعارضين المشاركين في برنامج "السوق في محيطك" .

ويمكن عرض المنتجات بأسعار أفضل للمستهلك بفضل تقليص عدد الوسطاء وإتاحة مساحة مجانية للبيع وضمان عملية البيع من خلال الدعاية التي يحظى بها المعرض على مستوى البلاد والبلدية.

ويحظى بالأولوية المنتجون و/أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنتج الأغذية المحلية.

وعلاوة على ذلك، هناك سعي إلى تشجيع التسويق الرسمي لأغذية مستوفية للمعايير الصحية وللمعايير النظافة.

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كلٍّ منها

الحكومة على مستوى المقاطعة والبلدية والعاملون في الأسواق (وقد يكونون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو منتجين زراعيين).

التغيرات الرئيسية الملحوظة التي تؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية

إنّ برنامج "السوق في محيطك"، من خلال إتاحتها أصنافاً متنوعة من السلة الغذائية الأساسية، ومجموعة متنوعة أكثر من الفاكهة والخضار العالية الجودة وبسعر مقبول، يسمح بتحقيق الأمن الغذائي على أكثر من صعيد: سلامة الأغذية، القدرة على الحصول عليها، ومن حيث المتطلبات الغذائية من خلال التثقيف على استهلاك الفاكهة والخضار وتشجيعه.

التحديات التي تمت مواجهتها وطريقة معالجتها

العمل على صون المواد المتاحة للعارضين من خلال البلدية. وفي حالات قليلة فقط المحافظة على الوتيرة أو تحسين الأماكن التي تختارها البلدية لإقامة المعارض فيها.

السعي إلى ألا يكون برنامج "السوق في محيطك" بمثابة منافسة للمتاجر المحلية وهو ما يفسّر إقامة تلك الأسواق مرة في الأسبوع، حسب المقتضى، وإذا تعذر إقامتها أسبوعياً فكل أسبوعين.

إرساء شبكة تواصل جيدة للتعريف بالسوق، ولبعضها سجل ممتاز من المبيعات بمشاركة أكثر من 3 000 مشترٍ في يوم واحد.

الدروس المستفادة/الرسائل الرئيسية

يتسم الدعم والرصد بأهمية حاسمة بالنسبة إلى الأسواق المحيطة خلال إطلاقها وما بعده.

تقييم الظروف السائدة في كل موقع ومعرفة أصحاب المصلحة المحليين لوضع سلم بالأولويات من حيث التنوع والجودة والإنتاج في المنطقة المعنية والاتفاق على أسعار مرجعية للمنتجات تعود بالنفع على كلٍّ من المنتج والمستهلك على حدّ سواء.

تسويق الألبان غير الرسمي، الصومال

الهيئة الرئيسية المسؤولة

رابطة تيرا نووفا، شرق أفريقيا

التاريخ/الإطار الزمني

دراسة استقصائية أجريت خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 20 مارس/ آذار 2016 .

مصدر التمويل

تيرا نووفا، من خلال برنامج التعليم الإنمائي "Hands on the Land" الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

المكان

الصومال: مدينتا "وجالي" و"هرجيسا" وهما مركزان أساسيان للتسويق والإنتاج في صوماليلاند.

معلومات أساسية/السياق

تشهد صناعة الألبان في صوماليلاند مجموعة من المشاكل المتنوعة، مثل: عدم وجود مزارع ألبان تجارية، وانخفاض الإنتاجية بسبب سوء التغذية، وضعف البنى التحتية، والافتقار إلى المرافق المالية، وعدم توفر الحليب الخام للسكان الفقراء وغير المتعلمين. وفي المناطق الحضرية، يُتاح الحليب للمستهلكين في شكلين، إما في شكل حليب طازج/غير مجهز أو حليب معبأ/مجهز. ورغم عدم وجود بيانات موثوق فيها عن نسبة المداخيل التي تنفقها الأسر على الحليب في صوماليلاند، يُستهلك الحليب في المتوسط بمعدل مرتين يوميًا ويوفر حوالي 60 في المائة من السعرات الحرارية لسكان الأرياف وسكان المناطق الحضرية على السواء. وللحليب قيمة عالية في التقاليد الغذائية الصومالية على اعتبار أنه جزء لا يتجزأ من الأغذية الأساسية الرعوية.

وتعدّ هرجيسا المركز الرئيسي لتجارة الحليب في صوماليلاند. ويأتي الجزء الأكبر من الحليب الخام الطازج المستهلك في هرجيسا من المناطق الزراعية الرعوية في البلاد. وفي صوماليلاند، يُنتج الحليب بشكل أساسي في إطار نظام تقليدي قائم على أنواع أصلية يستخدمها الرّحل وشبه الرّحل وقليلة الإنتاج من الجمال والجواميس والماعز.

محور التركيز/الأهداف

يتمثل الهدف العام للدراسة في تحديد دور القطاع غير الرسمي في تسويق الحليب المنتج في المناطق الرعوية/الحضرية. وقد ركّزت الدراسة على استكشاف الفرص المتاحة والتحديات القائمة على امتداد سلاسل القيمة الرئيسية للحليب في المناطق الحضرية (هرجيسا ووجالي). وقد وُضعت لتقدم معلومات تتيح فهم كيفية ترابط الجهات الفاعلة على امتداد سلسلة الحليب من أجل تيسير نقل الحليب من مناطق الإنتاج للرّحل وشبه الرّحل إلى المستهلكين. واستكشفت الدراسة

أيضًا ما إذا كانت الممارسات والتقاليد الاجتماعية تؤدي دورًا في دعم نظام تسويق الحليب، لا سيما خلال فترات الصدمات التي يشهدها الإنتاج مثل المواسم الجافة أو فترات الجفاف .

الخصائص الرئيسية للتجربة/العملية

- يتسم تسويق الحليب في صوماليلاند بنظام كفو وفريد من نوعه يُسهم في تحقيق الأمن الغذائي في بيئة رعوية لإنتاج الحليب .
- طوّرت الجهات الفاعلة على امتداد سلسلة الحليب نظامًا يكفل وصول الأعضاء إلى الحليب في الفترات التي تشهد تقلبات في العرض .
- تتم التجارة على امتداد سلسلة الحليب في صوماليلاند إلى حدّ كبير من خلال ثقافة وقيم وثقة مشتركة .

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كلّ منها

يُعدّ تسويق الحليب في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في هرجيسا إلى حدّ كبير مجالًا حكرًا على المرأة، في حين يهيمن الرجال على مجال نقل الحليب. وتتكون سلسلة الحليب من المنتجين الريفيين الأوليين، وجامعي الحليب الأوليين، وناقليه، وتجار التجزئة الأوليين والثانويين. وللنساء دور رئيسي، سواء في تجارة التجزئة الأولية والثانوية أو في إنتاج الحليب في ما يتعلق بإدارة المجترات الصغيرة (الماعز)، في حين يضطلع الرجال بدور محوري في مجال جمع الحليب ونقله إلى الأسواق.

التغييرات الرئيسية الملاحظة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنظم الغذائية

يُعدّ نظام تسويق الحليب في صوماليلاند نظامًا فعالًا ومستدامًا. وتستند التجارة في هذا البلد على امتداد سلسلة إنتاج الحليب إلى ثقافة وقيم وثقة مشتركة. ويبرز ذلك من خلال نظام فريد من نوعه (يُعرف باسم (" Hagbed " قائم في صوماليلاند، حيث ينظم المنتجون أنفسهم ضمن مجموعات يتراوح عدد أعضائها بين 10 و15 شخصًا، بهدف خفض التكاليف التشغيلية إلى أقصى حدّ ممكن. ويُسهم أعضاء الفريق في تلبية احتياجات المستهلكين اليومية من الحليب. ثمّ يتمّ بيع الحليب إلى المستهلكين نيابة عن أحد منتجي الفريق كلّ مرّة. ويحتفظ المنتج المختار بالأموال. ويساهم المنتج، في اليوم التالي، بالحليب لصالح منتج آخر في الفريق. وتتركّز هذه العملية إلى أن تتاح لجميع أعضاء الفريق الفرصة لبيع الحليب. ويضمن هذا النظام المتبع من قبل السكان الأصليين توفير إمدادات منتظمة نسبيًا من الحليب إلى المستهلكين. كما يكفل لجميع الأطراف فرصة متساوية للوصول إلى الزبائن والحصول على دخل مضمون. ويؤدي أسلوب التسويق "غير الرسمي" هذا دورًا هامًا في تحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي ينبغي دعمه بالسياسات المناسبة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم السياسات والخدمات التي تعترف بهذا النوع من التجارة "الخفية" وتدعمه. وثمة جانب مهم آخر في تجارة الحليب في صوماليلاند، ألا وهو الخدمة التي تقدمها التعاونيات لضمان حصول الأعضاء على الحليب خلال الفترات التي تشهد تقلبات في العرض. فعلى سبيل المثال، إذا لم يتمكن تاجر حليب ما من الحصول على الحليب من المورد المعتاد، بإمكانه الحصول على الحليب من أعضاء التعاونية الآخرين وبيعه إلى زبائنه. لذا، يُعدّ هذا النظام هامًا أيضًا لأنّه يُنشئ روابط اجتماعية واقتصادية متينة بين الأعضاء ويسهم في استدامة الإمدادات على طول سلسلة إنتاج الحليب.

ومن المهم أيضا أن نلاحظ عدم وجود شركات كبرى متعددة الجنسيات عاملة في البلاد. إذ تُعرف هذه الشركات بنهجها الاحتكاري الذي يتعارض مع نظم التسويق للسكان الأصليين. وسيتم تجاهل السمات الفريدة لنظام التسويق في صوماليلاند إذا عملت الشركات المتعددة الجنسيات في البلاد، ويمكننا أن نقول بحقّ إنّ وجودها قد يُسهم في انعدام الأمن الغذائي وفي تهميش المرأة التي تمثل حجر الأساس في سلسلة إمدادات الحليب. وهناك زيادة سريعة مطردة في عدد سكان المناطق الحضرية في البلاد، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى النزوح من الأرياف إلى المدن. وتفيد التقارير بأن الطلب المتزايد وغير المستوفى على الحليب الطازج / الخام، ولا سيما في المراكز الحضرية السريعة النمو يُسبب زيادة في الطلب على الحليب المعبأ/المجهز، وخاصة بين الطبقات المتوسطة. ومع أنّ النمط المتغير في استهلاك الحليب في المناطق الحضرية لم يؤثر حتى الآن على استهلاك الحليب الخام بشكل ملموس، من المرجح أن تؤثر ديناميكيات سكان الريف والحضر في أنماط استهلاك الحليب على المدى الطويل. وهذا جانب لا يمكن تجاهله عند صياغة السياسات التنظيمية الخاصة بتجارة الحليب في البلاد.

التحديات التي تمت مواجهتها

تشمل التحديات النظافة المحدودة للحليب وتخلّف البنية الأساسية للنقل، وعدم كفاية التسهيلات الائتمانية، ونقص مرافق التبريد على امتداد سلسلة الحليب، وضعف البنية الأساسية للسوق، وضعف السياسات في مجال تنظيم تجارة الحليب الحديثة النشأة.

الدروس المستفادة/الرسائل الرئيسية

على الرغم من عدم وجود حركة ضغط قوية على استهلاك المنتجات المنتجة محلياً، فإنّ المجتمع المحلي الذي يستخدم منبر الحركة التعاونية المتنامية قادر على توعية السكان بفوائد استهلاك الحليب الخام، ولا سيما المنافع الاقتصادية المترتبة على ذلك والتي تبلغ الأسر المعيشية. ولتسويق الحليب في صوماليلاند دور هام في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الطعام المغذي والمتوازن. لذا، من شأن الاستثمار في إنتاج الحليب وتجارته أن يحسّن توافر الأغذية والاستدامة الاجتماعية والبيئية وأن يحافظ على سبل معيشة غالبية السكان على اعتبار أنّ الثروة الحيوانية هي مصدر الرزق الرئيسي في البلاد.

إقامة روابط بين المزارعين المسنين المعرضين للخطر والشباب في المدن من خلال إقامة زراعة مجتمعية في المناطق شبه الحضرية، بيشكيك (قيرغيزستان)

الهيئة الرئيسية المسؤولة

الصندوق العام "أريش"

التاريخ/الجدول الزمني

منذ عام 2015 وحتى اليوم

مصدر التمويل

منظمة المعونة التابعة للكنيسة الدانماركية (آسيا الوسطى) (في الوقت الحالي)؛ التمويل من المجتمع المحلي

المكان

بيشكيك (قيرغيزستان)

معلومات أساسية/السياق

قيرغيزستان بلد جبلي صغير يقع في وسط آسيا الوسطى، لا يزال يعاني من اضطرابات ديمغرافية واقتصادية وبيئية عقب اختيار الاتحاد السوفياتي. ولا يزال المزيد من السكان يرحلون من المناطق الريفية إلى المستوطنات غير الرسمية المزدهرة المحيطة بالعاصمة بيشكيك. ورغم ذلك، أصبحت المستوطنات غير الرسمية المحيطة بالعاصمة بيشكيك على نحو متزايد محطة على طريق الشباب الذين هم في سن العمل خلال هجرتهم للبحث عن العمل في كازاخستان وروسيا، تاركين خلفهم المسنين والشبان. ويعاني المسنون الذين يعيشون في المستوطنات غير الرسمية المحيطة بالعاصمة بيشكيك - الذين يعتمدون على التحويلات المالية والمعاشات التقاعدية الصغيرة وغير المؤثقة - من مشاق اقتصادية واجتماعية كبيرة تتفاقم بفعل حرمانهم من خدمات اجتماعية ذات مغزى.

وتحتل مسألة الحصول على الغذاء الصحي وبأسعار معقولة مركزاً متقدماً على قائمة التحديات التي يواجهها المسنون الذين يعيشون في المستوطنات غير الرسمية. وفي ظل هذه الوضعية، عرضت منظمة "أريش"، وهي منظمة على مستوى المجتمع المحلي تتوفر على سجل تاريخي طويل في مجال التعبئة الاجتماعية والدعوة داخل المستوطنات غير الرسمية، تقديم المساعدة لفئات المسنين المهملين في هذا البلد. وتعتمد منظمة أريش نهجاً مبتكراً يشمل كل المجتمع ويضم الشباب والشيوخ للمشاركة في الحدائق المجتمعية من خلال أنشطة الزراعة في المناطق شبه الحضرية وتربية الحيوانات. ولم يسع هذا النهج إلى إقامة صلات بين الأجيال المختلفة من خلال العمل المفيد فقط، بل أتاح أيضاً مصدراً للأغذية المتوفرة والمنتجة محلياً من أجل استهلاكها وبيعها في البازارات على حد سواء. وإضافة إلى ذلك، قامت أريش، من خلال تشجيعها لتبادل المعارف بين الشيوخ في الأرياف ونظرائهم من الشباب في المناطق الحضرية، بالحفاظ على المعارف التقليدية التي كانت لولا ذلك ستضيع إلى الأبد. وتبني هذه العمليات على نشاط الدعوة الذي قامت به منظمة أريش خلال مدة طويلة مع الهياكل السياسية والحكومية بغية الاعتراف بحقوق حيازة الأراضي لفائدة الفئات التي تسكن في المستوطنات غير الرسمية.

وقامت منظمة المعونة التابعة للكنيسة الدانماركية، بناءً على نجاح عملها الأولي في مجال الزراعة المجتمعية بتقديم تمويل إضافي لمنظمة أريش لتوسيع نطاق بناء قدرتها على الصمود في جميع أنحاء المستوطنات غير الرسمية.

التركيز/الأهداف

- الحد من انعدام الأمن الغذائي وإيجاد سبل للعيش عن طريق الزراعة المجتمعية.
- تعزيز التفاهم والتضامن بين الأجيال من خلال اعتماد الممارسات الزراعية المجتمعية، التي بدورها تقوي قدرة المجتمع المحلي على الصمود.

الخصائص الرئيسية للتجربة العملية

- البناء المقصود للمجتمعات المحلية؛ والاعتراف بقيمة المعارف والتجارب والممارسات المتوفرة لدى السكان الذين يعانون من الإهمال والتهميش؛ وتعزيز التعلم.

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كل منها

الصندوق العام "أريش": تنظيم المجتمع المحلي وجمع التمويل وتوفير الخبرة الفنية.

التغيرات الرئيسية الملاحظة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنظم الغذائية

تغيرات على المدى القريب: يتوفر المسنون الذين كان يعيشون سابقا في المناطق الريفية ويسكنون الآن في المستوطنات غير الرسمية على المواد الغذائية الطازجة والموسمية التي تكمل وتحسن نظامهم الغذائي (الذي كان يقتصر في الماضي على المشتريات التي يسمح بها معاشهم التقاعدي الصغير). ومن شأن إشراك شباب المناطق الحضرية المنحدرين من المستوطنات غير الرسمية في الممارسات الزراعية المجتمعية أن يسمح بانتقال الممارسات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة التقليديين من جيل إلى جيل.

تغيرات على المدى البعيد: تساعد عمليات الحصاد المتكررة مقترنة بالاحتفالات الموسمية على ضمان توعية أكبر بأهمية الأمن الغذائي المجتمعي والممارسات الزراعية والثقافية. وإن التأكيد من جديد على أهمية المعارف "التقليدية" في بيئة معاصرة تتسم بالتغير السريع وانعدام الأمن البيئي والاقتصادي والسياسي والغذائي يساعد على بناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود على نطاق أوسع.

التحديات التي تمت مواجهتها

- لا يزال التمويل الخاص بالتدخلات في مجال الأمن الغذائي على مستوى المجتمع المحلي والبرمجة الطويلة الأمد ضئيلا. وبينما تستطيع المجتمعات المحلية أحيانا جمع التمويل من خلال مجموعات الادخار الموجودة في مجتمعها المحلي، لا تزال هناك حواجز هيكلية كبيرة (حيازة الأراضي؛ وتعبئة المجتمع المحلي في المناطق الاجتماعية المعزولة؛ والمواد الغذائية الرخيصة والمدعومة ذات المحتوى الغذائي الفقير؛ والمنافسة في إطار سوق العمل على العمل الزراعي المجتمعي غير المدفوع الأجر، وغير ذلك). تحول دون غرس فكرة الأمن الغذائي على نطاق المجتمع المحلي الأوسع.
- يميل التمويل الصادر عن الجهات المانحة الدولية وأولويات الحكومات الوطنية إلى التركيز على الممارسات الزراعية الصناعية الكبيرة الحجم. ورغم ذلك، قد تكون الزراعة الصناعية الكلية فعالة في توفير المتطلبات الأساسية من الكربوهيدرات، لكنها لا تفي باحتياجات النظم الغذائية المتنوعة والصحية القائمة على الأغذية الطازجة والمتوفرة محليا. ونتيجة لذلك، تكون الممارسات المجتمعية التي تسهم في زيادة الأمن الغذائي محل تجاهل وإهمال في إطار ممارسات صنع القرارات المتعلقة بالسياسات.

الدرس/الرسائل الرئيسية

لا يعتبر الأمن الغذائي/السيادة مفهوماً جديداً أو مفهوماً مفروضاً من الخارج: مارست المجتمعات المحلية المكتفية ذاتياً تقنيات لضمان الأمن الغذائي المجتمعي خلال سنوات لا تعد ولا تحصى. ورغم ذلك، في مواجهة الاضطرابات السياسية والاقتصادية الهيكلية الواسعة النطاق، تصبح الممارسات التقليدية – التي تضمن الأمن الغذائي – عرضة لخطر الضياع عندما تطرح في 'سوق الأفكار' حيث يسود منطق التحديث والتكنولوجيا ذات رأس المال المكثف. ويمكن تعزيز سلامة المجتمع المحلي والأمن الغذائي عن طريق دعم تكييف المعارف والممارسات التقليدية للحياة المعاصرة وإقامة روابط بين مختلف الأجيال في المناطق الحضرية والريفية، ويمكن تشجيع قدرة المجتمع المحلي على الصمود على نحو أكبر.

تجمع مارتيساننا للسلطات المحلية - مدينة ميلانو وضواحيها (إيطاليا)

الجهة المناصرة

EStà – Economia e Sostenibilità

للاقتصاد والاستدامة

الهيئة الرئيسية المسؤولة

تجمع مارتيساننا للسلطات المحلية في مدينة ميلانو وضواحيها

- 12 بلدية في ضواحي مدينة ميلانو على امتداد قناة مياه اصطناعية عريقة تُدعى مارتيساننا وتجمع المياه من نهر طبيعي يتدفق إلى وسط مدينة ميلانو. وتشمل أيضاً الشراكة مع بنك الأراضي منظمات المجتمع المدني والمزارعين والتعاونيات الاجتماعية والجامعات، بالإضافة إلى مراكز بحوث مستقلة تتولى توفير الدعم لرسم السياسات.
- مؤسسة كاريلو: وهي مؤسسة خيرية خاصة تقدم منحاً، ذات أصول مصرفية، وتؤدي دوراً رئيسياً في دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والبيئية والبحثية في منطقة لومبارديا (شمال إيطاليا) في سبيل التنمية المستدامة.

التاريخ/الإطار الزمني

2016-2017

مصدر التمويل

مؤسسة كاريلو والسلطات المحلية

المكان

إيطاليا، في محيط ميلانو

معلومات أساسية/السياق

مارتيسانانا هي منطقة شبه حضرية كانت تتميز بوجود شركات كبرى للمعلوماتية والاتصالات اللاسلكية ومؤسسات متعددة الجنسيات اضطرت إلى إقفال أبوابها في أعقاب الأزمة الاقتصادية، مما أدى إلى انكماش كبير للاقتصاد المحلي. وغداة هذه الأزمة، عمدت بعض السلطات المحلية إلى ابتكار آلية للتوصل إلى رؤية مشتركة للمستقبل وللقيام بأنشطة جديدة لتحديد مهارات مؤسسية جديدة.

محور التركيز/الأهداف

إنشاء هيئة إشراف جديدة على التخطيط للأراضي وإدارتها كوسيلة للجمع بين الإشراف البيئي وخلق فرص للعمل في الريف في ظل الظروف الاجتماعية الهشة.

الخصائص الرئيسية للتجربة / العملية

تعلم كيفية التعامل مع قضايا حيازة الأراضي في سياق شبه حضري مشتت من منظور الإيكولوجيا الزراعية وملكية الأراضي.

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كل منها

- السلطات المحلية باعتبارها مؤسسات مسؤولة عن اتخاذ القرارات بشأن تخطيط استخدام الأراضي وكمالكة لمساحات عدّة من الأراضي الزراعية.
- تعاونيات المزارعين باعتبارها من المنتجين / الجهات الفاعلة المهتمة بالفرص الجديدة والمبتكرة لتعزيز قدراتها الفردية.
- المنظمات الشعبية على مستوى المجتمع المدني باعتبارها من المستهلكين/الجهات الفاعلة المعنية بالنظم الغذائية المحلية.
- الشباب الطامحون إلى أن يصبحوا مزارعين ولكن من دون أن يكونوا من مالكي الأراضي والمهتمون بإطلاق أفكارهم الخاصة بالمبادرة الحرّة وتنفيذها.
- الأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث المستقلّة لتحليل السياسات الخاصة بالأراضي وتفسيرها كجزء من النظام الغذائي.

التغييرات الرئيسية الملاحظة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنظم الغذائية

- تتيح السلطات المحلية في الوقت الراهن الأراضي العامة لدعم عملية خلق وظائف جديدة متصلة بالنظام الغذائي المحلي.
- استحداث مدرسة محلية مبتكرة لأخصائيي الزراعة الذين يتمتعون بمهارات على صعيد المبادرة الحرّة والقادرين على إدارة الأراضي واستخدام التربة بواسطة نهج زراعي إيكولوجي.

التحديات التي تمت مواجهتها

حيازة الأراضي والتوسع الحضري والتحول الحضري من منظار الزراعة الإيكولوجية وفي مواجهة الخطر العارم لفقدان التنوع البيولوجي .

الدروس المستفادة / الرسائل الرئيسية

- أنشطة تيسير إقامة شبكات اتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة المعنية بالنظام الغذائي المحلي .
- دور الأطراف الفاعلة المالية في رسم السياسات الجديدة لحيازة الأراضي في إطار ما يشبه "المصرف" .
- إقامة علاقات بين تخطيط الأراضي والسياسات الريفية لحيازة الأراضي .

جيم- النظم الغذائية المستدامة من أجل أنماط غذائية صحية

42- يجمع النظام الغذائي بين جميع العناصر (البيئة والأفراد والمدخلات والعمليات والبنى التحتية والمؤسسات، وما إلى ذلك) والأنشطة المتصلة بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وإعدادها واستهلاكها، ونواتج هذه الأنشطة - بما في ذلك النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويكون النظام الغذائي مستدامًا حين يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع، على نحو لا يُعرض للخطر الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكفيلة بإنشاء حالة من الأمن الغذائي وضمان التغذية للأجيال المقبلة.²⁸

43- لذا فإنّ النظم الغذائية هي بمثابة شبكات معقدة وغير خطية ومتعددة الأبعاد وغير متجانسة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والبيئية التي تتطور عبر الزمان والمكان. فهي تتميز وتتأثر بشبكات من التفاعلات المعقدة -المتداخلة عبر الحدود داخل البلدان وفي ما بينها -وحلقات التغذية المرتدة، ومجموعة واسعة من السياسات العامة، فضلاً عن علاقات القوى المتعددة النطاق والاقتصاد السياسي. ولهذه السمات آثار عميقة على الطريقة التي ينبغي أن تُوضع فيها السياسات العامة، وطريقة جمع المعارف ونقلها للاسترشاد بها في السياسات العامة واتخاذ إجراءات في هذا المجال.²⁹

44- ولدنميكيات التوسع الحضري وزيادة الدخل وتنوع مصادر الدخل آثار عميقة على النظام الغذائي واستدامته من خلال التأثير في النظم الغذائية لجميع الناس بغضّ النظر عن مكان إقامتهم. ويُهيم الاستهلاك الغذائي الحضري ليس فقط من حيث قيمته النقدية بل أيضاً في كيفية تشكيله للنظام الغذائي ولسلسلة الإمداد على الصعيدين العالمي والمحلي.

45- وتُشير الأدلة إلى أنّ تطوير سلاسل الإمداد المحلية يمكن أن يوفر فرصاً للعمل، لا سيما في المدن الثانوية أو البلدات الريفية التي تربط المنتجين الرئيسيين بالصناعات الزراعية وبالمستهلكين في المناطق الحضرية³⁰. ويتطلب ذلك أن

²⁸ تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى (2014) "الفاقد والمهدد من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة"، متاح على الرابط التالي:

<http://www.fao.org/3/a-i3901e.pdf>

²⁹ Cistulli وآخرون، (سيصدر قريباً (2017)، تحليل الشبكة الاجتماعية الإقليمية لتقييم نظم الأمن الغذائي والتغذية: مقارنة منهجية، منظمة

الأغذية والزراعة

³⁰ التقرير المقبل عن حالة الأغذية والزراعة، 2017 (سيصدر قريباً).

يقوم المستهلكون (في المناطق الريفية والحضرية على حدّ سواء)، القادرون على اتخاذ خيارات مستنيرة، بالمطالبة بأغذية صحية وبأسعار معقولة مثل الفاكهة والخضار الموسمية والعضوية، والأغذية المصنعة محليًا (ما يوفر سوقًا لمنتجات الأغذية المحلية) من جهة، وبيئة غذائية تُقدّم مجموعة صحية ومتنوعة من المنتجات في المناطق الريفية والحضرية على السواء، من جهة أخرى.

46- وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للسياسات العامة التي تحمي النظم الغذائية المحلية وتعززها وتعيد توجيهها من أجل الترويج لمنتجات غذائية صحية وعالية الجودة للجميع. وهناك حاجة إلى اتباع نهج محددة قائمة على خصائص النظام الإقليمي والغذائي لضمان الحصول على الأغذية بأسعار معقولة وبطريقة مريحة، وتوليد الدخل وفرص العمل لصالح صغار منتجي الأغذية ومورديها - لا سيما الشباب والنساء منهم - والاستفادة المستدامة من التنوع البيولوجي المحلي. ويتطلب ذلك مزيدًا من قنوات التوزيع. ولقطاعات التجزئة والمطاعم، لا سيما القطاعات غير الرسمية منها، دور رئيسي في تيسير الوصول إلى أنماط غذائية صحية ومستدامة. وتُشكل أغذية الشوارع والأسواق منافذ جيدة للترويج للأغذية السليمة والصحية ولتسهيل إنشاء سلاسل الأغذية القصيرة والشراكات بين المستهلكين والمنتجين.

47- وتُمثّل خدمات المطاعم العامة والخدمات الاجتماعية منافذ مميزة لتشجيع المستهلكين على تغيير سلوكهم واتباع أنماط غذائية مستدامة وصحية، ومساعدة الأسر والمجموعات السكانية الضعيفة، وتوفير أسواق لمنتجات الأغذية المحليين وللزراعة الأسرية. ولذلك تتمتع البلديات والحكومات المحلية بوضع فريد يُتيح وضع سياسات عامة تُعزز التغذية في سياق الهجرة الريفية والحضرية والديناميكيات الأخرى.

48- وتعطي التجارب الواردة أدناه لمحة عن بعض المبادرات المبتكرة والداعمة للأنماط الغذائية الصحية والمستدامة، مثل: المشتريات العامة للمنتجات العضوية في المطاعم المدرسية في مدينة ساو باولو؛ والترويج للأغذية الأصلية في إطار تمكين الشعوب الأصلية، بوصفه خيارًا صحيًا ومستدامًا في بيرو؛ وحملة رامية إلى تعزيز السياسة الغذائية العامة من خلال زيادة الاستثمارات في محاصيل الأنديز، والشراء المباشر من المزارعين والإنتاج الزراعي الإيكولوجي / الإنتاج العضوي في إكوادور؛ والعمل الجماعي الشعبي في مونتسيرتولي (مقاطعة فلورنسا، إيطاليا) لإرساء تعاون فعّال بين المستهلكين والمنتجين وإحياء النظم الغذائية التقليدية القائمة على التنوع البيولوجي المحلي؛ ومبادرة للرعاية الصحية ولرعاية الأطفال في ولاية مينيسوتا (الولايات المتحدة الأمريكية) تجمع بين البعدين الاجتماعي والإنتاجي.

الرسائل الرئيسية المنبثقة عن دراسات الحالة

يُمكن تعزيز النظم الغذائية المستدامة والأنماط الغذائية الصحية من خلال الأنشطة التالية:

- الحملات الإعلامية التي تُروِّج للأغذية الطازجة وللأغذية الزراعية الإيكولوجية من خلال الربط بين المستهلكين في المناطق الحضرية وأصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية؛
- سلاسل الإمداد الغذائي القصيرة والنهج التشاركية التي تُقيم تعاونًا فعالاً بين المستهلكين والمنتجين وتُنشِط النظم الغذائية التقليدية القائمة على التنوع البيولوجي المحلي؛
- تعزيز التثقيف التغذوي وضمان الحصول على الأغذية المحلية المقبولة ثقافيًا في مراكز رعاية الأطفال؛
- المشتريات العامة التي تستخدم الأغذية العضوية في المطاعم المدرسية؛
- تعزيز الأغذية/ الأنماط الغذائية الأصلية من أجل تحسين الصحة التي توفر السياق التمكيني المؤاتي لإنتاج أغذية أصلية تُسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود؛
- التدخلات التي تجمع بين القطاع الاجتماعي (الرعاية الصحية ورعاية الأطفال) وقطاع الإنتاج.

عناصر إضافية اقترحها فريق العمل الفني للنظر فيها من الناحية السياسية

زيادة الاهتمام بالحاجة إلى ما يلي:

- تعزيز دور المدن الصغيرة والمدن الريفية بوصفها قنوات تُروِّج للأغذية الصحية والمغذية؛
- إذكاء الوعي وتنمية قدرات الحكومات المحلية في مجال الزراعة المراعية للتغذية، وذلك بإشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على المستويات المحلية وشبه الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- الاعتراف بأهمية دور المجتمع المدني في حماية وتعزيز استدامة الأنماط الغذائية المحلية والنظم الغذائية، والمشاركة في عمليات وضع السياسات العامة؛
- مواءمة الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة للنظم الغذائية المستدامة، والأنماط الغذائية الصحية؛
- تشجيع استحداث وإدارة الممارسات القائمة على الأدلة في ما يتعلق بالنظم الغذائية والأنماط الغذائية المستدامة، بما في ذلك الشبكات المحلية؛
- استرجاع معارف وممارسات الشعوب الأصلية في إطار الإسهام في صون وتعزيز النظم الغذائية/ والأنماط الغذائية المحلية المستدامة وتعزيز الأغذية المحلية / الأصلية والثقافة الغذائية.

التغذية العضوية في المدارس، ساو باولو (البرازيل)

الهيئة الرئيسية المسؤولة

الهيئة التنسيقية التابعة لأمانة التعليم في ولاية ساو باولو (البرازيل) المعنية بالتغذية المدرسية

التاريخ/الإطار الزمني

يحدد لاحقاً

مصدر التمويل

البرنامج الوطني للتغذية المدرسية في البرازيل

المكان

مدينة ساو باولو (البرازيل)

معلومات أساسية/السياق

ينص القانون البلدي رقم 16 2015/140 على إدماج الأغذية العضوية في التغذية المدرسية في ساو باولو. ويهدف هذا التدبير إلى ضمان حق الإنسان في الحصول على تغذية مدرسية صحية، والإسهام في تغيير النظم الإنتاجية في المناطق الريفية، باستخدام برنامج الشراء المؤسسي كأداة حافزة. وبالمثل، تحدد الخطة الرئيسية الاستراتيجية الجديدة لمدينة ساو باولو تركيبة الأراضي التي تتيح الفرصة لزيادة الإنتاج الغذائي في المدينة. وإضافة إلى ذلك، صدقت مدينة ساو باولو على ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن؛ ومن بين الإجراءات الموصى بها التي جرى التأكيد عليها بصفة خاصة هناك إعادة توجيه برامج التغذية المدرسية وبرامج الشراء المؤسسي الأخرى، من أجل إتاحة أغذية صحية ومحلية وموسمية ومنتجة على نحو مستدام (ميلانو، 2015) [i]

محور التركيز/الأهداف

ضمان الامتثال لهذا القانون، مع إعطاء الأفضلية للمزارعين الأسريين وخلق الظروف المواتية التي تمكن النظام المدرسي البلدي بأكمله من استهلاك أغذية صحية ومحلية وموسمية ومنتجة على نحو مستدام، بحلول عام 2026.

الخصائص الرئيسية للتجربة/العملية

تقوم هذه السياسة على الحوار المؤسسي مع المجتمع المدني وعلى المستويين التنفيذي والتشريعي، بحيث تجعلها تجربة مبتكرة من حيث المشاركة الاجتماعية.

ومن أجل ضمان التنفيذ الفعال للقانون، أنشئت لجنة للرصد تتولى مراقبة إدارة السياسات وتكفل المشاركة الاجتماعية في هذه المرحلة من العملية.

وفي الوقت الحالي، يتم استهلاك حوالي 90 مادة من المواد الغذائية في مدينة ساو باولو. ويشمل ذلك 12 منتجاً من المنتجات التي تتيحها الزراعة الأسرية، مثل الأرز العضوي. وفي عام 2017، يتوقع أن تخصص مدينة ساو باولو 3 في المائة من ميزانيتها (3 ملايين دولار أمريكي تقريباً) لشراء المنتجات الغذائية العضوية.

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كلٍّ منها

يشارك الشقّ التنفيذي (الإدارات البلدية للتعليم والصحة والبيئة والعمل)، والشقّ التشريعي (مجلس المدينة من خلال تمثيل متعدد الجهات) والمجتمع المدني الذي يمثله مندوبو المجالس البلدية الرئيسية المعنية بهذا الموضوع.

التغييرات الرئيسية التي تؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية

يضمن إضفاء الطابع الديمقراطي على التغذية العضوية في المدارس تحسين النوعية التغذوية للنظم الغذائية ويشجع الصحة الجيدة للمزارعين. ومن جهة أخرى، تقدم الزراعة العضوية عددًا من الخدمات البيئية، مثل الحفاظ على مصادر المياه وإنشاء مناطق محمية. وثمة إسهام مهم آخر يتمثل في تقليل الآثار الخارجية الضارة التي لا تؤثر على تكاليف المنتجات الغذائية التقليدية. وأخيراً، تسهم الزراعة العضوية في تخفيف أثر تغير المناخ، حيث تمكن من استخدام الموارد الطبيعية على نحو رشيد ومستدام.

التحديات التي تمت مواجهتها وطريقة معالجتها

بعد التصدي للتحديات الرئيسية التي ينطوي عليها القانون البلدي رقم 16/140/2015 - وهو إنجاز تشاركي بارز - يجري التصدي في الوقت الحالي لصعوبات في ميادين مختلفة. وأحد الأمثلة على ذلك تكييف وثائق المناقصة بالنسبة إلى الزراعة الأسرية والعضوية، مما يتطلب تعديل الإجراءات. وقد تمّ تدريجيًا، بفضل المشاركة الواسعة للمجتمع المدني، تحقيق تغييرات مهمة: حيث بدأت المناقشات التقنية الضرورية؛ وجرت مناقشة سياسات التسعير التي تعكس واقع الزراعة الأسرية؛ وجرى التنسيق مع شبكة تشمل هيئات عامة أخرى لديها سياسات مماثلة من أجل تبادلات مفيدة.

وفي ما يخص التغييرات المتعلقة بعملية إنتاج الأغذية في الميدان، يعمل الشراء التفضيلي لمنتجات الزراعة الأسرية الزراعية الإيكولوجية كحافز رئيسي لعملية الانتقال الزراعي الإيكولوجي. وفي إطار سياقنا الإنتاجي، المتميز بطابعه التقليدي إلى حد بعيد، يشكّل اعتماد أي نهج مختلف تحدياً بحدّ ذاته. وقامت هيئة التنسيق في مدينة ساو باولو، سعيًا منها إلى توجيه هذه العملية، بتوقيع بروتوكول بشأن أفضل الممارسات، التي وضعتها الهيئة المسؤولة عن حماية البيئة، والتي تنطبق على جميع مزارعي المدينة. وعلاوة على ذلك، بغية تحقيق الاستخدام الأمثل للإنتاج المحلي، سيتم وضع آليات لتعزيز تصميم الإنتاج وتلبية زيادة الطلب على المشتريات على نطاق واسع وذلك بالتعاون مع المساعدة التقنية والوكالات المحلية التي تتناول الإرشاد الريفي.

ويتعلق تحد آخر بتنوع سكان المدينة. ويتطلب الوجود الكثيف للمهاجرين واللاجئين والسكان الأصليين وضع برنامج للتغذية المدرسية يراعي تنوع العادات الغذائية. وإلى جانب التوصيات الواردة في الدليل الغذائي الخاص بالسكان البرازيليين، لا تزال الحدائق التربوية أحد الحلول المتوخاة في مجال التربية الغذائية والتغذوية. وتُعتبر، من هذا المنظور، الملكية المشتركة لسلسلة الإنتاج ممكنة وقادرة على تعزيز الاحترام الأكبر للأغذية وللعادات الغذائية السليمة.

الدروس المستفادة/الرسائل الرئيسية

ينبغي أن تكون صياغة سياسات الأمن الغذائي والتغذوي عملية تشاركية. ويمكن إتاحة الأغذية العضوية للعديد من السكان إذا كانت مدرجة في برامج الشراء العامة. وينبغي أن تعزز المدن إنتاج الأغذية العضوية في المناطق الريفية والحضرية، ويمكن أن تكون الحدائق المجتمعية بمثابة حافزاً مناسباً لذلك. وتعتبر التربية الغذائية والتغذوية جزءاً أساسياً من هذه العملية، ويرتبط تعزيزها بنجاح أي عملية من هذا النوع.

وأخيراً، نود أن نؤكد أن القانون البلدي رقم 16/140/2015 قانون رائد في مجال تنظيم التغذية المدرسية في البرازيل، لأنه ينص على أن 100 في المائة من الوجبات المدرسية في ساو باولو ستنتج بالطريقة العضوية. كما يُعتبر هذا القانون مبتكراً لأنه يسند هذا التحدي لجهات خارجية بغية تعزيز النقاش بين القطاعات، مما سيشجع انفتاح الشقّ التنفيذي وسيسهّل التقارب بين الأطراف المتباعدة حتى الآن.

مشروع التغذية القائمة على منتجات السكان الأصليين، بيرو - مركز ثقافات السكان الأصليين في بيرو (CHIRAPAQ)

الهيئة الرئيسية المسؤولة

مركز ثقافات السكان الأصليين في بيرو (CHIRAPAQ)

التاريخ/الإطار الزمني

العملية تغطي الفترة الممتدة من عام 1999 إلى عام 2017 وتضم مراحل متعددة.

مصدر التمويل

مؤسسة خبز للعالم (Bread for the World)

المكان

بيرو، إدارة أياكوتشو، الضاحية السكنية لمدينة هومانغا ومجتمعات حوض نهر بوماتامبو، لا سيما مقاطعة فيلكاشوامان.

معلومات أساسية/السياق

أطلق مشروع التغذية القائمة على منتجات السكان الأصليين في عام 1986 في مدينة هومانغا، أياكوتشو، إبان النزاع الداخلي المسلح الذي شهدته بيرو بين العامين 1980 و2000.

وكانت مجتمعات السكان الأصليين تنزح حينها باتجاه ضواحي مدينتي هومانغا الواقعة في سلسلة جبال الأنديز وليما، عاصمة بيرو الواقعة في المنطقة الساحلية. وإلى جانب التشريد، طال الفقر والتمييز ونقص التغذية الأطفال والمسنين في المقام الأول مما ألقى على عاتق النساء من السكان الأصليين مسؤولية ضمان استدامة الأسر.

وفي هذا السياق، أطلقت مؤسسة CHIRAPAQ مشروع التغذية القائمة على منتجات السكان الأصليين التي تتسم بجودة تغذوية مثبتة رغم احتقارها اجتماعيًا باعتبارها "طعامًا للهنود". وأقرت هيئات مختلفة بالنتائج المباشرة التي تم تحقيقها، كما أُجريت دراسات في ضوء الانتعاش المستمر الذي شهدته الحالة النفسية والجسدية للأطفال والبالغين - المسنين من السكان الأصليين. وتم تطبيق هذه المبادرة في برامج متنوعة متعلقة بالتربية التغذوية من أجل تسخير الإنتاج المحلي الأصلي.

وبدأت في عام 1999 مرحلة ثانية قائمة على الإنتاج الزراعي انطلاقًا من معارف السكان الأصليين المتعلقة بالتكنولوجيات الزراعية والتنوع البيولوجي والسماذ العضوي وإعادة تأهيل الحياة النباتية والحيوانية المحلية. وهذه هي المرحلة الثانية الجارية من منظور تحقيق السيادة الغذائية في ظل تغير المناخ عبر زراعة النباتات المقاومة للظروف المناخية البالغة الشدة.

النهج/الأهداف

يتمثل محط التركيز في الحق في الغذاء والتمتع بهوية خاصة، مع الإقرار بالحقوق في الأراضي وإبراز مساهمة النساء من السكان الأصليين على الصعد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لتمكينها من الناحية الاقتصادية والتأثير على المستويات المختلفة التي تُتخذ فيها القرارات.

وفي ما يلي بعض الأهداف الرامية إلى تحقيق السيادة الغذائية عبر المشروع المذكور:

- (29) استعادة تنوع البذور وأصنافها.
- (30) استعادة معارف السكان الأصليين وتسجيلها واستخدامها بالنسبة إلى التكنولوجيات الزراعية للإنتاج العضوي.
- (31) تعزيز الإنتاج الزراعي الأسري والمجتمعي.
- (32) تحسين استخدام الأراضي وفق تكنولوجيات السكان الأصليين الموروثة.
- (33) استعادة الحياة النباتية والحيوانية الأصلية.
- (34) إبراز مساهمة النساء من السكان الأصليين في المعارف الزراعية وتعزيزها وتقديرها، ووضع أنشطة إنتاجية تكميلية وما إلى ذلك.

الخصائص الرئيسية للتجربة/العملية

- (35) الانطلاق من المعارف والخبرات التي تتمتع بها المجتمعات، علمًا أن هذه المعارف متجزئة في كثير من الأحيان، بحيث سيتعين استردادها من مختلف المواقع وبلورتها كمعارف مشتركة.
- (36) إقامة علاقة أفقية غير قائمة على "التعليم" بل على المضي قدمًا معًا.
- (37) التأكيد على مبدأ "التكامل"، أي التبادل بين مختلف المناطق لكي توفر بعض المناطق ما تحتاج إليه مناطق أخرى والعكس بالعكس.

- (38) تحقيق الاستقلالية وليس الاكتفاء الذاتي، أي إمكانية تنمية القدرات الخاصة وجعل المشروع مستدامًا.
- (39) السعي إلى الحفاظ على أكبر عدد ممكن من الأراضي في وجه توسع الصناعات الاستخراجية، لا سيما التعدين، والصناعات الزراعية والاستغلال المفرط دون تناوب على استخدام الأراضي بسبب طلب الأسواق الخارجية على المنتجات الأصلية.
- (40) إعادة تقييم المنتجات الأصلية مثل الأغذية ذات القيمة التغذوية العالية القادرة على عكس آثار سوء التغذية.
- (41) اعتبار المجال الجغرافي وحدة متكاملة يشكّل كل عنصر فيها جزءاً من الكل، مما يبرز ضرورة استرداد "المجالات الجغرافية الأصلية" أو البيئة الطبيعية التي تضم الحياة النباتية والحيوانية الأصلية.
- (42) دمج التكنولوجيات الجديدة التي تعزز المعارف التقليدية من دون تشويهها.
- (43) اعتبار التجربة هذه عملية متواصلة قائمة على التحسين والبحث المستمرين، واستخدام أثر تعيّر المناخ على تعيّر المواسم كسيناريو لتحديد أصناف النباتات التي تتكيف بشكل أفضل مع الظروف المناخية المتغيرة وتجربتها.

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كلٍ منها
المجتمعات باعتبارها مصدر المعارف والإنتاج.

النساء من السكان الأصليين، باعتبارهنّ الجهة المسؤولة عن تنظيم الاقتصاد الأسري ومصدر المعارف المتعلقة بتنوّع البذور واختيارها.

اليشاك (وهي تسمية في اللغة الكيشوا وتعني الخبراء أو الحكماء في موضوع أو مواضيع معيّنة وفي إدارة التكنولوجيات)، المسؤولون عن توجيه أعضاء المجتمع المحلي وتمكينهم من بناء قنوات الري والمدرجات الزراعية وتحضير الأسمدة ومبيدات الحشرات الطبيعية وغير ذلك.

السلطات المعنية الواجب إشراكها لتقدّم دعمها لمبادرات تحويل الأغذية التي تقوم بها النساء من السكان الأصليين، وإنشاء دفيئات وصوبات، وإن مشاركة السلطات بغاية الأهمية على الرغم من أنها لم تسفر حتى الآن عن أي دعم ملموس.

التغيرات الرئيسية الملاحظة بالنسبة إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية

- (44) زيادة عائدات الأراضي المزروعة بموازاة تعزيز القدرات على تخزين الأغذية وتحويلها.
- (45) زيادة زراعة المحاصيل المتعاقبة مثل الذرة والفاصولياء.
- (46) تعزيز تنوّع الأغذية المتاحة عبر تكميل الإنتاج الزراعي بالحدائق المنزلية.
- (47) دمج المزيد من الممارسات الغذائية من خلال التربية التغذوية لتحديد الاحتياجات من الأغذية بحسب السن على نحو مناسب.

(48) تحسين صحة الفتيان والفتيات من السكان الأصليين من حيث الحجم والوزن. ولم يكن من الممكن التحقق من أثر ذلك على تحسين الأداء المدرسي.

(49) تحديد الأصناف التي تسمى "أغذية المستقبل" لقدرتها على التكيف مع تعبير المناخ وقلة حاجتها إلى المياه.

التحديات التي تمت مواجهتها وطريقة معالجتها

إن التحديات دائمة ومستمرة. ونظرًا إلى أن المشروع يشرك مجتمعات محلية معدودة ولا يشكل برنامجًا كاملاً يشمل المناطق والأحواض المائية الجغرافية، فإن الحاجة إلى تأمين المال لشراء المنتجات تدفع السكان إلى استخدام الأسمدة الكيماوية بصورة دائمة. ويتم مواجهة الوضع من خلال القيمة التي تُعطى للمنتجات الغذائية في المعارض الوطنية، حيث تؤكد أن الطلب أكبر على المنتجات العضوية والخالية من الكيماويات الزراعية. غير أن هذه الأسواق والمعارض غير منتظمة ولا تشكل بديلاً مستدامًا للمنتجين من السكان الأصليين.

ويتمثل تحدٍ آخر في العنصرية والتمييز بحيث تُعتبر منتجات السكان الأصليين وأماطهم المعيشية والإنتاجية أقل قيمة وذات مستوى أدنى. وبالنسبة إلى الأغذية، فإن المنتجات الصناعية تحظى باعتبار أكبر. وفي هذا الصدد، يتمثل التحدي في بناء أو إتاحة سوق داخلي للمنتجات الأصلية ودمج هذه الأغذية في سياسات الدعم الغذائي الذي تقدمه الدولة إلى المراكز التعليمية والبرامج الاجتماعية.

ويتمثل تحدٍ آخر في الضغط الممارس لزيادة إنتاج الأغذية بسبب النمو الحضري المستمر والسريع حيث يتم تحديد الطلب على الأغذية بحسب الأذواق في المناطق الحضرية وآفاقها، مما يؤدي إلى خسارة العديد من المنتجات الأصلية المغذية جدًا.

الدروس المستفادة/الرسائل الرئيسية

(50) إن المعارف والمنتجات موجودة فعلاً، لكنها تتطلب وضع سياسات للدعم وتحديد الأولويات الخاصة بالإنتاج المحلي - الأسري والمجتمعي.

(51) يشكل التنوع البيولوجي أفضل مختبر لإيجاد الحلول لتحديات تعبير المناخ.

(52) يجب تحويل منتجات السكان الأصليين على نطاق واسع تماشيًا مع ممارساتهم التقليدية.

250 000 أسرة! تعبئة الاستهلاك المسؤول من أجل الاستدامة والصحة والإنصاف في إكوادور

الجهات المناصرة والكيانات المسؤولة الرئيسية

التجمع الزراعي الإيكولوجي (Agroecológico) وحركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إكوادور (MESSE)

التاريخ/الإطار الزمني

مفتوح العضوية، ابتداءً من أكتوبر/تشرين الأول 2014

مصدر التمويل

تمويل ذاتي إلى حد كبير. وفي الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2015، مَوَّل صندوق الزراعة الإيكولوجية ومؤسسة "سوفيت" استراتيجية عامة للقاء والاتصال. ويقوم مركز بحوث التنمية الدولية في كندا حالياً بتمويل تقييم الأثر.

معلومات أساسية/السياق

أثر التجمّع الزراعي الإيكولوجي في دستور إكوادور الرائد لعام 2008، الذي ينصّ على انتقال السياسات العامة من الأمن الغذائي (الاحتياجات الأساسية من السعرات الحرارية) إلى السيادة الغذائية (الغذاء كمارسة ديمقراطية). وقام القادة بصياغة تشريعات لاحقة، بما في ذلك مشاريع قوانين السيادة الغذائية، والتنوع البيولوجي الزراعي / البذور، والاستهلاك المسؤول. ومع ذلك، بعد خمس سنوات، لُوْحِظَ أنَّه لم يتحقق سوى القليل من التغيير على مستوى الأسرة. وفي بعض النواحي، فقَدَ جدول أعمال السيادة الغذائية أهميته.

وخلص التجمّع الزراعي الإيكولوجي إلى أنَّ الغذاء الصناعي أصبح مؤثراً للغاية في السياسة الوطنية لدرجة أنَّه لم يعد من الواقعي أن نتوقع من المسؤولين الحكوميين تمثيل المصلحة العامة. لذلك، في عام 2012، قرَّر التجمّع الزراعي الإيكولوجي إسناد مسؤولية هذا التحوّل إلى عامة الناس، ما أدّى إلى ظهور حملة "ياله من غذاء لذيذ" (Que Rico Es!). وفي عام 2014، أطلق التجمّع الزراعي الإيكولوجي تحدياً بعنوان 250 000 أسرة! (حملة فرعية، المزيد من التفاصيل على الموقع الإلكتروني التالي: www.quericoes.org)، الذي سعى إلى إشراك كتلة هامة تبلغ 5 في المائة من سكان إكوادور بأكملها. وقدّر التجمّع الزراعي الإيكولوجي أنَّ قيمة الاستثمار الحالي المشترك بين الأغذية والمشروبات لدى هذه الأسر تبلغ 600 مليون دولار في السنة تقريباً. ويستثمر المشاركون 50 في المائة على الأقل من نفقاتهم الغذائية في "الاستهلاك المسؤول" (أي الإنتاج الزراعي الإيكولوجي، والشراء المباشر، ومحاصيل الأنديز)، أي ما يُعادل 300 مليون دولار في السنة.

ولا تسعى الحملة بالضرورة إلى "تنقيف" هذه الأسر البالغ عددها 250 000 أسرة بشأن الاستهلاك المسؤول، بل تعتقد أنَّ هذا المورد غير المستغل موجود بالفعل. ونتيجة لذلك، تُساعد الحملة على تحديد هذه الأسر وربط بعضها ببعض، وإلهامها لتبادل الخبرات المستندة إلى الزمن والتي أثبتت جدواها، وذلك من خلال تنظيم المعارض الغذائية، وفعاليات فنون الطهي، والاتصالات الإبداعية وحلقات العمل الحسيّة.

وبعد عامين من بدء هذه المبادرة، انضمت إليها عشرات الآلاف من الأسر. وبمجرد أن صارت هذه الأسر تعتمد على سياسات الدولة، أصبح عدد متزايد منها يعمل معاً لتناول الطعام بشكل جيد وصحي ومحلي -وهو مثال حيّ عن الاستهلاك المسؤول وعن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأغذية.

محور التركيز/الأهداف

تستغل هذه المبادرة التي يقودها المواطنون التجربة الإيجابية القائمة، وتستفيد منها بغية تعزيز السياسات الغذائية العامة، لا سيما من خلال زيادة الاستثمارات في المجالات التالية: محاصيل الأنديز، والشراء المباشر من المزارعين والإنتاج الزراعي الإيكولوجي/العضوي. وقد ارتبط المشاركون استراتيجياً بالأنشطة السياسية في وزارة الصحة (لمعالجة الشواغل المتعلقة

زيادة الوزن / السمنة)، وبوكيل الأمين العام المعني بالتراث الثقافي (تعزيز المطبخ الوطني)، وبمبادرة وزارة الزراعة المتعلقة بأسواق الشراء المباشر.

الخصائص الرئيسية للتجربة/العملية

يطرح المشاركون سؤالين اثنين لكي يصبحوا فعلاً جزءاً من هذا التحدي: ماذا يعني "الاستهلاك المسؤول" بالنسبة إلي؟ وكيف تُمارس عائلي (مؤسستي أو مجتمعي) الاستهلاك المسؤول؟ وقد نظمّ التجمّع الزراعي الإيكولوجي شبكات من المروجين المتطوعين الذين يسجلون الردود على هذه الأسئلة ويُدرجونها في قاعدة بيانات. وتتمتع الأسر المختلفة بتجارب متنوعة للغاية ولكن متكاملة في ما يتعلق بأسس المسؤولية.

وُشجّع الحملة على تناول الطعام الطازج القائم على الزراعة الإيكولوجية، المتأني من الريف حتى يُباع في المناطق الحضرية. وتُعتبر معظم هذه الأغذية أصلية، ولذا فهي تُسهم في تعزيز الثقافة المحلية والتنظيم الاجتماعي لكلّ من المنتجين والمستهلكين. ويُسمح فقط لأصحاب الحيازات الصغيرة وتعاونياتهم بالبيع مباشرة للعموم، ما يقلل التكاليف النهائية للمستهلك. وسرعان ما انتشرت هذه الأسواق الزراعية الإيكولوجية في جميع أنحاء البلد. وهناك الآن أكثر من 210 أسواق منها في إكوادور. ويتعلم السكان مزايا تناول المنتجات المحلية بفضل الحملة الإعلامية "250 000 أسرة: نأكل طعاماً صحياً ولذيذاً من أرضنا".

وتستند الحملة إلى وسائل الإعلام الجماهيري ووسائل الإعلام الاجتماعية. وفي جميع أنحاء البلاد، يتم بثّ 40 برنامجاً إذاعياً مدة كلّ منها 8 دقائق وعرضين إذاعيين مرة واحدة في الأسبوع (يتحدّث فيها خبراء ومزارعون وطهاة ومستهلكون). ويُركّز كلّ منها على الربط بين المناطق الريفية والحضرية، كما يتمّ نشر رسالة إخبارية على شبكة الإنترنت بشكل دوري. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل عدّة مجموعات من منتجي الأغذية والمستهلكين على شبكة WhatsApp بشأن المسائل الغذائية. فعلى سبيل المثال، استفاد أصحاب الحيازات الصغيرة الجدد من الحركة، وقد وجدوا الآن أسواقاً لمنتجاتهم من الأنديز (قطيفة بيع وسوداء على السواء) بفضل شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك ومجموعة WhatsApp التي يتنتمون إليها.

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كل منها

المتطوعون من الأسر الحضرية ("المستهلكون" أو "الأشخاص الذين يأكلون") وطلاب الجامعات والمنظمات الشعبية الريفية، بدعم من منظمات المجتمع المدني وبالتنسيق مع برامج مختارة تدعمها الدولة (قسم الشراء المباشر في ماغاب، وبوكيل الأمين العام المعني بالتراث الثقافي، وبرنامج تعزيز التغذية التابع لوزارة الصحة).

التغيرات الرئيسية الملاحظة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنظم الغذائية

نظراً لمحدودية اهتمام الحكومة بالزراعة الإيكولوجية والزراعة الأسرية، تسعى المبادرة إلى توفير عدد هام من الممارسين يمثلون قوة سياسية. وحتى الآن، تمّ إشراك حوالي 10 آلاف أسرة - ما يمثل 24 مليون دولار أمريكي في السنة. ويدرس المشروع الذي يموله مركز بحوث التنمية الدولية أثر هذا النشاط حتى الساعة.

التحديات التي تمّت مواجهتها

على الرغم من التشريعات الرائدة في مجال السيادة الغذائية، لم يحدث تغيير يُذكر على المستوى الأسري على مدى العقد الماضي. وقد أصبحت الأغذية الحديثة (التي تقدر قيمتها بمبلغ 20 مليار دولار أمريكي في السنة في إكوادور) مؤثرة للغاية في السياسات العامة إلى درجة أنّ توقع قيام المسؤولين بتمثيل المصلحة العامة صار أمرًا غير واقعي. وتحتاج الأسر إلى تحمّل مسؤولية تحقيق التغيير.

الدروس المستفادة/الرسائل الرئيسية

يعيش "الأشخاص الذين يأكلون" في القطاعات الحضرية والريفية، ويُشاركون على مستويات متعددة من التعليم والعلوم والصناعة والحكومة. وفي حين يتحمل المستهلكون بعض المسؤولية في ما يتعلق بعزل الأغذية الحديثة، يمكنهم، من خلال "التغذية بشكل جيّد" الاستفادة من الأغذية كوسيلة للمضي قُدّمًا "بالمنافع العامة".

رابطة مونتسبيرتولي للحبوب القديمة، فلورنسا (إيطاليا)

الجهة المناصرة

جامعة فلورنسا

الهيئة الرئيسية المسؤولة

رابطة مونتسبيرتولي للحبوب القديمة (Associazione Grani Antichi di Montespertoli)

التاريخ/الإطار الزمني

2017-2008

مصدر التمويل

العمل الجماعي الشعبي الذي غالبًا ما تموله ذاتيًا الجهات الفاعلة المحلية والمستهلكون؛ موارد محدودة وسياسة عامة مواتية لشراء الأغذية، تقدمهما بلدية مونتسبيرتولي.

المكان

توسكانا - إيطاليا - أوروبا الجنوبية

معلومات أساسية/ السياق

مونتسبيرتولي مستوطنة ريفية تقع على مسافة 30 كيلومترًا من فلورنسا (إيطاليا)، كانت تعدّ في الخمسينيات من القرن الماضي مخزن فلورنسا. وقد اشتهرت بتقاليدها في صنع الخبز في جميع أنحاء وسط توسكانا. ولكن خلال الستينيات من

القرن الماضي، بدأت تفقد أهميتها مع الانتقال من الزراعة إلى القطاعات غير الزراعية، ومن المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وفي عام 2008، قرر طحان وخباز أن يميزا الخبز المنتج في مونتسبيرتولي بالانتقال إلى الأنواع الأصلية القديمة التي جعلت الخبز المحلي يشتهر في فلورنسا والمناطق المحيطة بها حتى منتصف القرن العشرين. وبمساعدة جامعة فلورنسا، تمكنا من إشراك عدد قليل من المزارعين الذين يقومون بزراعة أصناف قديمة، وانضم إليهما في وقت لاحق خباز آخر. واعتمدت مجددًا التقنيات التقليدية المنسية منذ زمن بعيد على جميع مستويات سلسلة الإنتاج (الزراعة والطحن والخبز)، بما يضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي المحلي وعلى خصوبة التربة، فضلًا عن إنتاج خبز صحي عالي الجودة.

وتتطلب الأصناف القديمة من القمح تقنيات زراعة ملائمة. وكانت هذه الأصناف تُزرع خلال العقد الأول من القرن العشرين، عندما كانت المدخلات الكيميائية والميكانيكية قليلة جدًا أو معدومة. وهي أطول من الأصناف الحديثة، وأكثر عرضة للعدوى الفطرية، وأكثر تنوعًا في نمطها الوراثي والمظهري على السواء، وأقل إنتاجية بكثير، على الأقل من وجهة نظر كمية محضة. وبهذه الصفة، يمكن أن تُعتبر نوعًا مختلفًا من المحاصيل مقارنة بالقمح التقليدي الحديث، وأن تصنف كمحاصيل ثانوية ومبتكرة. وكما هو الحال بالنسبة إلى المحاصيل الثانوية المبتكرة الأخرى، تُعاني أصناف القمح القديم من نقص المعارف التقنية المحددة القواعد، وغياب بيانات السوق، والمنظورات الاقتصادية غير المؤكدة.

وتُعاني الجهات الفاعلة اللاحقة في السلسلة هي الأخرى من نقص المعارف التقنية المحددة القواعد: كالطحانين، والخبازين، وصانعي المعجنات، وحتى المستهلكين. وللحفاظ على جميع الخصائص التغذوية للقمح، يجب طحنه على الحجر، وهي ممارسة عفا عليها الزمن منذ فترة طويلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يُصنع الخبز باستخدام الخميرة المتخمرة، وتتطلب صناعة الخبز تقنيات خاصة وفترات تخمير أطول بسبب الخصائص التكنولوجية الفريدة للدقيق.

محور التركيز/الأهداف

تهدف السلسلة الغذائية إلى إنتاج منتجات عالية الجودة بأسعار معقولة، للمجتمع المحلي ومدينة فلورنسا المجاورة على حد سواء، حيث يباع الخبز والمعجنات في محال مختارة، ما يضمن سياسة الأسعار المعقولة. ويُسلم الخبز والمعجنات الصحية أيضًا إلى المطاعم المدرسية المحلية.

الخصائص الرئيسية للتجربة/العملية

في عام 2013، أنشئت رابطة لا تتوخى الربح، هي رابطة مونتسبيرتولي للحبوب القديمة. وتهدف الرابطة إلى "حماية المنتجين ومساعدتهم على الامتثال للخطوط التوجيهية للرابطة والترويج لمنتجات الحبوب القديمة". وهي تؤدي دورًا سياسيًا أيضًا بوصفها أحد أصحاب المصلحة بين سلسلة الإنتاج هذه ومستويات الحكومة المحلية (ولا سيما بلدية مونتسبيرتولي). وبإصدار خطوط توجيهية تقنية محددة للزراعة والطحن وصناعة الخبز والمعجنات، تُنظم الرابطة سلوكيات الجهات الفاعلة في هذه السلسلة من أجل الحفاظ على مستوى عالٍ من الجودة على امتداد السلسلة. وهذه هي مجموعة القواعد التي تنظم القيم/الموارد المشتركة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم التفاوض في الرابطة أيضًا بشأن توزيع القيمة المضافة التي تولدها السلسلة، الأمر الذي يضمن أن الأسعار المرتفعة التي يدفعها المستهلكون تُحال إلى المزارعين". وفي الواقع، قرّر مجلس الرابطة تثبيت سعر القمح عند

مستوى يضمن تغطية معظم التكاليف التي يتكبدها المزارعون. ويبدو أنّ الترتيب يعمل جيّدًا حتى الآن لضمان أسعار عادلة للمزارعين. وأخيرًا، تُقدم الرابطة ملصقات للمجهّزين تفيد بأنّ منتجاتهم مصنوعة من حبوب مونتسبيرتولي القديمة.

الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية وأدوار كلّ منها

تستند سلسلة الخبز في مونتسبيرتولي إلى عمل عدد صغير نسبيًا من الجهات الفاعلة. وباستثناء المستهلكين المحليين، لا يوجد أكثر من 30 جهة فاعلة، من بينهم 20 مزارعًا، وطحان واحد، وخبازان، وصانعا حلويات، وصانع معجنات واحد، والبلدية المحلية، وخبير زراعي ومجموعة صغيرة من الباحثين من جامعة فلورنسا. وقد انضموا جميعهم إلى الرابطة.

ويتولى قيادة سلسلة الخبز كلّ من الطحان وأحد الخبازين على نحو مشترك، على الأقل في مرحلة إطلاق العملية. ولا بدّ أيضًا من الاعتراف بالدور الذي يؤديه الباحثون في جامعة فلورنسا، الذين كانوا مصدر الإلهام الأولي والمعارف التكنولوجية اللازمة للعودة إلى أنواع القمح القديمة. وعلى نحو مماثل، اضطلع أحد الخبراء الزراعيين بدور أساسي، إذ قدّم المساعدة التقنية للمزارعين منذ إطلاق المبادرة.

التغيرات الرئيسية الملاحظة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنظم الغذائية

تُعدّ سلسلة إمداد القمح القديم في مونتسبيرتولي تجربة ناجحة إذ تشمل السلسلة أكثر من 450 هكتارًا؛ ويطحن الطحان المحلي أكثر من 800 قنطار من الحبوب القديمة، فيما يخبز الخبازون في السلسلة 600 قنطار من الخبز. وقد ازدادت الكميات باطراد منذ بداية المبادرة وحققت مستويات عالية جدًّا في السنوات الأخيرة.

التحديات التي تمّت مواجهتها

هناك نوعان من الشواغل في ما يتعلق بضمان الجودة، ألا وهما الامتثال للخطوط التوجيهية التقنية وسمعة العلامة التجارية. وتعدّ هذه الأخيرة أقل أهمية لأنّ المزارعين يعرفون بعضهم بعضًا شخصيًا ولأنّ السمعة تُحكّم ضمن الشبكة الاجتماعية. ومع ذلك، وُضع شكل من أشكال الضمانة التشاركية. ويرتبط هذا النظام بالعمليات الاجتماعية، مثل: تشاطر المعلومات والتقنيات والمعارف التقليدية، وإدارة البذور وحفظها على نحو جماعي والأسعار الاجتماعية الطابع. وعلى العكس من ذلك، تُعدّ سمعة العلامة التجارية مسألة حساسة في ما يتعلق بسلوك بعض تجار التجزئة خارج حدود المجتمع المحلي والسلسلة الغذائية المحلية. وتنشأ التحديات في ما يتعلق بسمعة العلامة التجارية عندما يتعاقد منتج من مونتسبيرتولي مع تجار تجزئة من الخارج: إذ عليهم أن يتأكدوا من أنّ الخبز، متى وأينما تمّ بيعه، يحتفظ بالميزات والقيمة التي يتسم بها إنتاجه، ومن أنّه يباع بسعر معقول.

الدروس المستفادة/الرسائل الرئيسية

تمثّل هذه الحالة نجاح العمل الجماعي الشعبي الذي تمكّن من إحياء تقليد عريق، ووفّر الغذاء الصحي والجيّد للمجتمعات المحلية والمدينة المجاورة. وقد حدّد فريق الجهات الفاعلة في السلسلة مجموعة من القواعد البسيطة والفعالة لتحديد مستوى الأسعار، يتشارك بموجبها الطحان والخبازان مخاطر الإنتاج التي يتكبدها المزارعون، بما يضمن الاستمرارية على طول السلسلة وسلامتها. وفي المقابل، اتفق المزارعون على أن يقوم أعضاء آخرون في المجموعة بالإشراف على حقولهم، في إطار خطة ضمان تشاركي، وعلى اعتماد تقنيات وممارسات زراعية جديدة. وبفضل المستوى العالي من الثقة والمعاملة

بالمثل على مرّ الزمن، فضلاً عن الاستقلالية التي تُتيح اتخاذ القرارات على الأقل في ما يتعلق ببعض القواعد، أُتيحت العناصر الرئيسية للإدارة الناجحة لسلسلة غذائية معقدة وعالية الجودة .

ويتمثل عنصر أساسي آخر لنجاح المشروع في العلاقة المتينة مع الجامعة المحلية التي أسدت المشورة العلمية وحدّدت

الخصائص التغذوية للأغذية التي يتم إنتاجها.

مبادرة من المزرعة إلى برنامج البداية المبكرة في مجال التعليم الأولي، مينيسوتا
(الولايات المتحدة الأمريكية)

الجهة المناصرة

معهد الزراعة والسياسات التجارية (IATP) من خلال آلية المجتمع المدني للجنة الأمن الغذائي

الكيان الرئيسي المسؤول

شراكة العمل المجتمعي القائمة بين مقاطعتي رامسي وواشنطن (CAPRW) بالتعاون مع:

معهد الزراعة والسياسات التجارية

الرابطة الأمريكية للمزارعين الهامونغ (HAFa)

شركة روس دايفيس (Russ Davies) لمعالجة المنتجات الزراعية بالجملة

و بدعم من:

- وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية ومراكز مبادرة البداية المبكرة بمينيسوتا
- إدارة الزراعة بمينيسوتا
- إدارة التعليم بمينيسوتا
- معهد الزراعة والسياسات التجارية
- أكاديمية نيو أوريزون (New Horizon Academy)

التاريخ/الإطار الزمني

2015-2013

مصدر التمويل

التمويل الفدرالي

معلومات أساسية/السياق

برنامج البداية المبكرة هو برنامج لمكافحة الفقر ممول من الهيئات الفدرالية التابعة لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية يقدم خدمات شاملة في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والصحة والتغذية وخدمات مشاركة الآباء لفائدة أطفال الفئات ذات الدخل المنخفض وأسراهم.

وتعتبر مبادرات من المزرعة إلى برنامج البداية المبكرة في مجال التعليم الأولي نتيجة جديدة نسبياً ناجمة عن مبادرات أكثر شيوعاً لبرامج "من المزرعة إلى المدرسة" العاملة في رياض الأطفال حتى مستوى الصف 12 ضمن التعليم المدرسي. وهي تهدف إلى ضمان أسواق موثوقة لمزارعي المساحات الزراعية الصغيرة (الذين كانوا يعتمدون سابقاً بشكل أساسي على أسواق المزارعين أو على البيع المباشر للمستهلكين)، مع توفير أغذية طازجة وصحية في إطار وجبات برنامج رعاية الطفولة ذات الصلة ببرنامج البداية المبكرة، وإعلام الأطفال بشأن مصدر هذه الأغذية.

وفي عام 2013، شرع معهد الزراعة والسياسات التجارية في التخطيط لتكرار الصيغة التالية لنموذجه من المزرعة إلى رعاية الأطفال وكان لديه اهتمام بتكييف نموذجه ليتضمن محتوى مناسب من الناحية الثقافية، ويتضمن عنصراً قويا فيما يخص إشراك الأسر والتركيز القوي على تقديم خدمات للفئات الضعيفة من الأطفال والأسر الذين يعانون من إمكانيات جد محدودة في الحصول على الأغذية الصحية المحلية. وتجعل الخبرة المتوفرة لدى مبادرة البداية المبكرة بشأن هذه المواضيع هذا البرنامج شريكاً مثالياً يمكن الاستفادة منه. وإن العلاقة التي أقامها معهد الزراعة والسياسات التجارية سابقاً مع الرابطة الأمريكية للمزارعين الهامونغ، وهي منظمة لا تستهدف الربح تلتزم بتحقيق الرخاء للمزارعين الأمريكيين من الهامونغ وأسراهم، جعلته يهتم بصفة خاصة بإقامة شراكة مع برنامج البداية المبكرة الذي يشمل طائفة كبيرة من أطفال الهامونغ وأسراهم ضمن مجتمعه المحلي. وإن العديد من المزارعين الأمريكيين الهامونغ لا يستطيعون القراءة والكتابة باللغة الإنجليزية لأنهم ينحدرون من مجتمعات المهاجرين من بلدان آسيوية ويعتمدون الآن على الرابطة الأمريكية للمزارعين الهامونغ من أجل الاستئناس بنظم معقدة يتعذر عليهم فهمها تماماً.

محور التركيز/الأهداف

تهدف مبادرات من المزرعة إلى رعاية الأطفال إلى تحقيق غرضين:

- توفير خيارات لأغذية طازجة وصحية للأطفال البالغ سنهم ما بين ثلاث وخمس سنوات في مركز رعاية الأطفال وتوجيه أذواقهم وبناء معارفهم بشأن المسائل المتعلقة بالمزرعة والأغذية؛
- توفير سوق موثوقة للأسر المعيشية المزارعة الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولاسيما لمزارعي المساحات الزراعية الصغيرة.

الخصائص الرئيسية للتجربة وأصحاب المصلحة المعينون

عملت شراكة العمل المجتمعي القائمة بين مقاطعتي رامسي وواشنطن على نحو وثيق مع الرابطة الأمريكية للمزارعين الهامونغ، التي كانت تزودها بالأغذية، وساعدت على وضع محتوى ثقافي مناسب للمناهج التعليمية؛ وكذلك تعاونت مع معهد الزراعة والسياسات التجارية، الذي قدم التدريب والدعم الفني والخبرة الناتجة عن تنفيذ برنامج من المزرعة إلى رعاية الأطفال من خلال التعاون مع أكاديمية نيو أوريزون.

وجرى تكييف نموذج معهد الزراعة والسياسات التجارية المتعلق بمبادرة من المزرعة إلى رعاية الأطفال والمنهج التعليمي المتصل به. وقدمت الرابطة الأمريكية للمزارعين الهامونغ للمزارعين البنى التحتية والمعدات لكي يتسنى لهم غسل وتعبئة منتجاتهم وتخزينها في أماكن باردة ومكيفة مناخياً إلى أن تكون جاهزة للنقل والتنسيق بين مختلف المزارعين بهدف جمع محاصيلهم والعمل على تنظيف المنتجات الزراعية وتسليمها لشركة معالجة بغية تقطيعها إلى شرائح وقطع، وغير ذلك، وبعد ذلك توزيعها لكي يتم طبخها في الوقت المناسب.

وكانت فترة التخطيط الأولى للمرحلة التجريبية هي الفترة التي استغرقت وقتاً أطول. وأدجت شراكة العمل المجتمعي القائمة بين مقاطعتي رامسي وواشنطن مواضيع برنامج من المزرعة إلى مبادرة البداية المبكرة بسهولة داخل برنامجها لتدريب الموظفين المقرر بالفعل والأحداث المتعلقة بمشاركة الأسر. وجرى التأكيد على تنظيم أنشطة تعليمية لبرنامج من المزرعة إلى برنامج البداية المبكرة - الخاص بأغذية محلية محددة - داخل الصف المدرسي يومي الاثنين والثلاثاء، وأدرجت هذه الأغذية نفسها (المنتجة بمساعدة الرابطة الأمريكية للمزارعين الهامونغ) في وجبات الأطفال خلال يومي الأربعاء والخميس.

كما ساعد إدماج وصفات مناسبة من الناحية الثقافية مستمدة من الخلفيات الثقافية للأطفال المشاركين في برنامج البداية المبكرة - بمن فيهم أطفال الهامونغ - على غرس الشعور بالفخر بشأن ثقافة الطعام في مجتمعاتهم المحلية. وعند نهاية فترة الأسبوعين، شارك الأطفال في ثمانية عروض على الأقل بشأن هذه الأغذية الموسمية. وركزت الوصفات على إعداد أكالات بسيطة لكي تكون الأغذية بارزة أمام أعين الأطفال، والعمل على جعل إعداد الأغذية بسيطاً بالنسبة لعمال المطبخ. وتتناول الأنشطة المصممة لتعليم صغار الأطفال بشأن الأغذية المحلية والزراعة الرياضيات والعلوم والفنون والألعاب الحسية.

وتتمثل مهمة أساسية أخرى داخل هذه المرحلة التجريبية في بناء سلسلة الإمداد بغية ربط منتجات الرابطة الأمريكية للمزارعين الهامونغ بشركة توريد الأغذية الجاهزة التابعة لشراكة العمل المجتمعي القائمة بين مقاطعتي رامسي وواشنطن. وقامت شركة محلية لمعالجة الأغذية (Russ Davis) باعتماد نظم داخلية لدعم المشتريات من المنتجين المحليين، ووضعت نظام تتبع يوفر للزبائن معلومات شفافة بشأن كيفية إنتاج المزارعين لمنتجاتهم. كما قامت هذه الشركة بتعيين خبير استشاري في سلامة الأغذية قادر على القيام بزيارات للمزارع وإسداء المشورة، ومساعدة المزارعين المحليين على فهم البروتوكولات المؤسسية لسلامة الأغذية.

التحديات التي تمت مواجهتها

كان التحدي الأكبر الذي واجهته الرابطة الأمريكية للمزارعين الهامونغ هو العمل ضمن نظام سلسلة إمداد مناسبة لكبار المنتجين. وكان من الصعب في البداية العثور على شركة لمعالجة الأغذية ترغب في معالجة كميات صغيرة نسبياً من الأغذية.

وأشارت مبادرة البداية المبكرة التابعة لشراكة العمل المجتمعي القائمة بين مقاطعتي رامسي وواشنطن وشركة توريد الأغذية الجاهزة وشركة روس دايفيس (Russ Davies) لمعالجة المنتجات الزراعية بالجملة إلى أنه كان من الصعب إقامة شراكة مع المزارعين المحليين مثل الرابطة الأمريكية للمزارعين الهامونغ لأن ذلك يختلف عن أسلوبها المعتاد في مباشرة الأعمال التجارية.

وهكذا يجب أن يعمل منسقو المشروع خارج النظام النموذجي للمشتريات والمعالجة المحدد لتناول الطلبات الكبيرة فيما يخص الأغذية المعالجة. ولا تتلقي شركة توريد الأغذية الجاهزة عادة كامل المنتجات مباشرة من المزارعين، ولكن بالأحرى من شركة المعالجة التي تقوم بقطع الأغذية إلى شرائح وتقسيمها وقطعها لكي يتم تحويل الأغذية الكاملة إلى مواد قابلة للاستخدام يمكن قياسها واستعمالها لإعداد وجبات. وإضافة إلى ذلك، تكون شركة المعالجة بمثابة الطرف الثالث الذي يتحقق من سلامة الأغذية، مما يخفف مسؤولية شركات توريد الأغذية الجاهزة. كما جرى تحديد شركات معالجة تقوم بتصنيع كميات كبيرة من الأغذية وكان من الصعب العثور على شركة ترغب في تلقي طلبات لكميات صغيرة نسبياً من الأغذية اللازمة للبرنامج كل أسبوع.

وداخل منظمات مثل إدارة الزراعة بمينيسوتا وإدارة التعليم بمينيسوتا – وكلتاها تدعمان دعماً كبيراً مبادرات من المزرعة إلى برنامج البداية المبكرة – ثمة قيود بيروقراطية تمنع الوكالات من العمل خارج مناطقها المعينة. وهذا الأمر قد يمثل مشكلة لمبادرات مثل مبادرة من المزرعة إلى برنامج البداية المبكرة، التي تمتد عبر قطاعات متعددة.

التغيرات الرئيسية الملاحظة/الدروس المستفادة/الرسائل الرئيسية

كان أحد أكبر الآثار الإيجابية لمبادرة من المزرعة إلى برنامج البداية المبكرة استحداث سلسلة إمداد للعمل مع مزارعي المساحات الزراعية الصغيرة والحد من الحواجز أمام الدخول حسب شروطهم، ومن ثم تمهيد الطريق أمام مبادرات مماثلة في المستقبل. وتعتبر المرونة المفتاح الرئيسي للعمل مع صغار المزارعين.

وتمثلت إحدى الصعوبات التي واجهت صغار المزارعين في الانتقال من البيع على مستوى أسواق المزارعين إلى الأسواق المؤسسية. ذلك أنه يتعين أن يكون لديهم تدريب إضافي بشأن سلامة الأغذية، والانتقال من عقلية حصد أي منتج أصبح يانعا، والتخطيط المسبق وزراعة محاصيل تكون جاهزة للحصاد خلال وقت معين. وفي نهاية المطاف، انتقل المزارعون الضعفاء من سوق غير مؤكد إلى سوق يمكن الاعتماد عليه والتخطيط له، وفي نهاية المطاف جرى إيجاد وضعية اقتصادية إجمالية أكثر استقراراً بالنسبة إليهم.

وينبغي مراجعة الإجراءات النموذجية والقيود البيروقراطية لدى مختلف المؤسسات والتغلب عليها لضمان تعاون فعال ما بين المؤسسات والقطاعات. ولا بد من وضع برجة مشتركة تساعد على التغلب على هذه العقبات. وكانت مواءمة القيم والالتزام الذي وجه علاقات الشراكة أمراً أساسياً في نجاح تنفيذ المبادرة التحريمية لمبادرة من المزرعة إلى برنامج البداية المبكرة.

ثالثاً - الثغرات المعرفية والمجالات التي تتطلب المزيد من الأبحاث

49- جرى تكريس الكثير من الاستثمارات بالفعل لتعزيز الأبحاث من أجل فهم التحولات العميقة المبينة في الأجزاء السابقة من هذه الوثيقة وتوثيقها. ورغم إحراز تقدّم في ما يتعلق بتحليل عدد من أوجه الترابط (على سبيل المثال، بين التوسّع الحضري وتغيير النظام الغذائي والتوسّع في المناطق الحضرية وفقدان الأراضي الزراعية)، ينبغي تخصيص المزيد من الاستثمارات للأبحاث من أجل زيادة فهمنا للتفاعل بين عملية التوسّع الحضري والتحولات الطارئة على الأرياف والأمن الغذائي. وعلى وجه التحديد ما يلي:

- إنّ الرؤية المستقبلية للنظم الغذائية في سياق تعيّر الديناميكيات الريفية الحضرية ليست مفهومة فهمًا جيدًا. ومن المرجح أن يكون الطلب على الأغذية مدفوعًا في الغالب من قِبَل سكان المدن، على الرغم من أنّ حصة كبيرة من الإنتاج ستظل ريفية المصدر. ولا نعرف إلى أيّ مدى سيكون تعيّر الأنماط الغذائية والطلب على الأغذية المصنعة أو الطازجة قادرًا على تعبئة المناطق الريفية والزراعة المحلية، وما هي الظروف المثالية لتحقيق ذلك؛
- ولا يوجد اتفاق بشأن التطور المتوقع للتحولات الهيكلية على مستوى الاقتصاد، على الرغم من وجود اعتراف بأنّها ربّما قد تكون مختلفة للغاية عن النموذج الكلاسيكي للاقتصادات القائمة على الزراعة اليوم. أمّا إمكانية اضطلاع الزراعة والروابط النهائية للنظام الغذائي بدور أكبر في إنشاء فرص للعمل، في الوقت الراهن الذي تنمو فيه البلدان ذات الدخل المنخفض، فهو موضوع يتطلب أدلة إضافية؛
- وهناك حاجة إلى وضع إطار للمسائل الناشئة والحاسمة المتعلقة بعمالة الشباب، والهجرة بين البلدان أو داخلها، ومشاركة المرأة في القوّة العاملة، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية في السياق الأوسع للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تجري عبر مختلف الفضاءات والأقاليم، في البلدان النامية وكذلك في البلدان المتقدمة.

50- وهناك أيضا حاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث لتقييم ما يلي:

- تأثير السياسات العامة الزراعية والتجارية على استهلاك الأغذية في المناطق الحضرية والريفية على السواء وعلى الإنتاج الزراعي المحلي؛
- دور المدن الصغيرة والبلدات الريفية في ربط المنتجين بأسواق أوسع نطاقًا وفي توفير الفرص المحلية لتنويع الدخل؛
- تأثير التوسّع الحضري والتحول الريفي على الفئات ذات الدخل المنخفض (أصحاب الحيازات الصغيرة، وغير المالكين للأراضي، والمشتريين الصافين للأغذية، وتجار القطاع غير الرسمي، والمستهلكي المنخفضي الدخل في المناطق الحضرية).

رابعاً- النتائج على مستوى السياسات العامة

51- استناداً إلى تحليل التجارب الموضحة في المصفوفة أدناه (الصفحة 66) وتحليل الرسائل الرئيسية المقدمة في كل مجال من المجالات المواضيعية الثلاثة، يمكن تحديد سبع فئات من النتائج على مستوى السياسات العامة للاستئارة بها في مناقشات لجنة الأمن الغذائي العالمي، فضلاً عن تيسير إقامة صلات مع الأدوات / التوصيات السياساتية القائمة ومسارات عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي الجارية.

52- ومع أنّ الفئات المحددة ليست جديدة "في حدّ ذاتها"، فإنّ نطاق القضايا والأبعاد التي تغطيها يرمي إلى توفير صلة وصل بين المناطق الريفية والحضرية في ما يخص تصميم / تعديل السياسات العامة/ الاستثمارات ذات الصلة بالأغذية والزراعة والتي تلبّي احتياجات الناس عبر التسلسل الريفي والحضري.

النّهج المتكاملة

53- يتصل أحد المواضيع الحاسمة الناشئة عن استعراض التجارب بالحاجة إلى سياسات عامة وأبحاث تتناول الصلات المشتركة بين القطاعات، وذلك بغية تحليل النظم المتفاعلة وآثارها على المناطق الريفية والحضرية. وبالنظر إلى تعزّز الديناميكية في هذا المجال، والاتصال والترابط بين المناطق الريفية والحضرية، لا سيما بين قطاعات الأغذية الزراعية ذات الصلة، ولكن أيضاً في القطاعات غير الزراعية المتنامية، باتت هذه الحاجة اليوم ملحة أكثر من أي وقت مضى.

54- وهناك خبرة كبيرة لدعم تكييف نهج متكاملة من شأنها الاستجابة للتحديات الناجمة عن تغير الديناميكيات الريفية الحضرية. وإذا أخذنا في الاعتبار الاتفاق بشأن أهداف التنمية المستدامة³¹ (لا سيما الأهداف 1 و 2 و 11 و 10 منها)، وخطة عام 2030، والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية³²، والتوقيع على ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية³³، وجدول الأعمال الحضري الجديد³⁴، والإعلان عن عقد الأمم المتحدة الجديد للعمل من أجل التغذية³⁵ - والدروس المستخلصة من العمل الجاري المتعلق بالروابط بين المناطق الحضرية والريفية، والنظم الغذائية في المدينة- المنطقة، والنهج الإقليمية³⁶ - تبرز حاجة واضحة إلى اتباع نهج متكاملة تعالج مسائل الأمن الغذائي المحددة والتحديات الغذائية

31 أهداف التنمية المستدامة

32 المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية

33 ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية

34 برنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، المسودة صفر للخطة الحضرية الجديدة، 18 يونيو/حزيران 2016

35 <https://www.unscn.org/en/topics/un-decade-of-action-on-nutrition>

36 نتيجة للوعي المتزايد بالحاجة إلى معالجة الروابط بين المناطق الريفية والحضرية بطريقة أكثر تكاملاً وشمولاً، هناك عدد من المبادرات التي تغطي هذا الموضوع بطرق مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- برنامج "الأغذية للمدن" التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، www.fao.org/fcit/fcit-home/en/
- المنظومة التعاونية لنظام الأغذية في المدينة-الإقليم، www.cityregionfoodsystems.org
- نشرة المعهد الدولي للبيئة والتنمية: "إعادة تأطير النقاش بشأن التوسّع الحضري والتحول الريفي والأمن الغذائي"، <http://pubs.iied.org/17281IIED.html>
- فريق الخبراء الدولي المعني بالنظم الغذائية المستدامة، مسار العمل: "دور المدن في بناء نظم غذائية مستدامة"، <http://www.ipes-food.org/reports>
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، عمل الصندوق بشأن النهج الإقليمية والروابط بين المجالين الريفي والحضري والتحول الريفي الشامل، <https://www.ifad.org/pub/thematic>

والفرص الناشئة عن التوسّع الحضري والتحوّل الريفي. وتتطلب هذه العمليات اتباع حوكمة قوية وشاملة، تجمع بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة المعنيين، وتُدمج الجهات الفاعلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويُشار إلى العمليات السابقة على أنّها سياسات تكامل أفقية، في حين تُوصف هذه الأخيرة بأنّها عمودية.

انظر على سبيل المثال إلى التجارب التالية: ميديلين، فانكوفر، كيتو، بيرو، تورونتو.

المؤسسات وتنمية القدرات

55- شملت معظم التجارب التي جرى استعراضها عنصرًا قويًا من عناصر تنمية القدرات. وفي حين تحدث عمليات اللامركزية في العديد من البلدان، لا تزال القدرة المؤسسية على المستوى المحلي محدودة في معظم الأماكن.

56- ويتعين على المؤسسات العاملة في المناطق الريفية والحضرية أن تتعلّم كيفية العمل معًا عبر القطاعات والخلفيات المؤسسية المختلفة. وسيتعيّن عليها العمل في تعاون وثيق مع المستويات المؤسسية الأخرى في سياقات مماثلة. ولذلك، ستشكل تنمية القدرات وإدارة المعارف المتعلقة بالممارسات المحلية أمراً أساسياً. وهناك آثار على الإجراءات واللوائح التنظيمية والتشريعات - التي كثيراً ما تتطور انطلاقاً من العمليات القطاعية العالمية والمركزية التوجّه - والتي قد تحتاج إلى استعراض ومواءمة. وستكون هناك حاجة أيضاً إلى وجود قدرات مؤسسية لأغراض التكامل العمودي.

انظر على سبيل المثال إلى التجارب التالية: نيروبي، موئل الأمم المتحدة، لوساكا.

التثقيف الغذائي وإذكاء وعي المستهلكين

57- يمثل التثقيف التغذوي وتوعية المستهلكين موضوعين متكررين في العديد من التجارب التي جرى استعراضها في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وحتى الآن، تمّ التقليل من أهمية دور المستهلكين في تحديد معالم الطلب وبالتالي نظم الأغذية المتطورة - بما في ذلك الروابط الحضرية والريفية. وسواء أكانوا ضعفاء أم لا، فهم أول من يتأثر بالنظام الغذائي وأنماط الحياة غير الصحية. ويجب أن يكونوا قادرين على اتخاذ قرارات مستنيرة في هذا الصدد. وعلى نفس القدر من الأهمية، نذكر ضرورة توعية المؤسسات المعنية بشأن دورها المحتمل في حماية الأمن الغذائي والتغذية وتحسينهما - لا سيما في ما يتعلق بالأغذية والزراعة المراعيّتين للتغذية - في صفوف الجماعات السكانية الريفية والحضرية على السواء (دون إهمال أحد).

مسألة شاملة

الإدماج

58- أظهرت الغالبية العظمى من التجارب التي جرى استعراضها أيضاً تركيزاً دقيقاً على مسائل الإنصاف الاقتصادي والاجتماعي. ومع أنّ الفرص التجارية المتزايدة في القطاعات الزراعية وغير الزراعية، والاستثمار العام والخاص في قطاعات الأغذية الزراعية، ومعايير الجودة الأكثر صرامة، وزيادة وعي المستهلكين، تتجسّد جميعها في فرص جديدة للأفراد الريفيين والحضريين، لن يتسوّى للجميع فرصة الاستفادة منها.

59- فالأفراد والمجموعات المهمشة، والأفراد الذين يفتقرون إلى المهارات والقدرات اللازمة، والذين يعملون في مستوطنات سيئة الترابط أو متدهورة و / أو غير رسمية في المناطق الريفية والحضرية، قد يتعرضون لمزيد من الاستبعاد من المكاسب المحتملة المرتبطة بالتحول الريفي وبعملية التوسع الحضري. وعلى وجه الخصوص، غالبًا ما تشمل فئة الأفراد الضعفاء في المناطق الريفية والحضرية الأفراد العاملين في القطاعات غير الرسمية والمستوطنين الجدد (بمن فيهم اللاجئين والمشردون) والأسر المدومة التي لا تملك أراضي أو تملك القليل منها، والأسر التي ترأسها نساء، والشباب والأطفال، والمسنين، والمعوقين، والمرضى، والأسر ذات الدخل المنخفض والموارد الفقيرة. ويزيد ضعف كلٍّ من هؤلاء الأفراد / المجموعات بفعل الأزمات التي تشمل الكوارث الطبيعية والاضطرابات المدنية وتفشي الأمراض.

60- ومن منظور السياسة العامة، من الضروري تحديد مواطن الضعف لدى المجموعات والأفراد، وفهم كيفية اختلافها في المناطق الريفية والحضرية، وكيف يمكن أن تتطور في سياق الديناميكيات الريفية والحضرية المتغيرة باستمرار، من أجل وضع سياسات عامة تلبي احتياجاتهم (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة). ومن الأساسي أيضًا إدماج هؤلاء السكان في عمليات رسم السياسات العامة، وفي تصميم استراتيجيات تطبيق السياسات المذكورة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

انظر على سبيل المثال إلى التجارب التالية: سلوفينيا، بيشكيك، الأرجنتين (برو هويرتا وبرنامج "السوق في محيطك")، وتجمّع سالسا (SALSA) في بوغوتا، وبرنامج التغذية المدرسية بواسطة المنتجات المحلية في كينيا، ومبادرة من المزرعة إلى برنامج البداية المبكرة في مجال التعليم الأولي، مينيسوتا، والغذاء الأصلي في بيرو.

الابتكار

61- من بين السمات المتكررة للتجارب التي جرى استعراضها نذكر عنصر الابتكار. ويشمل الابتكار التغييرات التكنولوجية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلًا عن الابتكار الاجتماعي.

62- وفي سياق التحوّل الريفي والتوسع الحضري، ستشكل هذا الابتكارات عنصرًا أساسيًا في تعزيز الترابط وتدفق المعلومات ذات المنفعة المتبادلة وفي توفير فرص للأفراد الريفيين والحضرين للاستفادة من المساحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناشئة من أجل النهوض بسبل عيشهم. ومن منظور السياسة العامة، من المهم تعزيز التدخلات لدعم الابتكارات الاجتماعية من القاعدة إلى القمة المستندة إلى قدرة المجتمعات المحلية على تبادل المعارف، وتتمين المشاريع المحلية، وتطوير شبكات التواصل الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي - وكلّ ذلك سيساعد بدوره تلك المجتمعات المحلية على تطوير معارف جديدة، وأفكار ومشاريع مقبولة ثقافيًا ومستدامة بيئيًا وممكنة من الناحية التقنية.

انظر على سبيل المثال إلى التجارب التالية: سلوفينيا، بيشكيك، منصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سانتياغو، بنغلاديش ونيبال، ومبادرة 100 000 حديقة في توسكانا، والمنتزه الزراعي النهري في توسكانا (Parco Agricolo Fluviale)، واتحاد مارتيسانو للسلطات المحلية في ميلانو.

البنى التحتية/الاستثمارات

63- تتصل إحدى الثغرات المستخلصة من استعراض التجارب بعدم وجود عنصر الاستثمار. وتسلط معظم التجارب الضوء على أنّ التمويل غير الكافي / الذي لا يمكن التنبؤ به يُمثّل عائقًا رئيسيًا. إذ تُعدّ الاستثمارات في البنى التحتية التي تستهدف الاحتياجات المحلية من بين الاستثمارات الأعلى ربحًا في مجالي التنمية والحدّ من الفقر. وهي تُسهم

في إيجاد فرص للعمل داخل القطاع الزراعي وخارجه. ومن منظور السياسات العامة، تُشكّل البنية التحتية أولوية عليا لدعم الروابط الإيجابية بين المجالين الريفي والحضري. غير أنّ ذلك لا ينبغي أن يقتصر على ربط المناطق الريفية بالمراكز الحضرية الكبيرة، بل ينبغي أيضاً توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل دعم المدن الصغيرة والبلدات الريفية التي ستضطلع بدور هام في التنمية المستقبلية لمناطقها الريفية (من الناحية الديموغرافية والاقتصادية على السواء).

مسألة شاملة

معلومات إضافية

64- ثمة فجوة أخرى مستخلصة من استعراض التجارب تتصل بالحاجة إلى إجراء تقييمات دقيقة لفهم تأثير التدخلات الواردة في هذه الوثيقة. وهناك حاجة إلى نظم المعلومات ونظم دعم اتخاذ القرارات لتكييف التدخلات السياساتية الشاملة.

65- وللأسف، تفتقر بلدان كثيرة إلى البيانات والمعلومات المحلية؛ أمّا البعض الآخر فلديه المعلومات ولكنها غير منظمة على نحو يدعم التحليل المكاني لنظم الأغذية بجميع مكوناتها. وبالإضافة إلى ذلك، يُعسر الافتقار إلى بيانات مصنّفة ومحليّة (على نطاق ضيق) وتنامي تنقل الأفراد بين المناطق الريفية والحضرية تحديد التدخلات وتوجيهها صوب الفئات الأكثر ضعفاً. وكثيراً ما تكون الأدوات والمنهجيات التحليلية القائمة مخصّصة، وهناك حاجة إلى وضع مؤشرات للنظم الغذائية الريفية والحضرية القادرة على استيعاب طابعها المتعدد الأبعاد، واستحداث أدلة سليمة وقابلة للمقارنة بشأن مختلف الجوانب (اليد العاملة، وتدفق الأغذية، وتدفق الخدمات، واستخدام الموارد الطبيعية)، وتنوع النظم الغذائية. وينبغي تقاسم المعلومات المستقاة على نطاق واسع بين أصحاب المصلحة، من المواطنين إلى صانعي السياسات من أجل اتخاذ قرارات شفافة. وأخيراً، من المهم وضع أساليب تحليلية معيارية ومقبولة تسمح بإجراء مقارنات بين البلدان.

مسألة شاملة

مصنوفة تجارب مختارة مقابل المواضيع والمسائل الشاملة لعدة قطاعات

Rural-urban linkages						Cross-cutting issues Thematic areas
Experience/Policy approach	Health Nutrition	Environment Climate change	Resilience to risks and crises	Social and economic equity	Capacity development Consumer awareness Education	
Medellin - FAO - "Good living Alliance"	x	x	x	x	x	
Nairobi - Mazingira Institute, Training for sustainable, resilient cities	x	x	x	x	x	
Vancouver - Regional food system strategy	x	x		x	x	
Peru - IFAD - Territorial development		x	x	x		Governance, food systems and territorial planning
Quito - FAO - Integrated territorial planning	x	x	x	x	x	
Toronto - FAO - Integrated food planning	x	x		x	x	
Bolivia - FAO - National Food production support company	x	x	x	x		
UN Habitat - Integrating rural-urban linkages into National Urban Policies					x	
Bishkek - Social innovation/inclusion	x	x	x	x	x	
Slovenia - Social innovation/inclusion				x	x	
Bangladesh Nepal (IIED) - Organic fertilizer value chains		x				
(Global) Mercato Metropolitano	x	x			x	
Lusaka City Council - training for responsible waste management	x	x		x	x	
Argentina - ProHuerta programme	x	x	x	x	x	
China - National strategy	x		x	x		
Milan Martesana consortium		x	x	x		Labour, flows of people, goods and services
Argentina - "The market in your neighbourhood" programme	x	x	x	x	x	
Santiago - FAO - ICT platform		x	x		x	
Tuscany - 100,000 gardens initiative	x	x	x		x	
Kenya - Home grown school feeding WFP	x		x	x	x	
Tuscany - Parco Agricolo Perifluviale		x		x	x	
Somalia - Informal dairy markets	x		x	x	x	
Rome - Multi-functional farms	x	x			x	
Sao Paulo - Organic school feeding	x	x		x	x	
Peru - Indigenous food	x	x	x	x	x	
Bogota - Colectivo SALSA initiative	x	x		x	x	Sustainable food systems for healthy diets
Ecuador - 250,000 families campaign	x	x		x	x	
Montespertoli Ancient Grains Association	x				x	
Ljubljana - Short value chains	x	x			x	
Italy - "Friendly countryside" initiative	x				x	
Minnesota - Farm to Head start initiative	x			x	x	
Addressing food security and nutrition						